كشف الغياهب

عن مسائل المتممة والكواكب

جمع وإعداد/

مصطفى بن الشيخ إبراهيم طاهر

مكتبة لسان العرب

كشف الغياهب

عن مسائل المتممة والكواكب

جمع وإعداد/

مصطفى بن الشيخ إبراهيم طاهر

بسم الله الرحمن الرحيم

استهلال

«الشريعة عربيّة، وإذا كانت عربيّة فلا يفهمها حقّ الفهم إلا من فهم اللغة العربية حقّ الفهم؛ لأنهما سيّان في النمط ما عدى وجوه الإعجاز، فإذا فرضنا مبتدئا في فهم العربية فهو مبتدء في فهم الشريعة، أو متوسطا فهو متوسط في فهم الشريعة، والمتوسط لم يبلغ درجة النهاية، فإن انتهى إلى درجة الغاية في العربية كان ذلك في فهم الشريعة، فكان فهمه فيها حجة، كما كان فهم الصحابة وغيرهم من الفصحاء الذين فهموا القرآن حجةً، فمن لم يبلغ شأوهم فقد نقصه من فهم الشريعة بمقدار التقصير عنهم، وكل من قصُر فهمه لم يُعدَّ حجةً، ولا كان قوله فيها مقبولا».

الشاطبي في الموافقات (٥/٥٣).

❁❁❁

مقدمة الفن

اعلم أنّه ينبغي لكلّ طالب علم أن يتصوّر الفنّ الذي يريد دراسته قبل أن يشرع في مباحثه، ويعرف حدوده، وماهيته، والفائدةَ المرجوّة من وراء كتابته وتدريسه، وذلك يحصل بمعرفة المبادئ العشرة المنظومة في قول بعضهم:

إنّ مبادي كلّ فنٍّ عشرهْ ... الحدُّ والموضوع ثمَّ الثمرهْ

ونِسْبةٌ وفضْله والواضعُ ... والاسمُ الاستمدادُ حكمُ الشَّارع

مسائلٌ والبعضُ بالبعض اكتفى ... ومن درى الجميعَ حاز الشَّرفا

✍ **فحد النحو لغة**: القصد، وله ست معان أخرى مشهورة[1] لكن هذا هو الأشهر في هذا المكان.

---

(١) وقد جمع بعضهم فقال:

للنحو سبع معان قد أتت لغة ... جمعتها ضمن بيت مفردا كُمَلا

قصد ومثل ومقدار وناحية ... نوع وبعض وحرف فاحفظ المثلا

وقال آخر:

نحونا نحو دارك يا حبيبي ... وجدنا نحو ألف من رقيب

وجدناهم جياعا نحو كلب ... تمنوا منك نحوا من شريب

✍ **واصطلاحا**: فهو علم بأصول وقواعد يعرف بها أحوال أواخر الكلمات، من حيث الإعراب والبناء.

موضوعه: الكلمات العربية من حيث الإعرابُ والبناءُ.

ثمرته: صون اللسان عن الخطأ في الكلام، والاستعانة على فهم كتاب الله، وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فهما صحيحا.

نسبته: هو من العلوم العربية مع التباين والتخالف لسائر العلوم.

فضله: الفَوَقان على سائر العلوم (العلوم العربية) بالنسبة لما فيه.

واضعه: اشتهر أن أول من وضعه أبو الأسود (ظالم بن عمرو) الدؤلي بأمر أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

اسمه: يسمى علم النحو.

استمداده: استُمدّ من الكتاب، والسنة، وكلام العرب.

حكم الشارع فيه: حكمه الوجوب الكفائي، وقد يتعين على بعض الناس دون بعضهم، كمن أراد تفسير القرآن والحديث مثلا.

= وهذه الأبيات مما استفدناها من الشيخ العلّامة سالم الحسني المدني الشنقيطي المالكي – حفظه الله تعالى –.

مســـــــائلـــــه: هي المباحث، والقواعد، والأبواب التي ســتذكر فيه كالمرفوعات، والمنصوبات والمجرورات ونحوها.

والله تعالى أعلم بالصواب.

مقدمة الكتاب

الحمد لله الذي رفع مِن عباده مَن انتصب لطاعته، وانشرحت جوارحه بفعل ما ارتضاه من عبادته، وانزجر عما نهى عنه من عصيانه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الفاعل لما يريد بلا استثناء، وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله، ذو الجوامع الكلم والكلام الفصيح، وعلى آله وأصحابه ذوي الشأن الرفيع الذين نعتهم الله بأحسن النعوت في كتابه، مؤكِّدا ذلك بآيات متتاليات معطوفة بعضها على بعض، والتابعين لهم بإحسان، ومن نحا نحوهم إلى يوم النداء.

وبعد: فهذه قواعدُ نحويّةٌ مختصرة، كتبتها عُجالة في إجازتي الأولى من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة عام (١٤٣٦هـ) أثناء شرحي لكتاب المتممة في مسجد أحمد بن حنبل بنيروبي، وكان مما حدا بي على كتابة هذه القواعد وجمعها أن اقترح أحد الإخوة[١] أن أقيِّد ما نلقيه من القواعد أثناء الدروس مرتَّبة، فانشرح صدري لذلك، وبدأت بكتابة قواعد كلّ باب بعد الانتهاء من شرحه،

(١) هو نائب مسجد الأمانة الأخ القاري: عثمان – وفقه الله لما يحبه ويرضاه –.

وفكّرتُ في البداية إطالةَ البحث والاسترسال في المسائل المبحوثة، فانثنيت عناني عن ذلك لسببين:

أولهما: اعترافي بعدم الاستطاعة في الاسترسال في مباحث النحو، وعدم تصوّر مسائل الإعراب والبناء تصورا شاملا، فضلا عن الخوض في دقائق هذا الفن ومباحثه الدقيقة.

وثانيهما: قلّة المصادر والمراجع المتوفِّرة هناك آنذاك؛ فلم يكن لديّ من المصادر والمراجع النحويّة إلا المتمّمة وشرحها، ونزهة الألباب(١)، ومتن الألفية.

ومادة هذه القواعد استفدتُ جلَّها من الكتب الثلاثة الأولى، فكنتُ أكتب منها التعاريف، والشروط، والأقسام مكمِّلا بعضها عن بعض، وحاولت حصر المسائل بالترقيم والتقاسيم؛ لسهولة الحفظ، والاسترجاع بعد النسيان، ولتقريب أمثالي من المبتدئين بفهم قواعد الأبواب مختصرة ومضبوطة بالحساب.

---

(١) شرح ملحة الإعراب للشيخ العلامة محمد الأمين الهرري، وأخذت هذا الشرح كثيرا من التعاريف، وبعض التقاسيم المهمة، ولكن ليست معزوّة إليه؛ لأني كتبت القواعد في دفتر ولم أنسبها إلى أصحابها، وتركت الكتاب هناك، فلم يتيسر لي الوقوف على ما نقلت عنه، وسأجتهد في الوقوف عليها والعزو إليه من باب الأمانة العلمية. وهذ من بداية باب الفاعل إلى باب البدل.

وسلكتُ في ذلك كلِّه مسلك الاختصار، والاكتفاء بالشاهد والشاهدين إلا أن تكون ثمتَ حاجة تدعو إلى تعدّد الشواهد وتنويع الأمثلة، فأوردها أكثر من غيرها، كأن تكون مسألة طال فيها النقاش بين النحاة، كدلالة الباء على التبعيض، وكشواهد لغة أكلوني البراغيث من النصوص النبوية، وغيرهما مما ستجده في أماكنه إن شاء الله تعالى.

واكتفيت بترتيب صاحب المتممة فمشيت عليه، ولم أغيّر شيئا من تبويباته إلا بابين: بابَ إعراب الفعل، وباب العطف، فغيرتهما إلى ما هو أشمل مما بوَب المصنف لهما.

ثم راجعت هذه القواعد، وكمّلت الفوائد من الكتب الأخرى المعنيّة بالقواعد النحوية، كالمغني والقطر كلاهما لابن هشام الأنصاري، والقواعد الأساسية للسيد الهاشمي، وجامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني، وغيرها من كتب الفن، معزوَّة كل فائدة إلى صاحبها، إضافة إلى ما تبقَّى في ذهني البليد مما استفدت من أفواه المشايخ وطلبة العلم، من تعريف مختصر، أو قيد شرط، أو أبيات حاصرة، أو فائدة قد لا تجدها في كثير من الكتب أثناء دراستي هذا الفن في مساجد قبردهري، وطكحبور.

واللهَ أسأل أن يجعل هذا البحث المتواضع خالصا لوجهه الكريم؛ إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

والله تعالى أعلم بالصواب.

باب الكلام

ويبحث من هذا الباب ثلاثة مباحث:

تعريف الكلام، وما يتألف منه، وأقسامه.

✍ **فتعريفه لغة**: ما أفاد فائدة، فيشمل بهذا المعنى سبعة أشياء:

- **الخط**: وهو الخط المخصوص الذي يراد به الإفادة.
- **الإشارة**: سواء كانت باليد، أو بالأجفان، أو بالعصا، أو بالأنوار العصريّة كإشارة الحمراء للوقوف، والخضراء لللمشي، ونحوها.
- **العقد**: وهو ما كان يفعله أهل البوادي قديما من استعمال بنان الأيدي في قيمة المبيع.
- **النُصُب**: وهو ما ينصب قدام البلدان، والمحلات، والجامعات وغيرها؛ لتدل عليه.
- **الوجدانيات**: كحُمرة الخجل وصُفرة الوجل.
- **لسان الحال**: كامتلاء الإناء ونحوه، مما يظهر من الأشياء، مما يغني عن الكلام عنها.

- **العلامات**: كالبرق والرعد دلالة على المطر، والإسفار دلالة على الصباح وغير ذلك.
- **حديث النفس** كذلك أيضا مما يعتبر كلاما في اللغة.

✍ **واصطلاحا**: الكلام[1] ما اجتمعت فيه القيود الأربعة، وهي اللفظ، والتركيب، والإفادة، والوضع.

✍ **واللفظ لغة**: الطرح والرمي، يقال أكلت التمرة ولفظت النواة، أي طرحته.

✍ **واصطلاحا**: الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية التي أولها ألف وآخرها ياء، حقيقة كان الاشتمال كزيد أو حكما كالمستتر في فعل الأمر الواحد.

✍ **والمركب لغة**: وضع شيء على شيء لا على جهة الثبوت.

✍ **واصطلاحا**: هو ما تركّب من كلمتين فأكثر، مفيدا كان أو غير مفيد، من نوع واحد كاسمين أو من أنواع مختلفة كاسم وفعل، ويشمل في هذا المعنى ما يلي:

- **المركب الإضافي**: وهو ما كان من مضاف ومضاف إليه، كعبد الله، وأبي بكر.

---

(١) يعني كلام النحويين فقط، فهناك تعاريف أخرى للكلام عند المتكلمين، والفقهاء، والمفسرين، واللغويين.

- **المركب المزجي**: كل اسـمين مركبين جعلا اسـما واحدا، كبعلبك[١]، وحضرموت.
- **المركب الإسنادي**: كجاء زيد، وشاب قرناها ونحوها.
- **المركب العددي**: وهو كل عددين كان بينهما حرف عطف مقدر، كخمسة عشر ونحوها، وقد يدخل في المزجي.
- **المركب العطفي**: وهو ما كان من معطوف ومعطوف عليه، كعالم ومتعلم.
- **المركب الوصفي**: وهو ما كان من صفة وموصوفها، كرجل كريم ونحوها.
- **المركب التوكيدي**: وهو ما كان من مؤكِد ومؤكَد، نحو أتاك أتاك ونحوها.
- **المركب البدلي**: وهو ما كان من البدل والمبدَّل منه، نحو جاء العالم النحوي[٢]

---

(١) بلدة بالشام في لبنان، وحضر موت بلدة باليمن.

(٢) انظر بعضها في جامع الدروس العربية (ص١٢).

ويسـمّى هذه الثلاثة الأخيرة المركب البياني، والمشـهور من هذه الأنواع التي ذكرناها الثلاثة الأولى فقط، وأما الباقي فهي تدخل المركب من حيث المعنى اللغوي.

✍ **والمفيد لغة**: ما أفاد أيّ فائدة ممّا تقدم آنفا.

✍ **واصطلاحا**: ما أفاد فائدة تامة يحسن سكوت المتكلم والسامع عليها.

✍ **والوضع لغة**: إنزال شيء على شيء آخر.

✍ **واصطلاحا**: فسّر به معنيان: معنى راجح، ومعنى مرجوح.

◆ **المعنى الأول**: المراد بالوضع هو القصد، وهو أن يقصد المتكلم بما يلفظ به إفادة السامع، فيخرج بما سبق لسانه مما لم يقصد به، وهو الراجح في إطلاقيه.

◆ **والمعنى الثاني**: المراد بالوضع هو الوضع العربي، فيدخل في ذلك كلام النائم، والساهي، والمجنون، ويخرج بذلك الكلام الصومالي والتركي والفارسي والأردو ونحوهم، وهو المرجوح[1].

---

(١) لأن الكلام الذي نحن بصدده هو الكلام العربي فقط، فلا معنى لإخراج لغة غير العربية.

وأقلّ ما يتألف الكلام من اسمين نحو زيد قائم، أو من فعل واسم ظاهرين نحو قام زيد، أو مقدّرين كالمقدّر بعد نعم، جوابا لمن قال لك: هل قام زيد؟ أي نعم قام زيد، أو مقدّر أحدهما فقط، نحو قم.

ويتألف أيضا من فعل واسمين، نحو كان زيد قائما، ومن فعل وثلاثة أسماء، نحو ظننت زيدا قائما، ومن فعل وأربعة أسماء، نحو أعلمت زيدا عمرا قائما، ومن فعل القسم وجوابه، نحو أقسم بالله أن زيدا قائم، ومن الشرط وجوابه، نحو إن قام زيد قمت.

وأما أقسام الكلام: فتارة ينقسم إلى إنشاء وخبر، وإلى مثبت ومنفيّ تارة أخرى، والذي نهتمّ به هو أن الكلام لا بدّ أن يكون جملة، وهذه الجملة إمّا أن تكون جملة اسميّة، نحو زيد قائم، أو جملة فعلية، نحو قام زيد، والجملة الاسمية إما أن تكون مبتدأ وخبرا، نحو الله ربّنا ومحمّد ﷺ نبينا، أو تكون مبتدأ وفاعلا أو نائب فاعل سدّ مسدّ الخبر، نحو زيد قائم، أو زيد مضروب، أو تكون أصلها مبتدأ وخبرا، كبعض نواسخ الابتداء، كإن ولا النافية للجنس، والأحرف المشبّهة بليس.

والجملة الفعلية إما أن تكون فعلا وفاعلا، نحو قام زيد، أو فعلا ونائب فاعل، نحو ضُرب زيد، وسواء في كل من هذه الأفعال مرفوعها ظاهرا أو مقدرا، جوازا أو وجوبا، وسواء كانت هذه الأفعال تامّة كما مثّلنا، أو ناقصا ككان وظن وأخواتها.

❍ تنبيـه:

الجملة الاســمية ما صُــدّر باســم وإن كان شـطرها الأخير فعلا، والجملة الفعلية ما صُدّر بفعل وإن كان شطرها الأخير اسما.

❁❁❁

الكلمة

ويبحث منها ثلاثة مباحث:

تعريفها، وأنواعها، وحكمها.

✍ **فتعريف الكلمة اصطلاحا:** قول[١]مفرد[٢]، وقد تطلق على الكلام المفيد، كقول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: (أصدق كلمة قالها العرب كلمة لبيد)، وقول لبيد بن ربيعة:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم في الدنيا لا محالة زائل

وأنواع الكلمة ثلاثة أنواع: اسم، وفعل، وحرف.

الاسم

فالاسم يبحث منه خمسة مباحث:

تعريفه، وعلاماته، وأنواعه، وأقسامه وحكمه.

---

(١) هو اللفظ الدال على معنى مطلقا، فهو أعمّ من الكلمة.

(٢) والمفرد هنا ما لا يدل جزؤه على جزء معناه. أو ما تلفظ به مرة واحدة، ككتاب.

✍ **فالاسم لغة**: ما دلّ على مسمّاه، مشتق من السمو عند البصريين، وهو العلوّ، أو من السِمَة عند الكوفيين، وهي العلامة.

✍ **واصطلاحا**: **كلمة** دلّت على معنى في نفسها، ولم تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعا.

وعلاماته كثيرة، من أشهرها خمس علامات: الإسناد إليه، وهي أهمها وأنفعها(١)، والتنوين، والخفض، وحروف الخفض، وأل.

وتنقسم هذه العلامات إلى معنوية، وهي واحدة، ولفظية، وهي الأربعة الباقية.

وتنقسم أيضا مرة أخرى إلى ثلاثة أنواع:

- ما يلحق أولَ الاسم، وهو اثنان، الألف واللام، وحروف الخفض.
- ما يلحق آخرَ الاسم، وهو اثنان أيضا، التنوين، والخفض.
- ما لا يدخل أول الاسم ولا آخره، وهو علامة الإسناد.

❍ **تنبيه:**

التنوين نون زائدة ساكنة تلحق آخر الاسم لفظا وتفارقه خطا، وهو عشرة أقسام، والمختص بالاسم المعرب الأربعة الأولى فقط:

---

(١) ولذلك لا يعرف باسمية تاء ضربت ونحوها إلا بهذه العلامة.

١) **تنوين التمكين**: وهو اللاحق للأسـماء المعربة المنصـرفة، نحو زيد قائم.

٢) **تنوين التنكير**: وهو اللاحق للأسـماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها، نحو سيبويه.

٣) **تنوين العوض**: وهو اللاحق لآخر الاسم المضاف عوضا عن المضاف إليه، نحو كل وبعض، وتكون عوضـا عن حرف كجوار وغواش، وعن كلمة ككـل ونحوهـا، وعن جملـة نحو قولـه تعـالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤]، وعن جمل نحو قوله أيضا: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤].

٤) **تنوين المقابلة**: وهو اللاحق لجمع المؤنث السـالم في مقابلة نون الجمع المذكر السالم.

٥) **تنوين الضـرورة**: وهو اللاحق للمنادى المبني، سـواء كان ضـمة كقول الشاعر:

سـلام الله يا مطـرٌ عليهـا ... وليس عليـك يـامطر السـلام

أو منصوبا كقول الشاعر:

ضـربت صـدرها إلي وقالت ... يـا عـديـًا لقـد أوقتـك الأواقي

٦) **تنوين الزيادة**: وهو اللاحق لغير المنصرف، كقراءة نافع: ﴿ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا ﴾ [الإنسان: ٤] بالتنوين.

٧) **تنوين التكثير**: وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية لقصد التكثير، نحو هؤلاءٍ قومك.

٨) **تنوين الحكاية**: وهو اللاحق لبعض الأمثلة الموزونة بها، نحو مضراب وضاربة.

٩) **تنوين الترنم**: وهو اللاحق للقوافي المطلقة، نحو قول الشاعر:

أقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي إن أصبت لقد أصابن

١٠) **تنوين الغلو**: وهو اللاحق للقوافي المقيَّدة، (وهي التي آخرها حرف صحيح ساكن) كقول الشاعر:

.... **وقائم الأعماق خاوي المخترقن**

ويجمع هذه الأنواع التي سبق ذكرها هذين البيتين:

أقسام تنوينهم عشر عليك بها فإن تحصيلها من خير ما حرزا
مكِّن وعوِّض وقابِل والمنكَّر زدْ رَنِّمْ أو احْكِ اضْطَرِرْ غالٍ وما هُمِزا
ألحق تناسبها إن كنت حافظها لا زلت من جملة الأسواء محترزا

وأنواع الاسم ثلاثة:

- **ظاهر**: نحو زيد وعمرو.

- **مضمر**: نحو أنت وإياك.
- **مبهم**: وهو اسم الإشارة واسم الموصول، نحو هذا والذي.

وأما أقسامه فتارة ينقسم إلى صحيح، كزيد وفرس وكتاب، ومعتل وهو المنقوص كالقاضي والمقصور كالمصطفى.

وينقسم أيضا إلى معرفة، نحو العباس والفضل، ونكرة كرجل وامرءة، وتارة إلى منصرف، نحو بيت وأرض وغير منصرف، نحو أحمد ورمضان، وتارة إلى مفرد ومثنى وجمع، وتارة إلى مذكر ومؤنث.

وأما حكمه فهو اثنان:

الأول: الإعراب، وهو الأصل، وما جاء منه مبنيا فهو على خلاف الأصل، كزيد وعمرو.

الثاني: البناء، وذلك إذا شابه الحرف شبها يدنيه، نحو أنا وهذا والذي.

والله تعالى أعلم بالصواب.

الفعل

ويبحث منه خمسة مباحث:

تعريفه، وعلاماته، وأنواعه، وأقسامه، وحكمه.

✍ **فتعريف الفعل لغة**: إحدث الفعل أو انحداثه.

✍ **واصـطلاحا**: كلمة دلّت على معنى في نفسـها واقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة وضعا.

وعلامات الفعل كثيرة، منها:

(١) تاء الفاعل (٢) وتاء التأنيث الساكنة (٣) وقد (٤) والسين (٥) وسوف (٦) ولو (٧) والجوازم (٨) والنواصب (٩) وأحرف المضارعة (١٠) ونون التوكيد (١١) ودلالته على الطلب (١٢) وياء المؤنثة المخاطبة (١٣) ونون الوقاية.

وتنقسم هذه العلامات إلى ستة أقسام:

١) **ما يختص بالماضي**: وهو تاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة.

٢) **ما يختص بالمضارع**: وهو السين، وسوف، والنواصب، والجوازم.

٣) **ما يختص بالأمر**: وهو دلالته على الطلب بصيغته.

٤) **ما يشترك بين الماضي والمضارع**: وهو قد.

٥) **ما يشترك بين المضارع والأمر**: وهو نون التوكيد - الثقيلة والخفيفة - وياء المؤنثة المخاطبة.

٦) **ما يشترك بين الثلاثة**: وهو نون الوقاية، ونون النسوة.

وأما أقسامه: فينقسم إلى صحيح كضرب، ومعتل كيخشى ويرمي ويدعو، وتارة إلى تام كشرب ونقص ككان وأخواتها، وتارة ينقسم إلى معلوم،كسلم ومجهول كعُلِم، وغير ذلك من الأقسام مما ليس له علاقة في هذه المباحث.

وأما حكمه: فهو البناء، وهو الأصل، وما جاء منه معربا فهو على خلاف الأصل، ويكون معربا، وهو المضارع الخالي من النونين، نحو: يضرب ويأكل ويشرب.

الحرف

ويبحث منه ثلاثة مباحث: تعريفه، وأقسامه، وحكمه.

✍ **فتعريف الحرف لغة:** الطرف، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖ﴾ [الحج: ١١].

✍ **واصطلاحا:** كلمة دلّت على معنى في غيرها (ما ليس بفعل ولا اسم).

وأما أقسامه: فتارة ينقسم إلى مختص ومشترك، وتارة إلى أصلي وزيادة، وأيضا إلى متفق في حرفيته ومختلف فيه، وتارة إلى عامل وغير عامل، وينقسم المختص إلى مختص بالأسماء ومختص بالأفعال، وينقسم العامل أيضا إلى عامل جر أو نصب أو جزم، كمِن ولم ولن.

وتنقسم الحروف جملة إلى ستة أقسام:

ما يكون مشتركا بين الأسماء والأفعال، وما يكون مختصا بالأسماء، وما يكون مختصا بالأفعال، وعلى كل نوع من هذه الأنواع الثلاثة إما أن تكون عاملة أو غير عاملة.

- **النوع الأول**: الحرف المشترك بين النوعين وهو مهمل (غير عامل)، مثل هل.
- **النوع الثاني**: الحرف المشترك بين النوعين وهو عامل، مثل لا وما النافيتين.
- **النوع الثالث**: الحرف المختص بالاسم وهو عامل، وذلك مثل حروف الجر.
- **النوع الرابع**: الحرف المختص بالاسم وهو مهمل، وذلك مثل أل المعرّفة.
- **النوع الخامس**: الحرف المختص بالفعل وهو عامل، وذلك كالنواصب والجوازم.
- **النوع السادس**: الحرف المختص بالأفعال وهو مهمل، وذلك مثل قد والسين.[1]

وتنقسم أيضا مرة ثانية باعتبار مادتها إلى خمسة أقسام:

- **الأولى**: أحادية (ما كان من حرف واحد)، وهي ثلاثة عشر حرفا.
- **الثانية**: ثنائية (ما كان من حرفين)، وهي ستة وعشرون حرفا.

---

(١) ينظر: تحقيق محمد محيي الدين على قطر الندى مع تصرف يسير.

- **الثالثة**: ثلاثية (ما كان من ثلاثة)، وهي خمسة وعشرون حرفا.
- **الرابعة**: رباعية (ما كان من أربعة)، وهي خمسة عشر حرفا.
- **الخامسة**: خماسية (ما كان من خمسة)، وهي كلمة لكن فقط.[1]

وأما حكمه: فهو البناء مطلقا.

والله تعالى أعلم بالصواب.

---

(١) انظر القواعد الأساسية للغة العربية (٣٣٤).

باب الإعراب والبناء

ويبحث من هذا الباب خمسة مباحث:

تعريفه، وأقسامه، وأنواعه، وعلاماته، ومواضعه،ومعرفة علامات اعرابه وخاتمة.

✍ **فتعريف الإعراب لغة:**

يطلق على معان عشرة، من أشهرها: الإبانة، ومنه حديث النبي ﷺ **(والثيب تعرب عن نفسها)**، ومنها الحسن، يقال أعربت الجارية إذا حسنت، وقد مثّل بعضهم بقوله تعالى: ﴿ عُرُبًا أَتْرَابًا ﴾ [الواقعة: ٣٧]، ومنها التغير والفساد، يقال أعربت معدة الفصيل، ومنه حديث النبي ﷺ أن الرجل قال له **(إن أخي عَرِب بطنه)**[١].

✍ **واصطلاحا**: فيه مذهبان:

---

(١) أخرجه مسلم (٢٢١٧)، وقد جمع بعضهم هذه المعاني فقال:(بيان وحسن وانتقال تغير ومعرفة الإعراب في اللغة اعقلا) يقال أعرب الناس بالإبل فلان، أي أعرفهم.

- **لفظي**: وهو ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حذف أو حرف أو سكون.
- **معنوي**: وهو تغيير أحوال أواخر الكلم؛ لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا.

وأما أقسامه فأربعة: رفع، ونصب، وخفض، وجزم.

✍ **والرفع لغة**: العلو والارتفاع.

✍ **واصطلاحا**: تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها، وهذا مذهب الكوفيين.

أو أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة حقيقة أو حكما، كدال يد.

✍ **والنصب لغة**: إقامة الشيء وتشخيصه.

✍ **واصطلاحا**: تغيير مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها، وهذ مذهب الكوفيين.

أو أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة حقيقة أو حكما، وهذا مذهب البصريين.

✍ **والخفض لغة**: التسفل والتذلل.

✍ **واصـــطلاحا**: تغيير مخصـــوص علامته الكســـرة وما ناب عنها، وهذا مذهب الكوفيين.

أو أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة حقيقة أو حكما، وهذا مذهب البصريين.

✍ **والجزم لغة**: القطع.

✍ **واصـــطلاحا**: تغيير مخصـــوص علامته الســـكون وما ناب عنه، وهذا مذهب الكوفيين.

أو أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة حقيقة أو حكما، وهذا مذهب البصريين.

وأما أنواع الإعراب فهي ثلاثة:

١) **الإعراب اللفظي**: وهو الأثر الظاهر أو التغيير الذي يجلبه العامل في آخر الكلمة.

٢) **الإعراب التقديري**: وهو أثر أو تغيير غير ظاهر يجلبه العامل في آخر الكلمة.

٣) **الإعراب المحلي**: وهو تغير اعتباري بســـبب العامل فليس ظاهرا ولا مقدرا.[١]

---

(١) انظر: جامع الدروس العربية (١٧).

وعلامات الإعراب أربع عشرة:

أربعة أصول: وهي الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للخفض، والسكون للجزم.

وعشرة فروع نائبة عن هذه الأصول: فثلاثة تنوب عن الضمة، وأربع عن الفتحة، واثنتان عن الكسرة، وواحد عن السكون.

وتنقسم هذه العلامات إلى قسمين:

- قسم يكون إعرابه بالأصالة، كالمفرد المنصرف، وجمع التكسير المنصرف.
- قسم يكون إعرابه بالنيابة، وهي سبعة أبواب، ستأتي كلها في مواضعها.

وأما مواضع الإعراب فهي اثنان في الجملة:

وهما الاسم والفعل المضارع.

وثمانية بالتفصيل، وهي:

١) **الاسم المفرد:** نحو زيد وبيت.

٢) **جمع التكسير:** نحو رجال ومساجد.

٣) **جمع المؤنث السالم:** نحو مسلمات وحمامات.

٤) **الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء**: نحو يضرب ويدعو.

٥) **المثنى**: نحو الزيدان والأسودان.

٦) **جمع المذكر السالم**: نحو الزيدون والبنون.

٧) **الأمثلة الخمسة**: نحو يصليان ويسجدان.

وأما معرفة علامات الإعراب ومواضعها، وهي من أهمّ مباحث الإعراب فكما يلي:

للرفع أربع علامات: الضمة، وهي الأصل، والواو والألف والنون، وهي نائبة عنها.

فالضمة تكون علامة للرفع في أربعة مواضع:

١) **الاسم المفرد:**

ويبحث منه أربعة مباحث: تعريفه، وأقسامه، وحكمه، وعلاماته.

✍ **فتعريفه في هذا الباب**[1]: هو ما ليس مثنا، ولا مجموعا، ولا ملحقا بهما، ولا من الأسماء الخمسة أو الستة.

---

(١) لأن له تعاريف أخرى في باب العلم، وفي باب الخبر، وفي باب لا والمنادى كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وأما أقسـامه: فتارة ينقسـم إلى منصـرف كزيد، وغير منصـرف كإبراهيم، وتارة إلى صـحيح كعمر ومعتل كموسـى والقاضـي، وتارة إلى مذكر كخالد ومؤنث كزينب، وتارة ينقسـم إلى مفرد حقيقي كبنت ورجل، ومفرد لفظي غير حقيقي كقوم ورهط، وتارة إلى ظاهر الإعراب كبكر، ومقدّر الإعراب كعيسى، وتارة إلى مركَّب كعبد الله وسيبويه وغير مركَّب كغيره، وتارة إلى معرب كالأمثلة السابقة ومبني كهذا والذي، وغير ذلك من التقاسيم.

وأما حكم المفرد: فهو الإعراب (الرفع أو النصب أو الخفض)، وهو الأصل، أو البناء كالمضمرات وأسماء الإشارة ونحو ذلك.

وأما علاماته: فهي تجرده عن علامة التثنية والجمع بأقسامه الثلاثة.

٢) جمع التكسير:

ويبحث منه أربعة مباحث: تعريفه، وأقسامه، وحكمه، وعلاماته.

✍ **فتعريفه لغة**: التكسير والتغيير.

✍ **واصطلاحا**: هو ما تغيَّر عن بناء مفرده بواحد من أمور ستة.[1]

---

(١) وإن شئت قل: ما دل على أكثر من اثنين أو اثنين مع تغيير صورة مفرده بأحد التغييرات الستة.

وأما أقسامه: فينقسم إلى جمع قلة، وهو ما وضع من الثلاثة إلى العشرة وأوزنه أربعة:

- **أفعِلة**: نحو أعمدة، وأسلحة، وأطعمة، وأزمة.
- **أفعُل**: نحو أحرف، وأرجل، وأوجه، وأعين، ونحوها.
- **أفعال**: نحو أسنان، وأحفاد، وأخوال، وأعمام، وأحوال، ونحوها
- **فِعْلة**: نحو فرية، وفتية، وصبية، وغلمة، ونحوها.

وجمع كثرة، وهو ما وضع أكثر من ثلاثة إلى ما لا نهاية له، وهي الأوزان الباقية، وينقسم هذا النوع إلى قسمين:

- قسم يسمّى صيغ منتهى الجموع، وهو وزنان سبق ذكرهما آنفا.
- قسم عدا صيغ منتهى الجموع، وهي ستة عشر وزنا، معدودة في كتبها اللائقة بها.

ومن أمثلته العلماء والكتب والرجال وغير ذلك من الأمثلة، وليس من مباحثنا المهمة في هذا الباب، وإنما ذكرناه تكميلا للفائدة فقط.

وينقسم تارة إلى مذكر، نحو زيود ومؤنث، نحو هنود، وتارة إلى منصرف، نحو رجال وغير منصرف، نحو مساجد ومصابيح، وتارة إلى صيغة منتهى الجموع، وهي مفاعل ومفاعيل وغيرها، وهي الصيغ الباقية، وتارة إلى ظاهر

الإعراب، نحو كتاب ومقدّر الإعراب، نحو أسـارى وغير ذلك من الأقسـام الممكنة فيه.

وأما حكمه: فهو الإعراب (الرفع أو النصب أو الخفض) ظاهرا أو مقدرا.

وأما علاماته (أي تغيّراته) فهي ستة أنواع:

- **النوع الأول**: ما تغيّر بناء مفرده بزيادة فقط: نحو صنو وصنوان.
- **النوع الثاني**: ما تغيّر بناء مفرده بنقص فقط، نحو شـجر وشـجرة، وبقر وبقرة، وتمر وتمرة.
- **النوع الثالث**: ما تغيّر بناؤه بتبديل شكل فقط، نحو أسد وأسد.
- **النوع الرابع**: ما تغيّر بناؤه بزيادة مع تبديل شـكل، نحو رجل ورجال، ومسجد ومساجد.
- **النوع الخامس**: ما تغيّر بناؤه بنقص مع تبديل شـكل، نحو رسـول ورسل، كتاب وكتب.
- **النوع السادس**: ما تغيّر بناؤه بهذه الثلاثة كلها، نحو غلام وغلمان.

❍ تنبيـه:

بقي اثنان من التغيرات الممكنة بحسب القسمة العقلية، ولكنهما ممتنعان لعدم وجودهما في الخارج، وهما الزيادة مع النقص، وعدم الزيادة والنقص.

٣) جمع المؤنث السالم:

ويبحث منه أربعة مباحث: تعريفه، وأقسامه، وحكمه، وملحقاته.

فتعريفه: هو ما جمع بألف وتاء مزيدتين وإن لم يؤنّث أو يسلَم مفردُه، نحو المبهمات والمرفوعات والمنصوبات والمخفوضات والحمامات؛ لأنها جمع مبهم[1] ومرفوع ومنصوب ومخفوض وحمام، ونحو أخوات وبنات وغُرُفات وسجَدات؛ لأنها جمع أخت وبنت وغُرْفة وسجْدة[2].

وأما أقسامه: فينقسم إلى قسمين رئيسيين:

- **قياسي.**
- **سماعي.**

فالقياسي[3] يطرد في ستة أنواع من الأسماء:

الأول: ما فيه تاء التأنيث: نحو فاطمة وطلحة وحاملة.

الثاني: ما فيه ألف التأنيث المقصورة: نحو ذكرى وحبلى.

---

(١) لا جمع مبهمة ومرفوعة ومنصوبة ومخفوضة، فتنبه.

(٢) وأكثرت أمثلته لوجود الإشكال عند بعض الطلاب في تحقيق معناه.

(٣) ذكر صاحب كتاب جامع الدروس العربية أربعة أنواع أخرى مما يطرد الجمع في هذا الباب، ولا تبعد من أن تدخل تحت ما سيأتي، أو تكون شاذة إلا المصدر المجاوز ثلاثة أحرف، كإكرامات وإنعامات، فلم يتبرهن لي دخوله مما سياتي. والله أعلم بالحقيقة.

الثالث: ما فيه ألف التأنيث الممدودة: نحو زكرياء وصحراء.

الرابع: ما فيه التأنيث المعنوي: نحو زينب وهند.

الخامس: مصغر غير العاقل: نحو دريهم ودريهمات، وكتيب وكتيبات.

السادس: وصف غير العاقل: كأيام معدودات، وجبال راسيات، وحصن سابقات.

وقد جمعها الشاطبي في بيتين فقال:

وقِسْــه في ذي التا ونحو ذكرى ودرهم مصــغَّر وصــحـــرا
وزينب ووصــف غـير العاقــل وغيرُ ذا مســلَّم للنـاقـــل

وأما السماعي فلا تنحصر أنواعه؛ بل يقتصر على السماع،كسماوات وأرضات وثيبات وأمهات وحمامات؛ لأنها أسماء أجناس مؤنثة بلا علامة.

وأما حكمه: فهو الإعراب (الضمة إذا كان مرفوعا، والكسرة إذا كان منصوبا أو مجرورا).

وأما ملحقاته: فهي اثنان:

الأول: اسم جمع لا واحد له من لفظه، نحو قوله تعالى:﴿ وَأُوْلَٰتُ ٱلۡأَحۡمَالِ ﴾ [الطلاق: ٤].

الثاني: المسمَّى به: نحو أذرِعات وعرفات.

٤) الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء.

ويبحث منه أربعة مباحث: تعريفه، وأقسـامه، وحكمه، وزوائده، وعامله، وتتمة.

✍ **فتعريفه:** هو الفعل الذي يقبل الحال والمستقبل أصالة، وسيأتي مزيد من بحثه إن شاء الله.

وأما أقسامه: فينقسم إلى صحيح كيضرب ومعتل كيخشى ويدعو ويرمي، وتارة إلى معلوم ومجهول، وتارة إلى تامّ وناقص كترفع وتكون، وتارة إلى مجرّد ومزيد، وغير ذلك من التقاسيم الممكنة فيه.

وأما حكمه: فهو الإعراب (أن يرفع بالضمة ظاهرة أو مقدرة، وينصب بالفتح ظاهرة أو مقدرة، ويجزم بالسكون أو بالحذف).

وأما الزوائد فتنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: ما يلحق في أول المضارع، وهي أحرف المضارعة الأربعة.

القسم الثاني: ما يلحق في آخر المضارع، وهو ألف التثنية، وواو الجماعة، وياء المؤنثة المخاطبة.

ويعرَب هذا القسم - ويسمّى أفعال الخمسة - بثبوت النون في حالة الرفع وبحذفها في حالتي النصب والجزم.

وأما عامله: فهو تجرّده عن الناصب والجازم على الصحيح.

تتمـــــة: الأحرف التي تلحق أولَ المضـــارع، وهي المســـمَّى بـأحرف المضـارعة الأربعة، يجمعها قولك "أنيت"، ولها معان، ويفيد كل حرف ضعف ما يفيد الذي قبله.

فـالأول: الهمزة، وهي للمتكلم وحـده، ذكرا كـان أو أنثى، نحو اضــرب وأدعو.

والثـاني: النون، وهي للمتكلم المعظّم نفســه أو معـه غيره، نحو: نكتب وننسى.

والثالث: الياء، وهي لأربعة كلهن غائبات:

- للمفرد المذكر الغائب، نحو: يكتب.
- للمثنى المذكر الغائب، نحو: يكتبان.
- للجمع المذكر الغائب، نحو: يكتبون.
- للجمع المؤنث الغائب، نحو: يكتبن.

والرابع: التاء، وهي لثمانية، ستة منها مخاطب، واثنان – وهما الأخيران – للغائب.

- للمفرد المذكر المخاطب، نحو: تقوم يا زيد.
- للمفرد المؤنث المخاطب، نحو: تقوم يا هند.

- للمثنى المذكر المخاطب، نحو: تقومان يا زيدان.
- للمثنى المؤنث المخاطب، نحو: تقومان يا هندان.
- للجمع المذكر المخاطب، نحو: تقومون يا زيدون.
- للجمع المؤنث المخاطب، نحو: تقمن يا هندات.
- للمفرد المؤنث الغائب، نحو: هند تقوم.
- للمثنى المؤنث الغائب، نحو: الهندان تقومان.

٥) المثنى:

ويبحث منه خمسة مباحث: تعريفه، وشروطه، وحكمه، وعامله، وملحقاته، وخاتمة.

✍ **فتعريف المثنى لغة**: ما دلّ على اثنين مطلقا.

✍ **واصطلاحا**: ما دلّ على اثنين بزيادة ألف ونون في آخره في حالة الرفع، وياء ونون في حالتي النصب والجر.

وأما شروط المثنى: فهي أحد عشر شرطا، وهذه الشروط لمفرده.

الأول: أن يكون معربا، فخرج المبني، ذا، وتا، وأنت، وإياك، وهو، وهي.

والثاني: أن يكون مفردا، فلا يثنّى المثنى ولا المجموع.

والثالث: أن يكون منكّرا، فلا يثنّى العلم الباقي على علميته؛ بل ينكّر ثم يثنّى.

والرابع: أن لا يكون مركّبا، فلا يثنّى مركّبا تركيبا إسناديا باتفاق، ولا مزج على الأصح.

والخامس: أن يتفقا في اللفظ، فلا يثنّى ما لم يتفق في اللفظ، وأما نحو الأبوان فمن باب التغليب.

والسادس: أن يتفقا في المعنى فلا يثنّى ما لم يتفق في المعنى، كعينان مرادا بهما الباصرة والماء.

والسابع: أن يكون له مماثل، فلا يثنّى ما لا ثاني له في الوجود، كالشمس والقمر، ونحو القمرين فمن باب التغليب أو المجاز.

والثامن: أن لا يستغنى بتثنيته عن تثنية غيره، فلا يثنّى جمع وجمعاء استغناء بكلا وكلتا، ومثلهما سواء استغناء بسيان.

والتاسع: أن لا يكون المثنى بلفظ كل وبعض، فلا يقال كلان وبعضان.

والحادي عشر: أن لا يكون مستغرقا في النفي، فلا يثنى نحو ديار وعرين[1].

وقد نظمها بعضهم هذه الشروط فقال:

---

(١) هو مأوى الأسد الذي يألفه، مختار الصحاح (٢٣٧). ويجب زيادة أل على المثنى إذا كان علما؛ للتعويض عن فقد العلمية.

شـرط المثنى أن يكون معربـــا ومفـــردا منكَّـــرا ما رُكّبـــا
موافقـــا في اللفظ والمعنـــى له مماثـــل لم يغـــن عنـــه غيـــره
ولـــم يكن كلا ولا بعضـــا ولا مســـتغرقا في النفي نلت الأملا

وأما حكمه: غهو الإعراب (أن يرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء)، وهذا هو الإعراب المشهور. وثمت ثلاثة إعراب أخر:

١) أن يلزم الألف، ويعرب بحركات مقدّرة على الألف، نحو قول الشاعر:

إن أبـــاها وأبـــا أبـــاهـــا قد بلغـــا من المجـــد غايتاهـــا

وقول الآخر أيضا:

تزوَّد منـــا بين أذناه ضـــربةً دعتـــه إلى هابي التراب عقيمُ

٢) أن يعرب بحركات مقدرة على الألف والياء، وأنه يعرب بالحركات ولا يعرب بالحروف، وهذا هو الصحيح عند بعض علماء النحو[١].

٣) أن يعرب بالحروف والحركات معا، وهو مذهب ضعيف[٢].

وأما عامله: فبحسب موقعه من الإعراب، فقد يكون عامله لفظيا، فعلا أو ما يعمل عمل الفعل كالأوصاف، وقد يكون معنويا إذا وقع المثنى مبتدأ، فيكون

---

(١) لأن الإعراب بالحركات هو الأصل، فلا يترك عنه مع الإمكان به.
(٢) لأن الإعراب لايكون إلا بأحدهما، ولذلك تنوب الحروف إذا لم تتأت الحركات.

عامله الابتداء على الصــحيح في عامل المبتدأ، كما ســيأتي إن شــاءالله تعالى في بابه.

وأما ملحقات المثنى فخمسة:

١) **كلا**: بشــرط إضــافتها إلى ضــمير خطاب أو غيبة، نحو جاء كلاهما، وقوما كلاكما، وقس على المنصوب والمخفوض.

٢) **كلتا**: بالشرط المتقدم أيضا، نحو قامت كلتاهما، وقوما كلتاكما، وقس أيضا على المنصوب والمخفوض.

٣) **ما سمّي بالمثنى**: (مسمّى به) نحو زيدان، إذا سمّي شخصا بهذا الإسم.

٤) **اثنان**: نحو جاء اثنا عشر رجلا، أو اثني عشر رجل، ومررت باثني عشر رجلا.

٥) **اثنتان**: نحو قامت اثنتا عشرة امرءة، ورأيت اثنتي عشرة امرءة، ومررت باثنتي عشرة امرءة.

وقد جمع بعضهم هذه الملحقات في قوله:

وألحقــو المثنــى خمســة كــلا　　كلتــا وما سمــي واثنا واثنتــا

لكــنهم في الأولين اشتــرطــوا　　إضافة إلى الضمــير فاعلمــوا

وما ســوى هذين جــاء مطلقــا　　عن التقييد بالذي قد علّقـــا

❍ **تنبيه:**

كلّما فقد الاسم شرطا من شروط المثنّى وجاء على صورة المثنى فهو ملحق به وإن لم يكن من هذه الخمسة، كاسم الإشارة والموصول وغيرهما.

وأما الخاتمة: نون المثنى التي تقع في آخره مكسورة، وقد تفتح في لغة، كقول الشاعر:

على أحْوَذِيَّيْنَ استقَلَتْ عشيةً   فمَا هيَ إلا لمحَةٌ وتغَيب

٦) جمع المذكر السالم:

ويبحث منه أربعة مباحث: تعريفه، وأقسامه، وشروطه، وملحقاته وخاتمة.

✍ **فتعريفه**: اسم دلّ على أكثر من اثنين مع سلامة لفظ مفرده بزيادة في آخره، صالح للتجريد وعطف مثله عليه.

وأما أقسامه: فينقسم إلى قسمين، وهما علم وصفة.

وأما شروطه فهي شروط المثنى السابق ذكرها[1]، ويزاد إذا كان علما شروط أربعة:

---

(١) ولا أعرف كيف يتوفّر شرط النكارة مع اشتراط العلمية أو الوصفية فيه.

- ✓ أن يكون لمذكر.
- ✓ أن يكون لعاقل.
- ✓ أن يكون خال من تاء التأنيث.
- ✓ أن يكون خاليا من الإعراب بحرفين.

وإذا كان صفة يزاد في شروط المثنى شروط ستة:

- ✓ أن تكون لمذكر.
- ✓ أن تكون لعاقل.
- ✓ أن تكون خالية من التاء.
- ✓ أن لا تكون على وزن أفعل ومؤنثه على فعلاء، نحو أحمر وحمراء.
- ✓ أن لا تكون أيضا على وزن فعلان ومؤنثه على فعلى، نحو سكران وسكرى.
- ✓ أن لا تكون مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، نحو جريح، وصبور وجنب.

وقد حاول بعضهم جمع هذه الشروط، فقال:

شروط جمع الذكور السالم ... العَلم والعقل وقيل العالم
خلا من التاء أي المؤنثهْ ... ولم يركَّب أو إذا كان صفه
لعلَم من تاء أنثى قد خلا ... يقبلها أو اسم من قد فضلا

وأما ملحقاته فهي أربعة أنواع[١]:

النوع الأول: أسـماء جموع لا مفرد لها، وهي أولو، وعالمون، وعشـرون إلى التسعين.

النوع الثاني: جموع تكسير شذ، وهي بنون، وحرون، وأرضون[٢]، وسنون وبابه[٣].

النوع الثالث: جموع تصحيح لم تستوف الشروط نحو أهلون، ووابلون؛ لأنهما ليسا علمين ولا صفتين.

خاتمة: نون الجمع التي تقع في آخره مفتوحة، وقد تكسـر في لغة، كقول الشاعر:

ومـا ذا تبتغي الشـعراء مني وقـد جـاوزتُ حـد الأربعيـنِ

النوع الرابع: مـا سـمي بـه[٤] من هـذا الجمع، نحو الزيـدون، وعليون ونحوهما.

---

(١) انظر: القواعد الأساسية لأحمد الهاشمي (٦٨).

(٢) وفي مسلم: (ستفتح عليكم أرضون ويكفيكم الله"[أ] وفي الصحيحين أيضا: "من ظلم قيد شبر من الأرض طوقه من سبع أرضين) بفتح الراء في كليهما.

(٣) هو كل ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسـر، نحو عزة وعزين، وعضه وعضين.

(٤) هذا الإعراب هو الأفصـح فيما سـمي به، وسـنين وبابه، ومن العرب من يلزمه الياء ويعربه بحركات ظاهرة على النون منونة كالاسـم المفرد، مثل غسـلين ونحوه، وعلى هذا

٧) الأسماء الخمسة:

ويبحث منه شروطه وإعرابه:

وأما شروط هذه الأسماء فهي سبعة، وتنقسم إلى قسمين، قسم مشترك وقسم يختص ببعض الأسماء فالمشترك أربعة:

الأول: أن تكون مفردة، فلو ثنيت أو جمعت حمع تصحيح أو تكسير إعربت بإعرابها.

الثاني: أن تكون مضافة، فلو قطعت عن الإضافة أعربت بحركات ظاهرة،

الثالث: أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم، فلو أضيفت إليها أعربت بحركات مقدرة قبلها.

الرابع: أن تكون مكبرة (لم تصغر) فلو صغّرت أعربت بحركات ظاهرة.

وتختص فو شرطا، وهو أن تكون خالية من الميم، فلو اتصلت بها أعربت بحركات ظاهرة.

وتختص ذو شرطين، وهما:

- أن تكون بمعنى صاحب، فإن كانت بمعنى الذي فهي مبنية.

= الوجه خرج ما ورد في الحديث: (اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف). ومنهم من يلزمه الواو ويعربه بالحركات الظاهرة أيضا على النون منونة. ويجب زيادة أل على الجمع إذا كان علما؛ لأنها عوض عن فقد العلمية

● أن تضاف إلى اسم جنس ظاهر، كذو عقل، وذو مال، ونحوهما.

وأما إعرابها ففيها ثلاثة أعاريب:

الأول: أن تُعرَب بالحروف (بالواو رفعا، وبالالف نصبا، وبالياء جرا)، وهذا هو المشهور.

الثاني: أن تُلتزَم بالألف، ويعرب بحركات مقدرة عليها كاسم المقصور، ويسمّى لغة القصر.

الثالث: أن تعرب بالحركات الظاهرة، وتحذف أواخرها، كاسم المفرد، ويسمّى لغة النقص.

٨) الأفعال الخمسة:

ويبحث منها ثلاثة مباحث: تعريفها، وإعرابها، وأمثلتها.

✍ **فتعريفها**: هي كل فعل مضارع، اتصل به ألف تثنية، أو واو جمع، أو ياء المؤنثة المخاطبة.

وإعرابها: ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها، نحو يذهبان، لن يذهبو، لم تذهبي.

خاتمة: الإعراب يكون ظاهرا، وهو ما لا يمنع من النطق به ناطق، ومقدَّرا، وهو ما يمنع من التلفظ به مانع من تعذّر، أو استثقال، أو مناسبة[١]، فتقدّر الحركات الثلاثة للتعذر ما كان معتلا بالألف[٢]، اسما كان كموسى، أو فعلا كعسى، وتقدّر الضمة والكسرة ما كان معتلا بالياء[٣]، اسما كان كالساعي، او فعلا كيرمي، أومعتلا بالواو، ولا يكون إلا فعلا، كيغزو، وتظهر الفتحة في هذين النوعين، فتقول: رأيت الساعيَ، ولن يرمي، ولن يغزو، وتقدّر أيضا الحركات الثلاثة للمناسبة في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم.

وتقدّر الحركات أيضا في المحكيّ[٤]، وفي الموقوف عليه إذا التزم سكونه للوقف، نحو ذهب الأستاذْ.

---

(١) انظر القواعد الأساسية (٧٣).

(٢) ويسمى الاسم المقصور، وهو: كل اسم آخره ألف قبلها فتحة لازمة، كالمصطفى، والهدى، والذكرى، ونحوها.

(٣) ويسمى اسم المنقوص، وهو: كل اسم آخره ياء خفيفة قبلها كسرة لازمة،كالداعي، والناجي، والساجي، ونحوها.

(٤) والحكاية هي: كلمة أو جملة تحكى على لفظها، ولا تغير صورتها، كقولك جاء تأبط شراً.

فتلخص مما سبق أن الأسماء أو الأفعال المعربة يقدر بالإعراب لأسباب خمسة:

للتعذر، أو للثقل، أو للمناسبة، أو للحكاية، أو للوقف[(١)].

❁❁❁

(١)وقد جمع بعضهم أسباب التقدير المشهورة في بيتين، فقال:

تعذرا في الألف واستثقالا   في الياء والواو فخذ مثالا

كقال موسى معشر اليهود قد   يأتي محمد ويغزو من جحد

فصل في موانع الصرف

ويبحث منه خمسة مباحث:

تعريف الاسم الذي لا ينصرف، وعلله، وأنوعه، وحكمه، وشروطه.

اعلم أن الذي يمنع الصرفَ من الاسم هو: ما وجد فيه علتان فرعيتان، ترجع إحداهما إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى(١).

وعلله تنقسم إلى قسمين:

- ما فيه علة واحدة تقوم مقام العلتين وتمنع، وهي اثنتان، ألف التأنيث، وصيغة منتهى الجموع.
- ما فيه علتان واحدة، إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى، وهي تسعة، يجمعها قول الشاعر:

اجمعْ وزن عادلا أَنِّث بمعرفة ركِّب وزد عُجْمة كذك الوصف قد كمُلا

وأما أنواعه: فهي على نوعين إجمالا، وإحدى عشرة تفصيلا، وهو:

- أن يكون اسم مفرد، وهو تسعة منها.

---

(١) وإن شئت قل: هو ما لا يلحقة الكسر ولا التنوين.

- أن يكون جمع تكسير، وهو اثنان منها.

وأما حكمه: فهو الإعراب (أن يرفع بالضمة، وينصب، ويجر بالفتحة).

وأما شروطه: فيشترط في منع الصرف عن هذا الاسم مع وجود العلل فيه شرطان:

الأول: أن لا تَدخل عليه أل، فإن دخلت عليه يجر فيها بالكسرة، قال تعالى:﴿ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ومثل أل في هذا الحكم أم الحميرية، كماقال شاعرهم:

أَأَن شِمْتَ مِن نَجْدٍ بَرِيقًا تألَقَا   تبيت بليل امأرْمَدٍ اعتاد أو لَقَا

الثاني: أن لا تضاف، فإذا أضيفت يجر فيها بالكسرة، قال تعالى: ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِيٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ [التين: ٤].

وأما ما يتعلق بتمثيل هذه الأقسام، وذكر شروط بعضها، وتقسيمها.. فقد ذكرها صاحب المتممة، وأفادها بما لا مزيد عليه هنا، وإن كان بعض مسائله تحتاج إلى مزيد بحث ليست محل بحث هنا.

والله تعالى أعلم بالصواب.

باب النكرة والمعرفة

ينقسم الاسم من حيث العمومُ والخصوصُ إلى نكرة - وهي الأصل - ومعرفة، وهي الفرع.

النكرة: ويبحث منها تعريفها، وعلاماتها، ومراتبها.

فتعريفها: هي كل اسم شائع في جنسه موجودا كان أو مقدرا(١) لا يختص به واحد دون الآخر(٢).

وعلامتها اثنان مشهوران:

- أن تقبل أل المفيدة للتعريف.
- أن تقع موقع ما يقبل أل، مثل ذو، ومن، وما(٣).

ومراتبها: تتفاوت النكرات بحسب شدتها في الإيهام وعدمه، فأنكر النّكرات شيء ثم متحيز ثم جسم، ثم نام، ثم حيوان، ثم ماش، ثم ذو رجلين، ثم إنسان، ثم رجل.(٤)

---

(١) كشمس، فإنها موضوعة لما كان كوكبا نهاريا وإن لم يوجد إلا واحدة.

(٢) وإن شئت قل هي: كل ما لا يفهم منها معين.

(٣) لأنهما يقعان موقع إنسان وشيء.

(٤) انظر: تمهيد القواعد لمحب الدين الحلبي.

والمعرفة: ويبحث منها ثلاثة مباحث:

تعريفها، ومراتبها، وأقسامها.

فتعريفها: الاسم الذي وضع؛ ليستعمل في معين.

ومراتبها: أعرفها الضمير، ثم العلم، ثم اسم الإشارة، ثم الموصول، ثم المقرون بأل، وما أضيف إلى واحد من هذه الخمسة فإنه يكون بدرجته إلا المضاف إلى الضمير، فإنه في رتبة العلم، وليس في رتبته.[١]

وأقسامها: ستة:

فصل الضمير

ويبحث منه خمسة مباحث:

تعريفه، وعدده، وأقسامه، وصوره، وحكمه.

فتعريفه: هو ما دل على مسمَّاه بقرينة تكلم، أو خطاب، أو غيبة.

وأما عدده: فهو اثنا عشر كلمة[٢]، وذلك في كل نوع من أنواعه الآتية.

وأما أقسامه: فينقسم أولا إلى بارز ومستتر.

---

(١) لئلا تكون الصفة أعرف من موصوقها، وهذ لا يجوز.

(٢) اثنان للمتكلم، وخمسة للمخاطب، وخمسة للغائب، والقسمة العقلية تجوّز ثمانية عشر، ولكن ليس لها وجود في الخارج؛ للاكتفاء عن بعضها ببعضها.

والبارز ينفسم إلى نوعين: متصل، وهو ما لا يبتدء به الكلام ولا يقع بعد إلا في حالة الاختيار، مثل التاء في كتبت، ونا في كتبنا.

ومنفصل، وهو ما يفتتح به الكلام ويقع بعد إلا في حالة الاختيار، مثل أنا، وإياك.

والمتصل يكون مرفوعا، نحو دخلت، ودخلنا، ونحوهما، ومنصوبا، نحو كلمني وكلمنا، ونحوهما، ومجرورا، نحو أبي، وأمنا، ونحوهما، فيكون الجميع ستة وثلاثون ضميرا.

والمنفصل يكون مرفوعا، نحو أنا وأنت ونحوهما، ومنصوبا، نحو إياك وإيانا ونحوهما، فيكون المجموع أربعة وعشرون ضميرا.

والمستتر: هو الذي ليس له صورة في اللفظ.

وينقسم إلى قسمين: مستتر وجوبا، ومستتر جوازا.

والمستتر وجوبا هو: الذي لا يمكن قيام الظاهر مقامه، ويقع في اثنى عشر موضعا[1]:

١) مرفوع الأمر الواحد المذكر، نحو قم.

٢) مرفوع المضارع المبدوء بهمزة المتكلم، نحو أقرأ.

---

(١) انظر القواعد الأساسية مع تصرف وزيادة (٨٦).

٣) مرفوع المضارع المبدوء بالنون، نحو نجتهد.

٤) مرفوع المضارع المبدوء بتاء الخطاب الواحد، نحو نكتب.

٥) مرفوع أفعال الاستثناء، كخلا، وعدا، وحاشا.

٦) مرفوع أفعل في التعجب، نحو ما أحسن الصدق.

٧) مرفوع أفعل التفضيل، نحو زيد أحسن منك خيرا.

٨) مرفوع اسم الفعل المضارع، نحو أوه، وأف، ونحوهما.

٩) مرفوع اسم فعل الأمر، نحو صه، ودراك، ونحوهما

١٠) مرفوع متعلق الظرف، نحو قولك الأمر إليك.

١١) نعم وبئس إذا كان فاعلهما ضـميرا مفسـرا بتمييز، نحو نعم طالبا محمد.

١٢) المصدر النائب عن فعله، نحو إكراما الضيف، وضربا رقابا.

وقد جمع السيوطي رحمه الله تعالى أكثرها في فريدته،[1] فقال:

وسترُ مرفـوع بـأمر حُتمـا ودون يـا مضـارع واسميهـمـا

وفعـلُ الاسـتثنـاء والتعجـبِ وأفعلُ التفضيل فاحفظ تُصـبِ

---

(١) ألفية في النحو للسيوطي، مطلعها: أقول بعد الحمد والسلام على النبي أفصح الأنام..

والمستتر جوازا هو: ما يمكن قيام الظاهر مقامه، ويقع في مواضع:

١) مرفوع فعل الماضي للمذكر، نحو علم، وأكرم، واستحسن.

٢) مرفوع فعل الماضي للمؤنث، نحو علمت، وأكرمت، واستحسنت.

٣) مرفوع فعل المضارع المبدوء بالياء، نحو يدخل ويخرج.

٤) مرفوع فعل المضارع المبدوء بالتاء الدالة على الغيبة، نحو هند تقوم.

٥) مرفوع اسم الفعل الماضي، نحو هيهات وشتان.

٦) مرفوع الصفات المحضة، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، نحو زيد رجل فاضل، وصاحب الخلق محبوب، وهو شخص كريم.

وأما صور الضمير فهي حاصلة من هذه التقاسيم التي سبقت وغيرها مما لم نذكرها، فنبدأ بالبارز فنقول:

الضمير البارز إما أن يكون متصلا، فيكون مرفوعا، أو منصوبا، أو مجرورا، وعلى كل منهما إما أن يكون العامل فعلا تاما أو ناقصا، فيكون المجموع اثنين وسبعين صورة، والمرفوع قد يكون فاعلا، أو نائب فاعل، فتكون الصور في المتصل ستة وتسعون صورة.

والمنفصل يكون مرفوعا، ومنصوبا، والمرفوع قد يكون مبتدأ، أو اسم كان الناقصة وأخواتها، أو فاعلا، أو نائب فاعل، فتكون الصور ستين صورة، وفي

الأخيرين قد يكون العامل فعلا، أو وصفا، والفعل قد يكون ماضيا، أو مضارعا، وعلى كل منهما إما أن يكونا تامين، أو ناقصين، فتكون الصور ستة وتسعين صورة، والوصف قد يكون اسم فاعل، أو أمثلة المبالغة، أو صفة مشبهة، أو اسم مفعول، والثلاثة الأولى لا تتأتى إلا في الفاعل فقط، والأخير لا يكون إلا في نائب الفاعل فتضيف ثمانية وأربعين صورة إلى ما سبق.

والمستتر ينقسم إلى مستتر جوازا، ومستتر وجوبا، ولا يكون كل منهما إلا في محل رفع: (فاعل، أو نائب فاعل، أو اسم كان وأخواتها الناقصة).

والمستتر جوازا إما أن يكون عامله فعلا، أو ما يعمل عمله، والفعل قد يكون ماضيا، أومضارعا، وعلى كل منهما إما أن يكون الفاعل مذكرا، أو مؤنثا، فيكون الحاصل من ضرب هذه الأربعة في الثلاثة المتقدمة مائة وأربع وأربعون صورة.

وما يعمل عمل الفعل قد يكون اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة، أو اسم الفعل الماضي، ويتأتى من اسم الفاعل الفاعلُ، واسم كان وأخواتها، ومن اسم المفعول النائب عن الفاعل، واسم كان وأخواتها، ولا يتأتي من الأخيرين إلا الفاعل فقط، فتكون الصور من ضرب هذه الأربعة في الثلاثة المتقدمة اثنتين وسبعين صورة.

وأما المستتر وجوبا فقد تقدم أنه اثنا عشر نوعا، ويمكن تكثير كل نوع منها بما يناسب.

وجميع ما سبق من الصور خمسمائة وثمانية وعشرون صورة(١)، وتقبل الزيادة إلى أكثر من ذلك من حيث التعدي واللزومُ لأفعالها، والتجرد والزيادة، ومن حيث الإفرادُ والتثنيةُ والجمعُ وغيرُ ذلك من الأقسام الممكنة إن لم يخف من الإطالة بلا فائدة مهمة، ولا خير في تدقيق ليس من ورائه تحقيق.

وأما حكمه: فهو البناء مطلقا.

والله تعالى أعلم بالصواب.

(١) وهذه الصور لم أعتمد عليها كتابا؛ بل حاولتها على حسب فهمي القاصر، فليتحقق.

فصل العلم

ويبحث منه ثلاثة مباحث:

تعريفه، وأقسامه، وحكمه، وخاتمة.

فتعريفه: ما دل على مسماه بلا قرينة خارجة عن ذات لفظه، غير متناول ما أشبهه.[١]

وأما أقسامه: فالعلم ينقسم باعتبار الوضع إلى ثلاثة أقسام:

- **الاسم:** وهو ما وضع على الذات أولا، سواء دلّ على مدح، أو ذم، كزيد وسعيد.
- **الكنية:** وهو كل مركب إضافي صدّر بأب أو بأم،[٢] كأبي بكر وأم كلثوم.
- **اللقب:** وهو ما دل على مدح مسمياه أو ذمه، كشيخ الإسلام والشنفرى[٣].

---

(١) وإن شئت قل: هو اسم يعين المسمى مطلقا كما قال ابن مالك.

(٢) ويزيد بعضهم بابن، وبنت، كابن عمر، وبنت النعمان.

(٣) والشنفرى في الأصل هو عظيم الشفتين، وكان يلقب برجل من الأزد كان شاعرا عدّاء، فيقال له: هو أعدى من الشنفرى، وهو صاحب اللامية المشهورة في الأدب المعروفة أيضا بلامية العرب.

وينقسم باعتبار ذاته إلى قسمين:

- **مفرد**: ويقصد المفرد في هذا الباب ما ليس مركَّبا، نحو عمر وعثمان وعلي.
- **مركب**: وهو على ثلاثة أنواع:
  - مركب تركيب إضافة، كعبد الله، وعبد الرحمن، ونحوهما.
  - مركب تركيب مزج، كبعلبك، وسيبويه، وراهويه، وحمدويه، ونحوهم.
  - مركب تركيب إسناد، كشاب قرناها، وبرق نحره، ونحوهما.

وينقسم العلم أيضا باعتبار الاستعمال إلى قسمين:

- **مرتجل**: وهو ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها، كعمر وسعاد.
- **منقول**[(١)]: وهو ما نقل عن شيء سبق استعماله فيه قبل العلمية، كفضل وأسد.

---

(١) والمنقول إما أن ينقل من مصدر كفضل، أو عن اسم جنس كأسد، أوعن فعل كيحيى وأبان، أو عن صفة كمحرز وحارث، أو عن مركب كسيبويه وتأبط شر وعبد العزيز.

وينقسم العلم أيضا باعتبار معناه إلى نوعين:

- **علم شخص**: وهو اسم يختص بواحد دون غيره من أفراد جنسه، كخالد ومكة.
- **علم جنس**: وهو ما وضع للجنس بقطع النظر عن أفراده، كأسامة للأسد، وأم قشعم للموت، وأم عامر للضبع، وبرة للبر.

وأما حكمه: فهو الإعراب في الغالب، ظاهرا كان أو مقدرا، أو محكيا، كشاب قرناها، وقد يبنى العلم في بعض صوره كما إذا كان مركبا مختوما بويه كسيبويه؛ فإنه يبنى على الكسر.

وأما الخاتمة: مِن العلم ما يسمّى العلم بالغلبة، وهو أن لا ينصرف عند إطلاق هذا الاسم إلا إليه مع اشتراك غيره في التسمية، وذلك إما بسبب الإضافة كابن عباس، وابن مسعود، وابن مالك، أو الاقتران بأل العهدية، كالمدينة، والألفية، ونحوها.[1]

قال ابن مالك في الخلاصة:

وقد يصير علمًا بالغلبهْ　　مضافٌ أو مصحوبُ أل كالعقبهْ

والله تعالى أعلم بالصواب.

❁❁❁

(١) ينظر هذه التقاسيم والأمثلة في قطر الندى (١٠٧) والقواعد الأساسية (٩١) وجامع الدروس العربية (٩٤).

فصل أسماء الإشارة

ويبحث منه ستة مباحث:

تعريفه، وألفاظه، وأقسامه، ومراتبه، ولواحقه، وحكمه، وتنبيه، وتتمة، وخاتمة.

فتعريفه: ما يدلّ على معين مع إشارة إليه، حسية كانت إذا كان المشار إليه حاضرا، أو معنوية، إذا كان المشار إليه معنى.

وألفاظه: تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

- قسم يشار به للمفرد، وهو ذا للمفرد المذكر، وتا[1] وتي للمفردة المؤنثة.
- قسم يشار به للمثنى، وهو ذان وذين للمثنى المذكر، وتان وتين للمثنى المؤنث.
- قسم يشار به للجماعة، وهو أولاء بالمد لجمع المذكر والمؤنث جميعا، وبنو تميم يقولون: أولى بالقصر.

---

(١) للمفردة المؤنثة عشرة الفاظ: خمسة تبدء بالذال، وهي: ذا، وذي، وذهي، وذه بالكسر، وذه بالسكون، وذات. وخمسة تبدء بالتاء، وهي: تا، وتي، وتهي، وته بالكسر، وته بالسكون. ينظر: قطر الندى (١٠٩).

وتنقسم ألفاظه أيضا مرة ثانية: إليى ظروف مكان كهنا وثم، وغير ظروف وهو الباقي.

ومراتبه ثلاثة عند الجمهور(١):

- **قريبة**، وهي: ما جاء من أسماء الإشارة مجردا من الكاف واللام، نحو تصدق بهذا.
- **متوسطة**، وهي: ما جاء من أسماء الإشارة مقرونا بالكاف وحدها، نحو ذاك عمرو.
- **بعيدة**، وهي: ما جاء من اسم الإشارة مقرونا بالكاف واللام معا، نحو ذلك زيد.

وأما لواحقه: فهي ثلاثة أحرف:

- **هاء التنبيه**، نحو: هذا فضل من الله تعالى.
- **كاف الخطاب**، نحو: ذاك رجل كريم، وهي كاف المتوسطة نفسها.
- **لام البعد**، نحو: ذلك رجل فاضل فأكرمه.

❍ **تنبيه**: تمنع لام البعد أن تدخل في اسم الإشارة في ثلاث مسائل:

الأولى: اسم الإشارة إذا كان مثنى، نحو ذان، فلا يقال ذان لك.

الثانية: الجمع في لغة من مده، نحو أولاء، فلا يقال أولاء لك.

---

(١) وهي اثنتان عند ابن مالك، قريبة وبعيدة فقط.

الثالثة: إذا تقدمت عليه هاء التنبيه، نحو هذا، فلا يقال هذا لك.(١)

وأما حكمه: فهو البناء مطلقا، ومنهم من أعرب المثنى منه، وهو رأي ضعيف.

تتمة: المشار إليه إما أن يكون مفردا (مذكرا كان أو مؤنثا) وإما أن يكون مثنى (مذكرا كان أو مؤنثا) وإما أن يكون جمعا (مذكرا كان أو مؤنثا) فهذه خمس صِيغٍ، وكل من هذه الخمسة إما قريب المسافة أو بعيدها أو متوسطها، فهذه ثلاثة عشر باستثناء المثنى بنوعيه؛ فليس له إلا صيغتان. ويمكن زيادة الصور بالنظر إلى الصيغ المتعدّدة للمشار إليه، وإلحاق هاء التنبيه به.

الخاتمة: يجوز أن يفصل بين هاء التنبيه واسم الإشارة المجرّد من الكاف بواحد من ثلاثة أشياء:

أولها: الضمير، نحو قوله تعالى: ﴿ هَٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ ﴾ [آل عمران: ١١٩].

وثانيها: كاف التشبيه، نحو قوله تعالى: ﴿ أَهَٰكَذَا عَرۡشُكِ ﴾ [النمل: ٤٢].

وثالثها: لفظ الجلالة المقسم به، نحو: "لا ها الله ذا".(٢)

والله تعالى أعلم بالصواب.

❁❁❁

(١) انظر: قطر الندى (١١٠).

(٢) انظر: تحقيق محيي الدين عبد الحميد لقطر الندى (١١٠).

فصل الاسم الموصول

ويبحث منه أربعة مباحث:

تعريفه، وأقسامه، وحكمه، وصلته.

فتعريفه: ما يدل على معين بواسطه بواسطة جملة تذكر بعده، مشتملة على ضمير يعود على الموصول.(١)

وأما أقسامه: فينقسم تارة إلى موصول اسمي، وموصول حرفي:

- **فالموصول الاسمي:** هو ما تقدم تعريفه.
- **والموصول الحرفي:** هوكل حرف أُوِّل مع صلته بمصدر ولم يحتج إلى عائد.

وعدد الموصول الحرفي خمسة أحرف:

وهي: (١) أن المفتوحة الهمزة الناصبة للاسم الرافعة للخبر (٢) أن الناصبة للفعل المضارع (٣) وما (٤) وكي (٥) ولو الدالة على التمني، ولسنا في محل بحثها في هذا الباب.

---

(١) وإن شئت قل: اسم الموصول ما افتقر إلى صلة وعائد.

ويُجمع الموصولُ الحرفي في هذين البيتين:

وهـــاك حروف بالمصـادر أُوِّلت وذكري لها خمسا أصحّ كما رووا
وهـا هي أن بـالفتح مشـــــدّدة وزد عليهـــا كي ومـــا ولـــو

وتنقسم الموصولات مرة ثانية إلى قسمين:

- **مختص**: وهي التي تفرد وتثنى وتجمع وتذكر وتؤنث حسـب مقتضـى الكلام.
- **مشتركة**: وهي التي تكون بلفظ واحد، ويشترك فيها الجميع.

فالمختص منها سبعة ألفاظ:

١) **الذي**: للمفرد المذكر عاقلا كان أو غيره، نحو جاء الرجل الذي مرّ بنا.

٢) **اللذان واللذين**: للمثنى المذكر رفعا ونصـبا وجرا، نحو جاء الرجلان اللذان مر بنا.

٣) **الذين**: لجمع المذكر العاقل، ملازما للياء رفعا ونصبا وجرا، نحو جاء الرجال الذين مرو بنا.

٤) **التي**: للمفردة المؤنثة عاقلة كانت أو غيرها، ولجمع التكسـير لغير العاقل، نحو جاءت المرأة التي مرت بنا، ونحو هذه المساجد هي التي بنيت في عهد الخلفاء.

٥) **اللتان واللتين**: للمثنى المؤنث، رفعا ونصبا وجرا، نحو رأيت امرأتين اللتين مرّتا بنا.

٦) **اللاتي واللواتي واللائي**: لجمع المؤنث مطلقا، نحو جاء النسوان اللواتي مررن بنا.

٧) **الألى**: لجمع الذكور والإناث، نجو جاء الطلاب الألى تخرجو.

والمشتركة ستة ألفاظ:

١) **من**: وهي موصول للعاقل، نحو قولك: أكرِمْ مَن أحسن إليك.

٢) **ما**: وهي اسم موصول لغير العاقل، نحو: لن نصلحك ما أفسدت.

٣) **أيّ**: وهي اسم موصول للعاقل وغيره، نحو: اذهب إلى أيّهم تريد.

٤) **أل**: وهي اسم موصول مشترك بشرط أن تكون داخلة على صفة صريحة، وذلك كاسم الفاعل كالضارب، واسم المفعول كالمضروب، والصفة المشبهة كالحسن.

٥) **ذو**: وهي اسم موصول في لغة طيئ خاصة، قال شاعرهم:

فإن المـــاء ماء أبي وجـــدّي وبئري ذو حفــرتُ وذو طويتُ

٦) **ذا**: وهي موصولة بشرط أن تتقدّمها ما الاستفهامية، نحو قول الشاعر:

وقصــيدة تـأتي الملوك غريبـة قد قلتُها ليقال من ذا قالهـــا

وتنقسم الموصولات أيضا إلى ماهو مختص في بعض اللغات كذو، وما هو متفق بين الجميع، وهو الباقي، وتنقسم أيضا كما ترى إلى ما يختص بالعقلاء، وما يختص بغيرهم، وما هو مشترك بين الجميع.

وأما حكمه: فهو البناء مطلقا.

وأما صلة الموصول فهي على قسمين:

- **جملة**: اسمية كانت أو فعلية، نحو جاء الذي أكرمته.
- **وشبه جملة**: وهي على ثلاثة أنواع:

◆ **الظرف**: بشرط أن يكون تاما، نحو: رأيت الذي عندك.

◆ **الجار والمجرور**: بشرط أن يكون تاما، نحو: رأيت الذي في المسجد.

◆ **الصفة الصريحة**: وذلك في صلة أل فقط، نحو: جاء الضارب.

ويشترط في الجملة الواقعة صلة أربعة شروط:

الأول: أن تكون خبرية - يعني محتملة للصدق والكذب -، فلا يصح نحو: جاء الذي أكرمه.

الثاني: أن تكون مشتملة على ضمير مطابق للموصول في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، نحو جاء الذي أكرمته.

الثالث: أن تكون معهودة، ويجوز إبهامها في مقام التفخيم والتهويل، نحو قوله تعالى: ﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾ [طه: ٧٨].

الرابع: أن لا تكون مستدعية لكلام يقع قبلها، فلا يصح جاء الذي لكنه كريم[1].

❍ **تنبيه**: لابد للجملة الموصولية أن تشتمل على ضمير، يربط الصلة بالموصول، ويعود منها إليه بشرط أن يكون ضمير غيبة مطابقا للموصول في الإفراد وضديه، والتذكير وضده.

والله تعالى أعلم بالصواب.

❁❁❁

(١) لأن وضع لكن للاستدراك على كلام سابق. انظر قطر الندى مع تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (١١٧).

فصل المعرّف بالأداة

ويبحث منه على مبحثين:

تعريفه، وأقسامها، وخاتمة:

المعرَّف بأل: وهو: اسم دخلت عليه أل فأفادته التعريف، فصار معرفة بعد أن كان نكرة، نحو: الكتاب، والرجل، والمدرسة، والجامعة، ونحوها.

وأما أقسامها: فتنقسم أل من حيث هي إلى ثلاثة أقسام:

الأولى: الأصلية، وهي التي تفيد التعريف لما دخلت عليه، وهي المقصودة في هذا الباب.

الثانية: الزائدة[1]، وهي التي لا تفيد التعريف لما دخلت عليه، كالذي، والتي، والفضل.

الثالثة: الموصولية، وقد مررناها آنفا.

---

(١) وهي نوعان: لازمة وغير لازمة، والثانية نوعان: كثيرة واقعة في الفصيح، وغيرها، فالأولى كالداخلة على العلم المنقول كالحارث. والثانية نوعان: واقعة في الشعر،كقوله: رأيت الوليد بن اليزيد.... وواقعة في مثل قولهم: ادخلو الأول فالأول. انظر المغني (٦٥).

ثم تنقسم المعرِفة إلى قسمين:

١) **عهدية**، وهي على ثلاثة أنواع:

◆ **الأولى**: أن يكون العهد ذكريا، كقوله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ﴾ [النور: ٣٥].

◆ **الثاني**: أن يكون العهد ذهنيا، كقوله تعالى: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

◆ **الثالث**: أن يكون العهد حضوريا، كقوله تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

٢) **وجنسية**، وهي على قسمين:

● **الأولى**: أن تكون للاستغراق، وهي على نوعين:

◆ أن تكون مستغرقة لأفراد الجنس(١)، نحو قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨].

◆ أن تكون مستغرقة لصفات الأفراد(٢)، نحو ما روي في الحديث: «**كل الصيد في جوف الفرا**»(٣)، وكقول الشاعر:

ليس على الله بمستنكر ... أن يَجمَع العالَمَ في واحد

---

(١) وهي التي تخلفها كل حقيقة.

(٢) وهي التي تخلفها كل مجازا.

(٣) انظر كشف الخفا للعجلوني، والمقاصد الحسنة للسخاوي.

● **الثانية**: أن تكون لتعريف الحقيقة من حيث هي[١]، نحو قول الرجل: الإبل خير من البقر.

وأما الخاتمة: فاعلم أن النحويين اختلفو في أل هل هي معرِّفة برمتها أو اللام وحدها، وهل همزتها أصلية أو زائدة على ثلاثة مذاهب:[٢]

الأول: أن المعرِّف أل برمتها، والهمزة فيها أصلية، وهو مذهب الخليل، ونصره ابن مالك.

الثاني: أن المعرِّف هي اللام وحدها، والهمزة زائدة، جيئت للوصول إليها، وهو مذهب سيبويه.

الثالث: أن المعرِّف أل، والهمزة زائدة.

❍ **تنبيه**: إبدال لام أل ميما لغة حميرية، ولذلك قال شاعرهم:

ينصرني منك غير معتذر   يرمي ورائي بامسهم وامْسَلِمةْ[٣]

وروي في الحديث: «**ليس من امبر امصيام في امسفر**»[٤].

۞۞۞

---

(١) وهي التي لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا.

(٢) انظر قطر الندى لابن هشام (١٢١).

(٣) أراد السَلِمة بفتح السين وكسر اللام، وهي الحجارة الصلبة.

(٤) أخرجه أحمد في المسند، رقم (٢٣٦٧٩)

فصل المضاف إلى ما تقدم

وأما السادس من المعارف فهو المضاف إلى واحد من هذه الخمسة التي سبق ذكرها، نحو: كتابي، وكتاب عمرو، وكتاب هذا، وكتاب الذي في المسجد، وكتاب الحافظ، وهو برتبة ما أضيف إليه إلا المضاف إلى الضمير، فإنه في رتبة العلم؛ لكيلا تكون الصفة أعرف من الموصوف، والمعارف متفاوتة في درجة التعريف كما رتبناها في الذكر، ولذلك قال أبو عبد الله محمد بن مالك في الكافية الشافية:

فمضمرٌ أعرفها ثم العلمُ　　　واسمُ إشارة وموصول متم

وذو أداة أو منادى عُيّنا　　　وذو إضافة بها تَبَيّنَا

فتلخّص مما سبق أن المعارف ستة، وقد عدّ بعضهم سبعة فزاد النكرة المقصودة، ولذلك جمع أحدهم في شطر بيت، فقال:

إن المعارف سبعة فيها سَهَلْ　　　أنا صالح ذا ما الفتى ابني يا رجل

والله تعالى أعلم بالصواب.

❁❁❁

باب الفاعل

ويبحث منه خمسة مباحث:

تعريفه وأقسامه وأحكامه وعوامله وخواتيم.

✍ **فتعريفه لغة**: الفاعل هو من أوجد الفعل مطلقا.

✍ **واصطلاحا**: هو الاسم الصريح أو المؤَّل به، المسند إليه فعل تام أو المؤل به، المقدَّم بالأصالة، واقع منه أو قائم به.

وأما أقسامه: فينقسم إلى قسمين: ظاهر ومضمر تارة:

والمراد بالظاهر ما ليس بضمير، فيشمل المفرد والمثنى والجمع بأنواعه الثلاثة، والمذكر والمؤنث، والمعرفة والنكرة، والصريح والمؤل.

وينقسم أيضا إلى صريح ومؤل تارة، **فالصريح هو**: ما لا يحتاج في جعله فاعلا إلى تأويل، نحو:

جاء زيد، وجاء الفتى، وجاء الزيدان، وجاء الزيدون.

والمؤَّل هو: ما يحتاج في جعله فاعلا إلى تأويل، نحو قول الله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الحديد: ١٦] أي خشوع قلوبهم.

وأحكامه تسعة:

١) أن يكون مؤخَّرا.

٢) أن يكون مرفوعا.

٣) أن يكون مذكورا.

٤) أن يكون عامله مجرّدا من علامة تثنية أو جمع إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعا.

٥) أنه يجب تأنيث الفعل بتاء ساكنة في الماضي، أو مفتوحة في المضارع إذا كان الفاعل مؤنثا.

٦) يجوز أن يحذف عامله إذا كان معلوما.

٧) الأصل فيه أن يتصل بعامله.

٨) يغني عن الخبر إذا وقع بعد وصف مبتدأ، ويسمَّى فاعلا سدّ مسدّ الخبر.

٩) لا يتعدّد الفاعل.

ويجمع على هذه الشروط أبيات أربعة، وهي:

لفاعل تسع خذ التأحيرا ... والرفع والذكر ولو تقديرا

تجريد عامل له عن علامهْ ... تثنيةِ جمعِ إلحاق علامهْ

تأنيثَه وحذفُ فعلٍ يعمل ... لعلمه وأصله يتصل

بعامل إغناؤه عن الخبرْ ... وكونه بلا تعدّدٍ ظهرْ

وعامله ينقسم إلى قسمين:

الأول: أن يكون فعلا، نحو: جاء زيد.

الثاني: أن يكون مافي تأويل الفعل، أو ما يعمل عمل الفعل، أو ما ينوب عن الفعل.

فإذا كان فعلا فإنه يشترط على شرطين:

الأول: أن يكون تاما، نحو: جاء، وضرب، وأكل، وسعى، ووعد.

الثاني: أن يكون باقيا على صيغته الأصلية، نحو: قام وقعد.

وإن كان ما في تأويل الفعل فينقسم إلى ستة أقسام:

١) **اسم الفاعل**، نحو: أقائم الزيدان.

٢) **الصفة المشبة**، نحو: زيد حسن وجهه.

٣) **أمثلة المبالغة**، نحو: زيد ضرّاب.

٤) **المصدر**، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ لَّفَسَدَتِ ٱلۡأَرۡضُ﴾ [البقرة: ٢٥١].

٥) **اسم الفعل**، نحو: صه، وءامين، وهيهات، وشتّان، وأوّه، وأفّ.

٦) **اسم التفضيل**، نحو: زيد أكرم من عمر.

وأما الخواتيم فهي عدة فروع:

● **الفرع الأول**: يجوز حذف الفاعل في خمسة مواضع:

١) الاستثناء المفرَّغ، نحو: ما قام إلا زيد أي ما قام أحد.

٢) أفعل في التعجب إذا دلّ عليه مقدّم مثله، نحو قوله تعالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم: ٣٨] أي بهم.

٣) فاعل المصدر إذا لم يكن بدلا من فعله، نحو قوله تعالى: ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ﴾ [البلد: ١٤] أي إطعامه.

٤) النائب عن الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ﴾ [البقرة: ٢١٠] أي قضى الله.

٥) إذا حذف عامله فيحذف معه، نحو قولك: إياك لمن قال لك: هل أكرمت أحدا؟.

وهذا مستثنى من الشرط الثالث.

● **الفرع الثاني**: يجوز ترك تاء التأنيث في فاعل المؤنث في أربعة مواضع، وهي:

١) إذا كان الفاعل مجازي التأنيث، نحو: طلع الشمس.

٢) إذا كان حقيقيا منفصلا عن عامله بغير إلا، نحو: حضر القاضي امرأة.

٣) إذا كان في باب نعم وبئس، نحو: نعم المرأة هند، وبئس المرأة دعد، وقال الشاعر:

نعم الفتاة فتاتا هند لو بذلت ردّ التحية نطقا أو إيماء

٤) إذا كان الفاعل جمع تكسير، نحو قولك: قام الهنود.

٥) إذا كان اسم جمع، وهو ما ليس له مفرد، مثل قوم ورهط، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوۡمُكَ﴾ [الأنعام: ٦٦]، وقوله أيضا: ﴿كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٖ﴾ [الحج: ٤٢]، وقوله: ﴿وَقَالَ نِسۡوَةٞ﴾ [يوسف: ٣٠].

٦) إذا كان اسم جنسي جمعي، وهو الذي يفرَّق بينه وبين مفرده بالتاء أو بالياء، نحو شجر، وتمر، وكلم، وكالعرب، واليهود، والنصارى.[1]

وهذا مستثنى من الشرط الخامس.

● **الفرع الثالث**: يتأخّر الفاعل ويتقدم المفعول جوازا أو وجوبا، فالجواز إذا لم يكن هناك لَبْس بأن لم يكن الفاعل ضميرا، والوجوب في صورتين على الأقل:

١) إذا كان المفعول به ضميرا متصلا، نحو قوله تعالى: ﴿شَغَلَتۡنَآ أَمۡوَٰلُنَا وَأَهۡلُونَا﴾ [الفتح: ١١].

---

(١) وهذان الموضعان الأخيران مما استفدناه في أيام الكلية من الدكتور هشام الدهشوري المصري الضرير، وهو: أستاذ في كلية اللغة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٢) إذا اتصل الفاعل بضمير يعود على المفعول به، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ ﴾ [البقرة: ١٢٤].

خاتمة الخاتمة:

مِن العرب من يلحق الفعل علامة التثنة والجمع إذا كان الفاعل مثنى أو جمعا، واستدلوا على ذلك بشواهد الكتاب والسنة وأشعار العرب، ويسمّى هذه اللغة لغةَ أكلوني البراغيث، فاشتشهدوا في القرآن قوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [الأنبياء: ٣]، وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ ﴾ [المائدة: ٧١].

واستشهدو في السنة قوله ﷺ: (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار)، وقوله أيضا: (ما اغبرتا قدما عبد في سبيل الله فتمسَّه النار)، [1] وفي الحديث: (يخرجن العواتقُ وذوات الخدور)، وفي الحديث أيضا: (ويعتزلن الحيضُ)[2] وفيه أيضا: (كان يصلي الصبح بغلس فينصرفن نساءُ المؤمنين)[3]، وفيه أيضا: (وسألوه الناسُ ما بينه وبين أحد).

(١) أخرجه البخاري، رقم (٢٨١١).

(٢) أخرجه البخاري، رقم (٩٧٤)

(٣) أخرجه البخاري، رقم (٨٧٢).

وفي الحديث عن عائشة قالت: (ذكرن نساءُ النبي ﷺ كنيسة رأينها بأرض الحبشة)(١)، وفي الحديث أيضا: (فغضب عمران حتى احمرتا عيناه)(٢)، وفي الحديث أيضا: (اجتمعن أزواجُ النبي ﷺ فأرسلن إلى فاطمة بنت النبي ﷺ)(٣).

وفي شواهد العرب: قول عبد الله بن قيس في رثاء مصعب بن الزبير:

تولى قتال المارقين بنفسه   وقد أسلماه مبعَد وحميم

وقال شاعر آخر أيضا:

نصروك قومي فاعتززتَ بنصرهم   ولو أنهم خذلوك كنتَ ذليلا

وقال آخر:

رأين الغواني الشيب لاح بعارضي   فأعرضنَ عني بالخدود النواضرُ

وقدأجاب الجمهور بعضا من هذه الشواهد ٤، وحملوه على محامل تتماشى مع أصولهم وقواعدهم، كجعل ما ورد مما سبق خبرا مقدّما ومبتدأ مؤخرا، أو جعل ما اتصل بالفعل بدلا من الأسماء المذكورة بعده.

---

(١) أخرجه مسلم، رقم (٥٢٨).

(٢) أخرجه مسلم، رقم (٣٧).

(٣) أخرجه النسائي، رقم (٣٩٤٦).

٤ وقد أكثرت من أمثلة الأحاديث النبوية لشواهد هذه اللغة ما قد لا يتناسب مع هذه القواعد المختصرة؛ لما رأيت في أغلب كتب النحاة يستشهدون في إثبات هذه اللغة من

والله تعالى أعلم بالصواب.

❁❁❁

= النصـــوص شـــاهدين معروفين في كتب النحاة، وكل واحد من المثالين معترض من قبل النقاد، فوقع في قلبي ألا يوجد شـواهد أخرى في النصـوص النبوية يستشـهد بها؛ لإثبات هذه اللغـة وإن كـان فيهـا اعتراض مثـل الأولين، ولمـا ذا يرددون النحـاة هـذين المثـالين فقط، فحاولـت أن أعلق على ما مرّ بي من الكلمـات الواردة على وفق هـذه اللغة من الأحـاديث النبوية، وخاصــة عند حضـوري درسـي الصـحيحين في المسـجد النبوي، فإذا رأيت كلمة مخرجة على هذه اللغة في المتن، أو أشـــاراها الإمامان الحافظان النووي وابن حجر في شـرحيهما علقتها على الهامش، ثم أكتبها في دفتر خاص، فاجتمع لي من شـواهد هذه اللغة كليمات. وعرفت أن شـواهد هذه اللغة في الصـحيحين وغيرهما من كتب السـنة أكثر بكثير مما ذكرناه هنا، وإن كنت لا أتجاهل عن الضـــجيج المعروف في إثبات الشـــواهد اللغوية بالســـنن النبويـة؛ لروايتهـا بـالمعنى كثيرا. وقـد تركـت بعض تلـك الشـــواهـد؛ لورودهـا في البخاري معلقة، أو مختلفة بين النسخ وإن كان بعض ما أثبتناه مختلفا أيضا بين الرواة. والله أعلم.

باب النّائب عن الفاعل

ويبحث من هذا الباب ثمانية مباحث:

تعريفه، وأقسـامه، وأنواعه، وشـروطه، وأحكامه، وعامله، وتصـريف عامله، وخاتم.

✍ **فتعريفه لغة:** النائب هو ما يقوم ما قام شيء أخر.

✍ **واصطلاحا** هو: الاسم الصريح أو المؤّل به المسند إليه فعل تام مغيّر الصيغة أو المؤّل به.

وأما أقسـامه فمثل أقسـام الفاعل المتقدّمة؛ لكن قد يكون النائب عن الفاعل ضميرا متصلا مجرورا بخلاف الفاعل، نحو: سير أو يسار بي أو بنا إلى آخر المضمرات.

وأما أنواعه فهي خمسة:

١) المفعول به، نحو قوله تعالى: ﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠].

٢) المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣].

٣) الظرف نحو: جلس أمامك.

٤) الجار والمجرور، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيۡدِيهِمۡ ﴾ [الأعراف: ١٤٩].

٥) الجملة وذلك إذا وقع مادة ق و ل نحو قوله تعالى: ﴿قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهۡبِطۡ بِسَلَٰمٖ﴾ [هود: ٤٨].

وأما شروطه فيشترط لهذه الأنواع شروطًا ما سوى المفعول به، أما البواقي فلها شروط.

فالمصدر ينوب عن الفاعل بشروط ثلاثة:

١) عدم وجود المفعول به.

٢) أن يكون مختصا بالتحديد أو بالإضافة أو بأل أو بوصف ظاهر، نحو: ضرب ضرب الأمير، وضرب ضربتان وسير السير، ونحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾ [الحاقة: ١٣].

٣) أن يكون متصرفًا أي غير ملازم للنصب على المصدرية نحو: معاذ الله وسبحان الله.

وأما الظرف فينوب عن الفاعل بشروط ثلاثة:

١) عدم وجود المفعول به.

٢) أن يكون مختصا بالعلمية، أوبالإضافة، أو بوصف ظاهر نحو: صيم رمضان، وجلس أمامك، وسير وقت طويل.

٣) أن يكون متصـرِّفا أي غير ملازم للنصـب على الظرفية، مثل عند ونحوها.

وأما الجار والمجرور فينوب عن الفاعل بشروط أربعة:

١) عدم وجود المفعول به.

٢) أن لا يكون حرف تعليل،كلام التعليل ونحوها.

٣) أن يكون متصرّفا أي غير ملازم لوجه واحد كمذ، فهي خاصة بالزمان وربّ.

٤) أن يكون بالإضافة أو بأل نحو: سير بأبيك وسير بالرجال.

وأما أحكامه فهي أحكام الفاعل التسعة المتقدمة.

وأما عامله فهو اثنان:

الأول: الفعل المغيَّر الصيغة، ويشترط لهذا الفعل شروط ثلاثة، وهي:

أ) أن يكون تاما كدخل وسلم، فخرج الناقص ككان وأخواتها.

ب) أن يكون مغيّر الصيغة، فخرج المعلوم.

ت) أن يكون متصرفا، فخرج نعم وبئس.

والثاني: المؤَّل به، وهو ثلاثة أنواع:

أ) اسم المفعول، نحو: أمضروب الزيدان.

ب) المصدر، نحو: عجبت من أكل الطعام أي من أن يؤكل الطعام.

ت) اسـم التفضـيل إذا أخذ من مادة الحب والبغض، نحو قوله تعالى: ﴿ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا ﴾ [يوسف: ٨]، ولزيد أبغض إلي من غيره.

وأما تصريف عامله فهو ضم أوّله وكسر ما قبل آخره إذا كان ماضيا لفظا كضرب أوتقديرا كقيل، وضم أوله وفتح ما قبل آخره إذا كان مضارعا كيضرب أو تقديرا كيقال.

وإذا كان الماضي مبدوءًا بتاء زائدة، وهي المسماة بتاء المطاوعة؛ فإنه يضم الثاني مع الأول، نحو تعلم وتغوفل، ويزاد تاء المطاوعة في ثلاثة أوزان:

١) تفعلل، نحو: تدحرج.

٢) تفاعل، نحو: تقاتل.

٣) تفعّل، نحو: تكلم.

ولا تدخل التاء المطاوعة إلا خماسيا كما سبق ذكره، ويضم الثاني؛ لئلا يلتبس بمضارع علّم إذا كان مبدوءا بالتاء، وإذا كان الماضي مبدوءا بهمزة الوصل فإنه يضمّ حرف الثالث مع الأول، فيقال مثلا: استخرج واستغفر، ولايكون هذا النوع إلا خماسيا أو سداسيا، ويضم الثالث؛ لئلا يلتبس بأمره عند درج الأول ووقف الآخر.

وأما الخاتمة فهي فرعان:

الفرع الأول:

يسمّى فعل هذا الاسم أربعة أسماء:

أ) الفعل الذي لم يسمّ فاعله.

ب) الفعل المبنيّ للمجهول.

ت) الفعل المينيّ للمفعول.

ث) الفعل المغيّر الصيغة.

الفرع الثاني:

يحذف الفاعل لأغراض، ليست من مباحث علم النحو، وإنما هي من مباحث علم البلاغة في باب المعاني في مايتعلق بأحوال المسند إليه، وإنما ذكره بعض الشراح؛ لتكميل الفائدة كما فعله صاحب الكواكب، فراجع إن شئت تستفد منه.

والله تعالى أعلم بالصواب.

❁❁❁

باب المبتدأ والخبر

ويبحث منه خمسة مباحث:

تعريفه، وأقسامه، وأحكامه، وعامله، وخاتمة.

✍ **فالمبتدأ لغة:** ما يبدء به الشيء.

✍ **واصطلاحا:** هو الاسم الصريح أو المؤَّل بالصريح العاري عن العوامل اللفظيّة الغير الزائدة وشبهها مخبرا عنه، أو وصفا رافعا للمكتفى به.

وأما أقسامه فينقسم تارة إلى ظاهر ومضمر، فالظاهر نحو قولك: زيد قام، والزيدان قائمان، والزيدون قائمون، والمضمر نحو: أنا قائم، وأنت قائم، وهو قائم ونحوه.

وينقسم تارة إلى مبتدأ له خبر، نحو: الله ربنا ومحمد نبينا، ومبتدأ له مرفوع سدّ مسدّ الخبر، وهو أربعة أنواع:

١) اسم الفاعل إذا تقدّم عليه نفي أو استفهام، حرفا كانا أو فعلا، نحو: ما قائم العمران، وهل قائم العمران، وليس قائم العمران.

٢) اسم المفعول إذا تقدَّم عليه نفي أو استفهام، حرفا كانا أو فعلا، نحو: ما مضروب العمران، وهل مضروب العمران، وليس مضروب العمران.

٣) الصفة المشبهة بالشرط المتقدم، نحو: ما أحسن وجهه.

٤) اســـم التفضـــيل في لغة من يرفع به الظاهرَ مطلقا، نحو: ما أجمل منك أخوك.

❍ **تنبيـه**: قـد يكون أداة النفي حرفـا كمـا، وقـد يكون فعلا كليس، والاستفهام قد يكون أيضا حرفا كالهمزة، وقد يكون اسما نحو كيف.

وأما عامله ففيه قولان:

الأول: أن المبتدأ مرفوع بالخبر.

الثاني: أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وهذا هو الصحيح عند جمهور النحاة.

وأما أحكامه فهي كثيرة منها:

١) أن يكون مرفوعا.

٢) أن يكون مذكورا.

٣) أن يكون مقدّما.

٤) أن يكون معرفة وقد ينكّر إذا وَجد مسوِّغا.

٥) يجوز أو يجب حذفه في بعض الأحيان.

٦) يجوز أو يجب تأخيره في بعض الأحيان أيضـــا، وغير ذلك مما هو مذكور في كتب المبسوطات.

وأما **الخاتمة** فهي ثلاثة فروع:

- **الفرع الأول:**

لا يجوز أن يكون المبتدأ نكرة إلا بمسوِّغ، والمسوِّغات كثيرة، أنهاها بعضهم إلى مائة، ومن أشهرها:

١) أن يتقدّم على النكرة نفي أو استفهام، نحو: هل فتى فيكم فيما خلٌّ لنا.

٢) أن تكون النكرة موصوفة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَعَبۡدٌ مُّؤۡمِنٌ﴾ [البقرة: ٢٢١]، ورجل من الكرام عندنا.

٣) أن تكون مضافة، نحو قوله ﷺ: (خمس صلوات كتبهن الله)، ونحو: عمل بر يزين.

٤) أن يكون الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا مقدّمين على النكرة، نحو: عندك رجل، ونحو: ورغبة في الخير خير، وغير ذلك من المسوِّغات.

- **الفرع الثاني:**

المراد بالصريح هو: ما لا يحتاج في جعله مبتدأ إلى تأويل، نحو: زيد قائم.

والمؤَّل هو: ما يحتاج في جعله مبتدأ إلى تأويل، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ [البقرة: ١٨٤].

● **الفرع الثالث:**

قولنا في التعريف غير الزائدة احتراز عن الزائدة وشبهها، وهذه تدخل على المبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ ﴾ [فاطر: ٣]، ونحو: بحسبك درهم، ونحو: رُبَّ رجلٍ كريم لقيته.

خاتمة الخاتمة:

يجوز حذف المبتدأ إذا دلّ عليه دليل، نحو قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٞ قَوۡمٞ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥] أي أنتم قوم منكرون.

والله تعالى أعلم بالصواب.

❁❁❁

الخبر

ويبحث منه خمسة مباحث:

تعريفه، وأقسامه، وأحكامه، وعامله، وخاتمة.

فتعريفه هو: الاسم الصريح أو المؤَّل به المرفوع المسند إلى المبتدأ.

وأما أقسامه فينقسم إلى قسمين، مفردٍ وغير مفرد.

والمراد بالمفرد هنا: ما ليس بجملة ولا شبيها بالجملة، فيدخل فيه المثنى والجمعُ بأنواعه الثلاثة، نحو: زيد قائم، وزيد أخوك، والزيدان قائمان، والزيدون قائمون، والهندات قمن.

وينقسم المفرد إلى جامد، نحو: هذا زيد، ومشتق نحو: زيد قائم.

وغير المفرد ينقسم إلى قسمين: جملة وشبه جملة.

وتنقسم الجملة إلى اسمية، نحو: زيد جاريته ذاهبة، وفعلية نحو: زيد قام أبوه.

تنبيهان:

الأول: يشترط للجملة الاسمية إذا وقعت خبرا ثلاثة شروط:

١) أن لا تكون ندائية.

٢) أن لا تصدّر بلكن، وبل، وحتى.

٣) أن تشتمل على رابط يعود للمبتدأ.

الثاني: يشترط للجملة الواقعة خبرا عمومًا أن يكون لها رابطٌ يربِطها بالمبتدأ إلا إذا كانت الجملة عينَ المبتدأ لفظا أو معنى، والرابط يكون بواحد من أربعة:

١) أن يكون ضميرا، وهو الغالب، نحو: زيد جاريته ذاهبة، ونحو: زيد قام أبوه.

٢) أن يكون اسم إشارة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦].

٣) إعادة المبتدأ بلفظه، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١-٢]، وقوله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١-٢].

٤) أن يكون في الخبر عموم، نحو قولك: زيد نعم الرجل.

وأما شبه الجملة فتنقسم إلى قسمين: ظرف، نحو: زيد عندك وجار ومجرور، نحو: زيد في الدار.

ويشترط في كل من الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامّين ويتعلقان بمحذوف وجوبا تقديره كائن أو مستقر أو كان أو استقر.

❍ **تنبيه**: لا يخبر بظرف الزمان عن الذات، وما ورد من ذلك نحو: الليلة الهلال فمؤَّل.

وأما عامله فقد اختلف فيه النحاةُ على ثلاثة أقوال:

الأول: مرفوع بالابتداء.

الثاني: مرفوع بالابتداء والمبتدأ جميعا.

الثالث: مرفوع بالمبتدأ، وهذا هو الصحيح.

وأما أحكامه فهي كثيرة منها:

١) أن يكون مرفوعا.

٢) أن يكون مذكورا.

٣) أن يكون مؤخَّرا.

٤) أن يكون مطابقا للمبتدأ في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث.

٥) يجوز أو يجب حذفه في بعض الأحيان.

٦) يجوز أو يجب تقديمه في بعض الأحيان.

٧) يجوز تعدّد الخبر، وغير ذلك من الأحكام مما هو مذكور في المطولات.

وأما الخاتمة فهي فروع:

● **الفرع الأول:**

قد يتقدّم الخبر على المبتدأ جوازا، وذلك إذا لم يكن مانع في تقديمه، نحو: في الدار رجل، وفي البيت أمراة.

ويتقدم الخبر على المبتدأ وجوبا في أربع صور:

١) أن يتضمّن الخبر لما له صدر الكلام، كالاستفهام، نحو: أين الكريم.

٢) أن يشتمل المبتدأ على ضمير يرجع على جزء الخبر، نحو قولك: على التمرة مثلُها زُبْدا.

٣) أن يكون تقديمه مصحِّحا للابتداء بالنكرة، نحو: في الدار رجل.

٤) أن يكون المبتدأ محصورا في الخبر، نحو: ما لنا إلا اتباعُ أحمدا.

ويحب تأخير الخبر في صور، أنهاها الشيخ محمد الأمين الهرري تسعة في شرح الملحة، فراجعه إن شئت تستفد منه.

● **الفرع الثاني:**

يجوز حذف الخبر جوازا، نحو قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٞ قَوۡمٞ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥] أي أنتم قوم.

ويجب حذفه في أربع صور:

الأول: إذا وقع بعد لولا، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١] أي لولا أنتم موجودون.

الثاني: إذا وقع بعد قَسَم صريح، نحو قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢] أي لعمرك قسمي.

الثالث: إذا وقع بعد واو المعية، نحو: كل صانع وما صنع، أي مقرونان.

الرابع: إذا وقع قبل حال لا تصلح أن تكون خبرا، نحو: ضربي زيدا قائما، أي ضربي زيدا حاصل إذا كان قائما.

- **الفرع الثالث:**

تجب مطابقة الخبر للمبتدأ إذا كان وصفا، أما إذا كان جامدا فلا تشترط فيه المطابقة، نحو: الدين النصيحة، والصوم جنة، والبداية هي الأساس، والحج عرفة ونحوها.

والله تعالى أعلم بالصواب.

❁❁❁

باب العوامل التي تدخل على المبتدأ والخبر

فصل في كان وأخواتها

ويبحث من هذا الباب ستة مباحث:

ماهيتها، وعددها، وعملها، وشروطها، وأحكامها، وأقسامها، وخواتيم.

أما ماهية أدوات هذا الباب فهي أفعال ناقصة.

وأما عددها فهي ثلاثة عشرة فعلا على المشهور.

وأما عملها فهي ترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها.

وأما شروطها فيشترط لدخولها على المبتدأ خمسة شروط:

١) أن لايكون المبتدأ لازم التصدير، كأسماء الشرط، نحو: من لم يقم أقم.

٢) أن لا يلزم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع، نحو: الحمد لله الحميد، بالرفع على تقدير هو الحميد.

٣) أن لا يلزم عدم التصرف، نحو: طوبى للمؤمنين وويل للكافرين.

٤) أن لا يلزم الابتداء بنفسه، نحو: أقل رجل يقول ذلك إلا زيدا.

٥) أن لا يلزم الابتداء بغيره، كمصحوب إذا الفجائية، نحو: خرجت فإذا أسد.

ويشترط لدخولها على الخبر شرطان:

الشرط الأول: أن لايكون جملة طلبية، نحو: زيدا اضربه.

الشرط الثاني: أن لا يكون جملة إنشائية، نحو: هند زوجتكها.

وأما أحكامها فهي كثيرة، منها:

١) أن يكون اسمها مرفوعا.

٢) أن يكون خبرها منصوبا.

٣) جواز تقديم أخبارهن إلا ليس ودام.

٤) وجواز توسط الخبر بينها وبين اسمها.

٥) استعمالها تامة إلا زال وفتئ وليس، وغير ذلك مماهو مذكور في المطولات.

وأما أقسامها فتنقسم إلى اثنين تارة، متصرفة وغير متصرفة.

وينقسم المتصرف إلى اثنين:

١) ما يتصرف تصرفا تاما، وهي الأفعال التي تعمل هذا العمل بلا شرط ما عدا ليس.

٢) ما يتصرف تصرفا ناقصا، وهي: زال، وفتئ، وانفك، وبرح.

وتنقسم مرة أخرى إلى ثلاثة أقسام:

١) مايعمل هذا العمل من غير شــرط، وهي: كان، وأمســى، وأضــحى، وظل، وبات، وأصبح، وصار، وليس.

٢) مايعمل هذا العمل بشــرط أن يتقدمه نفي أو نهي أو دعاء، وهي: زال ماضي يزال، وانفك، وفتئ، وبرح، وهذه الأربعة معناها واحد.

٣) ما يعمل هذا العمل بشــرط أن يتقدمه ما المصــدرية الظرفية، وهي دام فقط.

وأما الخواتيم فهي فروع تتعلق بكان خاصة:

● **الفرع الأول:**

اعلم أن كان تستعمل في كلام العرب على أربعة أوجه:

١) ناقصة، وهي التي لا تكتفي بمرفوعها، وهي المقصودة في هذا الباب.

٢) تامة، وهي التي تكتفي بمرفوعها، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

٣) إنشائية، وهي التي كان اسمها ضمير الشأن، نحو قول الشاعر:

إذا مت كان الناس صنفان شامت　　　وآخرين بالـذي كنـت أصـــنع

٤) زائدة، وهي التي وجودها كعدمها، نحو: ما كان أحسن زيدا.

● **الفرع الثاني:**

تختص كان أيضا بجواز حذفها وحدها، نحو قول الشاعر:

أبا خراشـــة أمّـــــا أنتَ ذا نفر فـإن قومي لم يـاكلهم الضـــبع

والمعنى: أما إذا كنت ذا نفر.

ويجوز أيضـــا حدفها مع اســمها وإبقاء خبرها، وذلك كثير بعد لو وإن الشــرطيتين، كقولـه ﷺ: (التمس ولو خـاتمـا من حـديـد)، والمعنى ولو كـان الملمَتس خاتما من حديد.

وتختص أيضا بجواز حذف نون مضارعها بشروط أربعة، وهي:

١) أن تكون بلفظ المضارع.

٢) أن تكون مجزومة.

٣) أن لا يليها ساكن.

٤) أن لا يليها ضمير نصب متصل بها.

والمثال المستوفي للشـروط نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠]، وقولـه تعـالى: ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ﴾ [النحل: ١٢٧] وقولـه تعـالى: ﴿ وَإِن تَكُ حَسَنَةً ﴾[النساء: ٤٠] إلى غير ذلك مما ورد في هذا النمط.

والله تعالى أعلم بالصواب.

❁❁❁

فصل في أفعال المقاربة

ويبحث من هذا الباب أربعة مباحث:

عددها، وعملها، وأقسامها، وشروط خبرها، وتتمة.

فأما عددها فهي أحد عشر فعلا.

(١) كاد (٢) كرب (٣) أوشك (٤) عسى (٥) حرى (٦) اخلولق (٧) طفق (٨) علق (٩) أنشأ (١٠) أخذ (١١) جعل.

وأما عملها فهو رفع الاسم ونصب الخبر.

وأما أقسامها فهي تنقسم تارة إلى ثلاثة أقسام:

١) ما وضع للدلالة على قرب الخبر، وهي الثلاثة الأولى.

٢) ما وضع للدلالة على رجاء الخبر، وهي ثلاثة أيضا: عسى، وحرى، واخلولق.

٣) ما وضع للدلالة على الشروع، وهي الباقي، وقد عدّها بعضهم إلى نيف وعشرين فعلا ولكن الذي في المتممة خمسة فقط.

وتنقسم مرة ثانية إلى أربعة أقسام:

١) ما يجب اقتران خبره بإن، وهو: حرى، واخلولق، نحو: حرى زيد أن تقوم، واخلولقت السماء أن تمطر.

٢) ما يجب تجرّد خبره من أن، وهي أفعال الشروع قاطبة، نحو قوله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٢]، ونحوه.

٣) ما يكثر اقتران خبره بإن، وهو: عسى وأوشك، نحو قوله تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢].

٤) ما يكثر تجرّد خبره من أن، وهو: كاد وكرب، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ۝٧١﴾ [البقرة: ٧١].

وأما شروط خبرها فهي أربعة:

١) أن يكون جملة فعلية.

٢) أن يكون الفعل مضارعا.

٣) أن يكون مؤخَّرا عنها.

٤) أن يرفع ضميرا يعود على اسمها.

تتمة: تختلف كاد سائر الأفعال في كونها تستعمل في الإثبات نفيا وفي النفي إثباتا، وقد لغز بعضهم فقال:

أنحويُّ هذا العصر ما هي لفظةٌ جَرتْ في لسان جُرهم وثمود
إذا استُعملت في صورة النَفي أثْبتتْ وإن أثبتتْ قامت مقام جحود

والله تعالى أعلم بالصواب.

❁❁❁

فصل في الحروف المشبّهة بليس

ويبحث من هذا الفصل ثلاثة مباحث:

عددها، وشروطها، وعملها، وخاتمة.

فأما عددها فهي أربعة: ما ولا وإن ولات.

وأما شروط إعمال هذه الحروف فهي كما يلي عند الحجازيين.

فيشترط لما أربعة شروط:

١) أن لا تقترن بإن، نحو: ما إن زيد قائم.

٢) أن لا يقترن خبرها بإلا، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

٣) أن لا يتقدم خبرها على اسمها، نحو: ما قائم زيد.

٤) أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها إلا إذا كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا، نحو ما طعامك زيد آكل. وهناك شرط تركته لضعفه.

والمستوفية لهذه الشروط نحو: ما هذا بشرا، ونحو: ما هن أمهاتهم.

وأما لا فيشترط لها أيضا الشروط المتقدمة في ما عند الحجازيين، ويزاد شرطٌ آخر، وهو أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، نحو: لا رجل أفضل منك. وأكثر عملها في الشعر.

❍ **تنبيه**: لا تعمل ما عند التميميين وإن استوفت الشروط.

وأما إن النافية فتعمل عمل ليس في لغة أهل العالية بالشروط المتقدمة في ما، نحو: إن زيد قائما.

وأما لات فتعمل هذا العمل بإجماع العرب بشرطين:

الأول: أن يكون اسمها وخبرها بلفظ الحين وما رادفه، كالساعة والأوان.

الثاني: أن لا يجمع بين اسمها وخبرها، والغالب حذف الاسم، نحو: ولات حين مناص، أي ليس الحين حين فرار، ويجوز العكس.

وأما عملها فهو رفع الاسم ونصب الخبر إذا استوفت الشروط المذكورة.

وأما الخاتمة فهي أن تعلم أن ما تستعمل في كلام العرب معاني كثيرة، ومنها:

١) أن تكون موصولة كما تقدم، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧].

٢) أن تكون مصدرية، وهي حرف كالتي في: ما دمت حيا.

٣) أن تكون بمعنى الشيء أو تعليل الشيء، نحو قوله تعالى: ﴿كَانُواْ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيۡلِ مَا يَهۡجَعُونَ﴾ [الذاريات: ١٧].

٤) أن تكون زائدة، وذلك غالبا إذا وقعت بعد إذا، نحو: إذ ما قام زيد.

٥) أن تكون نافية حجازية، أو تميمية لا عمل لها، وغير ذلك من المعاني.

وتستعمل لا أيضا:

١) ناهية جازمة، نحو: لاتحزن.

٢) نافية للجنس تعمل عمل إنّ، نحو: لا رجل في الدار.

٣) نافية حجازية أو تميمية.

٤) عاطفة، نحو: ما قام زيد ولا عمر، وغير ذلك من المعاني.

وتستعمل إن أيضا:

١) نافية تعمل عمل ليس.

٢) شرطية جازمة، نحو: إن تقم أقم.

٣) مخففة من الثقيلة، نحو قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ﴾ [الطارق: ٤] وغير ذلك. والله أعلم.

والله تعالى أعلم بالصواب.

فصل إن وأخواتها

ويبحث من هذا الباب ستة مباحث:

عددها، وعملها، ومعانيها، وشروطها، وأحكامها، وأقسامها، وخواتيم.

فأما عدد هذه الأحرف فهي ستة:

(١) إنّ (٢) أنّ (٣) كأنّ (٤) لكنّ (٥) ليت (٦) لعلّ.

وأما عملها: فهو نصب المبتدأ ورفع الخبر.

وأما معانيها: فإنّ وأنّ لتوكيد النسبة ونفي الشك عنها، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ۝٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾ [الغاشية: ٢٥-٢٦].

وكأن للتشبيه المؤكَّد، نحو: كأنّ زيدا أسد.

ولكنّ للاستدراك، وهو تعقيب الكلام برفع ما يُتوهّم ثبوته أو تعقيبه بإثبات ما يتوهّم نفيه، نحو: زيد شجاع لكنه بخيل، ونحو: زيد عاميّ لكنه صالح.

وليت للتمني، وهو: طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر، فالأول كقول الشاعر:

ألآ ليت الشبابَ يعود يوما   فأخبره بما فعل المشيب

والثاني نحو: ليت لي قنطارا من ذهب فأتصدقَ، إذا كان القائل فقيرا.

ولعلّ للترجي في المحبوب، نحو: لعلّ صديقي قادم، والإشفاق في المكروه، نحو: لعلّ زيدا هالك.

وأما شروط دخولها على المبتدأ والخبر فهي ثمانية:

١) أن لا يكون المبتدأ لازم الصدر، نحو: أيهم عندك.

٢) أن لا يلزم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع، نحو: الحمد لله المجيد، برفع المجيد.

٣) أن لا يلزم حالة واحدة، نحو: طوبى للمؤمنين وويل للكافرين.

٤) أن لا يلزم الابتداء بنفسه، نحو: أقلّ رجل يقول ذلك.

٥) أن لا يلزم الابتداء بغيره، نحو: خرجت فإذا زيد بالباب.

٦) أن تكون كلها مصدَّرة ما عدا أنّ.

٧) أن تكون مرتبة في العمل[1] (تقديم الاسم وتأخير الخبر)، نحو: إنّ زيدا قائم.

٨) أن لا تكون مقرونة بما الزائدة ما عدا ليت، فيجوز فيها الوجهان.

---

(١) ويستثنى من ذلك الظروف؛ فإنهم يتوسعون فيها ما لا يتوسعون في غيرها.

وأما أحكامها فهي كثيرة، منها:

١) أنه لا يجوز تقدُّم خبرها عليها ولا توسّطه بينها وبين اسمها إلا إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾ [المزمل: ١٢]، ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣].

٢) ومنها دخول لام الابتداء على خبرها بشرط كونه مؤخَّرا مثبتا، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الأعراف: ١٦٧].

٣) ومنها دخوله على اسمها بشرط أن يتأخَّر عن الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣].

٤) ومنها دخوله على معمول الخبر بشرط تقدّمه على الخبر، نحو: إن زيدا لعمرو ضارب.

٥) ومنها تخفيف بعضها.

وأما أقسامها فهي بالنسبة إلى التخفيف والتشديد ثلاثة أقسام:

١) ما لا يكون إلا مشدَّدا، وهو: لعلّ.

٢) ما لا يكون إلا مخفَّفا، وهو: ليت.

٣) ما يكون مشدَّدا ومخفَّفا، وهي الأربعة الباقية.

وهذه الثلاثة تنقسم إلى ثلاثة أقسام أيضا:

١) ما عمله كثير مشدَّدا كان أو مخفَّفا، وهي أنّ المفتوحة وكأنّ.

٢) ما عمله قليل إذا كان مخفَّفا، وهي إنّ المكسورة.

٣) ما لا يعمل إلا مشدَّدا، وهي لكن.

وأما الخواتيم فهي فروع:

● **الفرع الأول:**

يتعيَّن كسر همزة إنّ في ثلاثة عشر موضعا:

١) بعد الابتداء، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾ [الكوثر: ١].

٢) بعد ألا الاستفتاحية، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢].

٣) بعد حيث، نحو: جلست حيث إن زيدا جالس.

٤) بعد القسم، نحو قوله تعالى: ﴿لَعَمۡرُكَ إِنَّهُمۡ لَفِي سَكۡرَتِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢].

٥) بعد القول، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠].

٦) إذا دخلت اللام في خبرها، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١].

٧) إذا وقعت بعد كلا، نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ﴾ [العلق: ٦].

٨) إذا وقعت بعد حين الابتدائية، نحو: مرض زيد حتى إنه لا يرجونه.

٩) إذا وقعت في أول الصلة، نحو: جاء الذي إنه فاضل.

١٠) إذا وقعت في أول الصفة، نحو: جاءني رجل إنه فاضل.

١١) إذا وقعت في أول الجملة الحالية، نحو قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ [الأنفال: ٥].

١٢) إذا وقعت في أول الجملة المستأنفة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡۘ إِنَّ ٱلۡعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥].

١٣) إذا وقعت في أول الجملة التابعة لمفرد، نحو: زيد كريم وإنه فاضل.

● **الفرع الثاني:**

يتعين فتح همزه إنّ في تسعة مواضع:

١) إذا حلّت محلّ الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ [العنكبوت: ٥١].

٢) إذا حلّت محلّ نائب الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿قُلۡ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسۡتَمَعَ نَفَرٞ مِّنَ ٱلۡجِنِّ﴾ [الجن: ١].

٣) إذاحلّت محلّ المفعول به، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨١].

٤) إذا حلّت محلّ المبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَـٰشِعَةً﴾ [فصلت: ٣٩].

٥) إذا دخل عليها حرف جر، نحو قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج: ٦].

٦) إذا كانت مجرورة بالإضافة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣].

٧) إذا وقعت بعد لا بد أو لا محالة، نحو: لا محالة أنك ذاهب، أو لا بد أنك جالس.

٨) إذا وقعت خبرا عن اسم معين غير قول، نحو: اعتقادي أنه فاضل.

٩) إذا وقعت معطوفة على شيء مما تقدم أو بدلا منه، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿يَـٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧].

والثاني قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧].

- **الفرع الثالث:**

يجوز الأمران في صور وجدتها سبعة:

١) إذا وقعت بعد فاء الجزاء، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤].

٢) إذا وقعت بعد إذا الفجائية، نحو: خرجت فإذا إن زيدا قائم.

٣) إذا وقعت في موضع التعليل، نحو قوله تعالى: ﴿نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الطور: ٢٨].

٤) إذا وقعت خبرا عن قول ومخبرا عنها بقول وفاعل القولين واحد، نحو قوله: إني أحمد الله.

٥) إذا وقعت بعد ما يضاف للجملة جوازا لا وجوبا، كآية بمعنى علامة، وقول وما رادفه كحدي، وخب، ولدن، ولدى، ورِيْث، وهو مصدر راث إذا أبطأ نحو قول الشاعر:

خليليَّ رفقًا رَيْث أقضِي لُبانةً   من العرصات المذْكرات عهودا

٦) إذا وقعت بعد فعل قسم لا لام بعده على الأصح، نحو: حلفت إنك كريم.

٧) إذا وقعت بعد لا جرم على مذهب الخليل. والله أعلم.

والله تعالى أعلم بالصواب.

❁❁❁

باب لا النّافية للجنس

ويبحث من هذا الباب خمسة مباحث:

أقسامها، وشروطها، وأحوالها، وعملها، وأحكامها، وخواتيم.

فأما أقسامها فهي سبعة أقسام على الأقلّ:

١) لا الناهية، نحو: لا تحزن.

٢) لا النافية للوحدة، نحو: لا رجل في الدار.

٣) لا الزائدة، نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ ﴾ [الأعراف: ١٢].

٤) لا العاطفة، نحو: أعط زيدا لا أخاه.

٥) لا الواقعة في جواب مناقض لنعم، كأن تقول لمن قال لك جاء زيد: لا.

٦) لا المعترضة بين الجار والمجرور، نحو: جئت بلا زاد.

٧) لا النافية للجنس، وهي: المرادة في هذ الباب.

وأما شروطها فهي ثمانية:

خمسة من هذه الشروط في نفسها، واثنان في معموليها، وواحد في اسمها، وهذه الشروط لوجوب إعمالها:

١) أن تكون نافية.

٢) أن يكون نفيها للجنس.

٣) أن يكون على سبيل التنصيص.

٤) أن لا يتصل عليها حرف جر، نحو: انصرف الطلاب من القاعة بلا صوت.

٥) أن لا تتكرّر، فإن تكررت جاز إعمالها وإلغاؤها.

٦) أن يكون معمولاها نكرتين، فإذا كانا معرفتين أو أحدهما وجب إهمالها وتكرارها، نحو: لا الكعبة مهانة ولا عرفات.

٧) أن يكونا مرتبين، فإذا قدّم الخبر وجب إهمالها إلا إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا.

٨) أن لا يفصل بينها وبين اسمها، فإذا فصل بينهما وجب إهمالها وتكرارها، نحو: لا بيننا منافق ولا كاذب.

وأما أحوال اسمها فهي ثلاثة:

١) إما أن يكون مفردا، نحو: لا رجل، ولا رجلين، ولا رجال، ولا مسلمات.

٢) وإما أن يكون مضافا، نحو: لا صاحب علم ممقوت، وقال الشاعر:

فلا ثوب مَجْدٍ غيرُ ثوب ابن أحمد ... على أحد إلا بلؤم مرقّع

٣) وإما أن يكون مشــبَّها بالمضــاف، ســواء كان مرفوعا، نحو: لا مهذَّبا خلقُه مكروه، أو منصوبا، نحو: لا خائنا وطنَه شريفٌ، أو مجرورا نحو: لا مخلصا في عمله مذموم، أو ظرفا نحو: ولا مُجِداً بيننا مطرود.

تنبيهان:

الأول: المفرد في هذا الباب وفي باب النداء ما ليس مضــافا ولا شــبيها بالمضاف وإن كان مثنى أو جمعا بأقسامه الثلاثة.

الثاني: الشبيه بالمضـاف هو: ما اتصـل به شـيء مما يتم معناه، سـواء كان مرفوعا، نحو: لا حسـنًا وجهُه أو منصـوبا، كالمثال المتقدم أو مجرورا، نحو: لا خير من زيد عندنا.

وأما عملها فهو نصب المبتدأ ورفع الخبر، نحو: لا رجل في الدار.

وأما أحكام معموليها فهي كما تقدّم نصبُ الاسم ورفع الخبر

ولاسم لا من الأحكام اثنان:

الأول: إما أن يكون مفردا.

الثاني: وإما أن يكون غيره.

فإذا كان مفردا يبنى على ما ينصب به لو كان معربا، فيبنى على الفتح إذا كان مفردا أو جمع تكسير، نحو قوله تعالى: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وكقول الشاعر:

لا خيرَ في الدنيا إذا أنت لم تزرْ حبيبًا ولم يُطْرب إليك حبيبُ

ونحو قولك: لا رجال في الدار.

ويبنى على الياء إذا كان مثنى أو مجموعا جمع مذكر سالم، نحو: لا رجلين في الدار، ونحو: لا مخلصين في النار.

ويبنى على الكسر إذا كان جمع مؤنث سالم، نحو: لا مسلمات يتبرجن، قال الشاعر:

إن الشبابَ الذي مجدٌ عواقبُه   فيه نَلذّ ولا لذّاتِ للشِيَب

وقد يبنى على الفتح نظرا إلى الأصل.

وإذا كان غير مفرد، وهو المضاف والمشبَّة بالمضاف فينصب على الفتحة مع التنوين إذا كان شبيها بالمضاف وعدم التنوين إذا كان مضافا.

وأماالخواتيم فهي عدة فروع:

- **الفرع الأول:**

إذا تكررت لا يجوز لك إعمالها ويحوز أيضا إلغاؤها.

فإذا أعملت الأولى جاز لك في اسم الثانية ثلاثة أوجه: الفتح والرفع والنصب، فالفتح على إعمال لا الثانية عمل إنَّ، ويقدّر لكل منهما خبرا؛ فيكون الكلام على جملتين معطوفتين.

وإذا رفعت فعلى محل لا مع اسمها؛ لأن محلهما الرفع بالابتداء عند سيبويه.

وإذا نصبت فعلى محل اسم لا؛ لأن محله النصب.

وإذا أهملت لا الأولى يجوز لك في الثانية وجهان: الرفع والفتح.

فالرفع على عطف محل لا مع اسمها؛ لأن محلهما الرفع بالابتداء عند سيبويه، والفتح على إعمال لا الثانية عمل إنَّ، فتكون نافية للجنس.

- **الفرع الثاني:**

عملتْ لا عمل إنّ لشبهها بها من أربعة أوجه:

١) أنّ لتاكيد النسبة المثبتة، ولا لتأكيد النسبة المنفية.

٢) أنّ لا نقيضةٌ لإنّ، والشيء يحمل على نقيضه.

٣) أنّ كلا منهما يدخل على الجملة الاسمية.

٤) أنّ كلا منهما له صدر الكلام.

- **الفرع الثالث:**

قوله: نافية للجنس معناه نافية لحكمه وصفته؛ لأن الجنس لا ينفى؛ بل الذي ينفى هو المعاني، والمعنى أن يقصد بها نفيُ حكم الخبر عن جنس الاسم، وهو الكينونة والوجود.

وقوله: على سبيل التنصيص احتراز من لا النافية التي تعمل عمل ليس، فكون هذه نافية للجنس ليس على سبيل التنصيص؛ بل على سبيل الاحتمال.

والله تعالى أعلم بالصواب.

باب ظنّ وأخواتها

ويبحث من هذا الباب خمسة مباحث:

عددها، وأقسامها، وعملها، وأحكامها، وأمثلتها، وخواتيم.

فأما عددها فهي عشرون فعلا، وهي: (١) ظن (٢) خال (٣) حسب (٤) زعم (٥) جعل (٦) عد (٧) حجا (٨) هب (٩) رأى (١٠) علم (١١) وجد (١٢) ألفى (١٣) درى (١٤) تعلّم بمعنى أعلم (١٥) صبر (١٦) رد (١٧) ترك (١٨) اتخذ (١٩) جعل (٢٠) هب.

وأما أقسامها فهي اثنان:

القسم الأول:

أفعال القلوب، وهي أربعة عشر فعلا، وهي نوعان:

١) أفعال الرجحان، وهي الثمانية الأولى.

٢) أفعال اليقين، وهي الستة التالية للثمانية الأولى.

والقسم الثاني:

أفعال التصيير، وهي الستة الأخيرة.

وأفعال القلوب تنقسم إلى قسمين أيضا:

١) متصرّف، وهو ما عدا وهب وتعلّم.

٢) وجامد وهو هما.

وأما عملها فهو نصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان لها، ويسمَّى الأول منهما: المفعول الأول والثاني المفعول الثاني.

وأما أحكام أفعال هذ الباب فهي ثلاثة:

الأول: الإعمال، نحو: ظننت زيدا قائما، وهو الأصل، وواقع في الجميع.

الثاني: الإلغاء، وهو: إبطال العمل لفظا ومحلا لغير موجب لفظي بل معنوي، وهو ضعف العامل بتوسطه أو تأخره، نحو: زيد ظننت قائم، وزيد قائم ظننت.

والأرجح الإلغاء مع التأخّر والإعمال مع التوسط.

الثالث: التعليق، وهو: إبطال العمل لفظا لا محلّا لموجب لفظي، ككون أحد المفعولين اسم استفهام، نحو قوله تعالى: ﴿ لِنَعۡلَمَ أَيُّ ٱلۡحِزۡبَيۡنِ أَحۡصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدٗا﴾ [الكهف: ١٢].

أو ما النافية، نحو قوله تعالى: ﴿لَقَدۡ عَلِمۡتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴾ [الأنبياء: ٦٥].

أو لا النافية، نحو: علمت لا زيد قائم ولا عمرو.

أو إن النافية، نحو: علمت والله إن زيد قائم.

أو همزة الاستفهام، نحو: علمت أزيد قائم.

تنبيه:

لا يدخل الإلغاء والتعليق في شيء من أفعال التصيير ولا في قلبي جامد، وهو إثنان: هب وتعلم؛ بل يدخلان في أفعال القلوب المتصرفة.

وأما الأمثلة فقد تقدم مثال ظن والباقي:

حسب، نحو قول الشاعر:

حسبت التقى والجود خير تجارة ... رباحا إذا ما المرء أصبح ثاقلا

وخال، نحو: خلت عمرا شاخصا.

وزعم، نحو قول الشاعر:

زعمتني شيخا ولستُ بشيخ ... إنما الشيخ من يدبّ دبيبا

وجعل، نحو قول تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩].

وعدّ، نحو قول الشاعر:

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ... ولكنّ المولى شريكك في العدم

وحجا، نحو قول الشاعر:

قد كنت أحجوا أبا عمرو أخا ثقة حتى ألمت بنا يوما ملمـــــات

وهب، نحو قول الشاعر:

فقلت أجرني يا أبـــا مالـــك وإلا فهبني أمرءًا هـالكــــا

ورأى، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٦-٧].

وعلم، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ [الممتحنة: ١٠].

وجد، نحو قوله تعالى: ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾ [المزمل: ٢٠].

وألفى، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ أَلْفَوْاْ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ﴾ [الصافات: ٦٩].

ودرى، نحو قول الشاعر:

دُريت الوفيّ العهد يا عوف فاغتبط فإن اغتباطا بالوفـــاء حميـــد

وتعلّم، نحو قول الشاعر:

تعلــم شفاءَ النفس قهرَ عدوهــا فبـالغ بلطف في التحيّـل والمكر

تنبيه: إذا كانت ظن بمعنى اتهم، ورأى بمعنى أبصر، وعلم بمعنى عرف لم تتعد إلا إلى مفعول واحد، تقول: ظننت زيدا بمعنى أتهمته، ورأيت زيدا بمعنى أبصرته، وعلمت المسألة بمعى عرفتها.

وأما الخواتيم فهي فروع:

● **الفرع الأول:**

اعلم أنه لا يجوز في هذه الأفعال حذف مفعوليها أو أحدهما بغير دليل، ويجوز حذفهما أو أحدهما لدليل، فمِنْ حذفهما معا قولُ كميت بن زيد الأسدي يمدح آل بيت رسول الله ﷺ:

بأيّ كتـــاب أم بأية سـنــــة ترى حبَّهم عـــارا علي وتحسب

أي تحسب حبهم عارا علي.

ومن حذف الأول فقط قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُمۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٠] أي بخلهم.

ومن حذف الثاني قول عنترة العبسي:

ولقد نــزلــتِ فلا تظُــنّي غيرَه مني بمنزلة المحبِّ المكــــرَم

أي فلا تظني غيره واقفا مني.

● **الفرع الثاني:**

عدّ صــاحب الآجرومية من هذه الأفعال (ســمعت) تبعا للأخفش ومن وافقه.

ومذهب الجمهور أنها فعل متعدّ إلى مفعول واحد، فإن كان المفعول معرفة فالجملة التي بعده حال، وإن كان نكرة فالجملة صفة.

● **الفرع الثالث:**

تأتي رأى من هذه الأفعال إلى معان خمسة:

١) عِلْمية، وهي التي سبَقتْ.

٢) حُلمية، نحو قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحۡمِلُ فَوۡقَ رَأۡسِي خُبۡزٗا﴾ [يوسف: ٣٦] وتأخذ أيضا مفعولين.

٣) بصرية، نحو: رأيت زيدا، وتتعدي إلى مفعول واحد.

٤) رأى بمعنى ذهب إليه، نحو: رأى أبو حنيفة في هذه المسـألة كذا، أي ذهب إليه.

٥) رأى بمعنى أخبرني، نحو: رأيت إذا كان الأمر كذلك، أي بمعنى أخبرني.

والله تعالى أعلم بالصواب.

باب المنصوبات من الأسماء

باب المفعول به

ويبحث من هذا الباب أربعة مباحث:

تعريفه، وأقسامه، وأحكامه، وعامله، وخواتيم.

✍ **فتعريفة لغة:** الشيء الذي فعل به.

✍ **واصطلاحا:** هو الاسم المنصوب الذي تعلّق به الفعل على جهة الثبوت أو النفي.

وأما أقسامه فتارة ينقسم إلى:

١) **ظاهر**، نحو كتبت الكتاب، ظاهرا كان الإعراب كما تقدم، أو مقدَّرا، نحو:

نجى الله موسى من فرعون.

٢) **مضمر**، وينقسم إلى قسمين:

أ) **متصل**، نحو: أكرمني فأكرمته فأكرمك إلى آخر ما تقدم في الضمائر.

ب) ومنفصل، نحو: إياي، وإيانا، وإياك إلى آخر ما تقدم في الضمائر.

وينقسم المفعول به تارة أخرى إلى:

١) **صريح**، نحو صليت الفجر، وصمت رمضان ونحوهما.

٢) **ومؤل**، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا﴾ [الأنعام: ٨١].

وأما أحكام المفعول به فكثيرة، منها:

- أن يكون منصوبا.
- أن يكون مؤخَّرا.
- أن يكون عامله مذكورا.
- يجوز تقديمه على الفاعل والعامل معا جوازا أو وجوبا.
- يجوز حذفه إذا علم.
- يجوز حذف عامله جوازا أو وجوبا.

وأما عامله فاختلف في تعيينه على أربعة أقوال:

١) أن الفعل وحده يرفع الفاعل وينصب المفعول به، وهو قول البصريين.

٢) أن العامل فيه هو الفاعل فقط، وهو قول بعض الكوفيين.

٣) أن العامل في الفاعل معنى الفاعلية، وفي المفعول معنى المفعولية، وهو قول خلف من الكوفيين.

٤) أن العامل فيه الفعل والفاعل معا.

وأما الخواتيم فهي فروع:

● **الفرع الأول:**

اعلم أن الفعل بالنسبة للمفعول به تسعة أقسام:

١) ما لا يتعدى الفعلُ إلى المفعول أصلا، كالدال على الحدوث، نحو: حدث المطر، ونبت لنا الزرع.

٢) ما يتعدى إلى مفعول واحد بالحرف، نحو: غضبت من زيد، ومررت عليه، وهذان يسمى لازما، وقاصرا وغير متعد.

٣) ما يتعدى لمفعول واحد بنفسه، كأفعال الحواس، نحو شممته وسمعته وبصرته.

٤) ما يتعدى لواحد تارة بنفسه وتارة بالحرف، نحو: شكرته وشكرت له.

٥) ما يلزم تارة ويتعدى لاثنين بنفسه تارة أخرى، نحو: زاد الدينار وزدته دينارا، ونقصته شيئا ونقص الشيء.

٦) مايتعدى لواحد بنفسه والآخر بنفسه تارة وبالحرف تارة أخرى، نحو: وزنته الدراهم، ووزنت له الدراهم.

٧) مايتعدى بنفسه لاثنين أولهما فاعل في المعنى، وهو: باب أعطى وكسى.

٨) ما يتعدى باثنين أصلهما مبتدأ وخبر، وهو: باب ظن وأخواتها.

٩) ما يتعدى لثلاثة مفاعيل، أصل الأخيرين منهما المبتدأ والخبر والأول أجنبي عنها، وهو: باب أعلم وأرى، وهي ستة أفعال.

- **الفرع الثاني:**

يتقدّم المفعول به وجوبا على الفاعل صورا:

إذا كان المفعول وحده ضميرا متصلا، نحو قوله تعالى: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح: ١١].

إذا اتصل بالفاعل ضميرُ المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ﴾ [البقرة: ١٢٤].

إذا كان الفاعل محصورا، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: ٢٨].

ويجب تأخير المفعول به عن الفاعل في صور:

- إذ كان المفعول محصورا، نحو: إنما أكرم بكرا أباك.
- إذا كان الفاعل ضميرا متصلا، نحو قدمت المدينة.

- إذا خيف التباس الفاعل بالمفعول؛ لعدم ظهور الإعراب، كأن يكونا مقصورين، نحو: كلم موسى عيسى، أو اسمي إشارة، نحو: ضرب هذا ذاك، أو موصولين، نحو: دعا من في الدار من على الباب، أو مضافين إلى ياء المتكلم، نحو: ضرب غلامي صديقي.

- **الفرع الثالث:**

يجب حذف عامل المفعول به في سبعة مواضع:

١) باب الاشتغال، نحو: زيدا اضربه، وسيأتي قريبا إن شاء الله تعالى.

٢) باب المنادى، نحو: يا عباد الله اتقوا الله.

٣) المنصوب على الاختصاص، نحو: نحن العرب أقرى الناس للضيف، ونحو قوله ﷺ: (نحن معاشر الأنبياء لا نورث).

٤) المنصوب على الإغراء، وهو: تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله، نحو: الصلاة الصلاة، ونحو: السيف والرمح، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡ﴾ [المائدة: ١٠٥].

٥) المنصوب بالتحذير، وهو تنبيه المخاطب على أمر مذموم ليجتنبه، نحو: الأسد الأسد، ونحو قوله تعالى: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا﴾ [الشمس: ١٣]، ونحو: إياك من الأسد.

٦) المثل الوارد بحذف المفعول، نحو: الكلاب على البقر، يعني أرسل الكلاب.

٧) شبه المثل في الاستعمال، نحو قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾ [النساء: ١٧١] أي وأتوا خيرا، ونحو: أهلا وسهلا ومرحبا، أي صادفت أهلا، وأتيت مكانا لينا، ومكانا رحبا أي واسعا.

والله تعالى أعلم بالصواب.

❁❁❁

فصل الاشتغال

ويبحث من هذا الباب أربعة مباحث:

تعريفه، وأركانه، وأحكامه، وعامله، وخاتمة.

✍ **فالاشتغال لغة:** مصدر اشتغل الخماسي إذا صار مشتغلا.

✍ **واصطلاحا:** أن يتقدّم اسم ويتأخّر عنه فعل منصرف، أو وصف مشتغل بعمل النصب في الاسم السابق، أو مشتغل بالعمل في ملابس ذلك الضمير.

وأركانه أربعة:

١) **الشاغل**، وهو: الضمير.

٢) **والمشغول**، وهو: الفعل أو الوصف.

٣) **والمشغول به**، وهو: العمل.

٤) **والمشغول عنه**، وهو: الاسم السابق.

وأما أحكام الاسم السابق فهي خمسة:

١) **ترجيح النصب**: إذا كان الفعل طلبيا أمرا، أو نهيا، أو دعاء، نحو: زيدا اضربه.

٢) **وجوب النصب**: إذا جاء بعد أداة تختص بالأفعال، كأدوات الشرط والعرض والتحضيض والاستفهام، نحو: إنْ محمداً ﷺ اتبع يستقم.

٣) **وجوب الرفع**: إذا وقع الاسم بعد أداة تختص بالأسماء، كإذا الفجائية، نحو: دخلت القاعة فإذا المدرس يشرح.

٤) **جواز الأمرين واستوؤهما**، وهو: أن يتقدّم على الاسم مسبوق بجملة فعلية مخبر بها عن اسم قبلها، نحو: زيد قام أبوه وعمرو أكرمته.

٥) **ترجيح الرفع**، وهو: ما عدا مما سبق، نحو: زيد ضربته.

وأما عامله: فهو اثنان:

١) إما أن يكون فعلا متعديا، نحو قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا﴾ [الرعد: ٢٣].

٢) وإما أن يكون وصفا، نحو: أنا ضاربه الئن أو غدا.

○ **تنبيه**: للاشتغال أربع صور من حيث العامل والمعمول:

١) أن يكون العامل فعلا يعمل على ضمير الاسم السابق، نحو: زيدا ضربته.

٢) أن يكون فعلا يعمل على ملابس ذلك الاسم، نحو: زيدا ضربت غلامه.

٣) أن يكون وصفا يعمل على ضمير الاسم السابق، نحو: زيدا أنا ضاربه الئن أو غدا.

٤) أن يكون وصفا يعمل على ملابس ذلك الاسم، نحو: زيدا أنا ضارب غلامه.

الخاتمة:

يجب النصب في باب الاشتغال إذا وقع الاسم المنصوب بعد أداة تختص بالفعل، وهي:

- أدوات الشرط، نحو: إنْ زيدا لقيته فأكرمه.
- أدوات التحضيض، نحو: هلّا زيدا أكرمته.
- أدوات الاستفهام غير الهمزة، نحو: متى زيدا رأيته فبشره.

والله تعالى أعلم بالصواب.

فصل في المنادى

ويبحث من هذا الباب سبعة مباحث:

تعريفه، وأركانه، وأدواته، وأنواعه، وأحكامه، وعامله، وخواتيم.

✍ **فتعريفه لغة**: اسم مفعول من نادى ينادي نداء فهو منادى.

✍ **واصطلاحا**: المطلوب إقباله بحرف من حروف النداء المعروفة.

وأركانه أربعة: المنادي، والمنادى، والنداء، وحرف النداء.

وأدواته ثمانية:

١) **الهمزة**، نحو: أزيد كلّمني، وهي للتقريب.

٢) **أي** بالقصر، نحو قوله ﷺ (أي عمِّ قل لا إله إلا الله) وهي للتقريب أيضا.

٣) **يا**، وهي: أمّ الباب، وتكون للبعيد وللقريب، نحو: يا خالد.

٤) **أيا**، نحو: أيا زيد، وهي للبعيد فقط.

٥) **هيا**، نحو: هيا بكرا، وهي للبعيد أيضا.

٦) **آي** بالمد، نحو: آي عمر.

٧) **وا**، وهي: مختصّة بالنُدبة، كقول عمر رضي الله: "واعجبا لك يا ابن عباس".

٨) آ بالمد، نحو: آزيد.

وأنواع المنادى خمسة أنواع:

١) **المفرد العلم**، نحو: يا زيد، يا زيدان، يا زيدون، يا زيود، يا مسلمات.

٢) **النكرة المقصودة**، نحو: يا رجل أقبلني.

٣) **النكرة غير المقصودة**، نحو: يا رجلا خذ بيدي.

٤) **المضاف**، نحو: يا عبد الله اعبد الله.

٥) **المشبه بالمضاف**، نحو: يا رحيما بالعباد ارحمني، ويا حسنا خلقُه سامحني، ويا حافظا قرآنا اعمل به.

وأما أحكام المنادى فهي اثنتان:

- **البناء**، وهذا إذا كان المنادى مفردا أو نكرة مقصودة كما تقدم في الأمثلة.
- **الإعراب**، وهذا إذا كان من الأنواع الثلاثة الأخرى المتقدمة تمثيلها.

وأما عامل المنادى فهو فعل محذوف وجوبا تقديره أدعو.

وأما الخواتيم فهي فروع:

● **الفرع الأول:**

إذا كان المنادى اسما صحيحا مضافا إلى ياء المتكلم جاز فيه ست لغات.

١) حذف الياء اكتفاء عنها بالكسرة، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦].

٢) إثبات الياء ساكنة، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ﴾ [الزخرف: ٦٨].

٣) قلب الياء ألفا بعد قلب حركة ما قبلها فتحة، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤].

٤) تحريك الياء بالفتح، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ﴾ [الزمر: ٥٣].

٥) قلب الياء ألفا وحذف الألف اجتزاء عنها بالفتحة، نحو: يا غلام.

٦) حذف الياء اكتفاء عنها بنية الإضافة وضم آخر المنادى، نحو: ياغلام.

❍ **تنبيه:**

إذا كان المنادى المضاف إلى الياء أبا أو أمّا جاز فيه مع اللغات المذكورة أربع لغات أخرى، وهي:

١) إبدال الياء تاء مكسورة، نحو: يا أبتِ يا أمتِ.

٢) إبدال الياء تاء مفتوحة، نحو: يا أبتَ يا أمتَ.

٣) الجمع بين الألف والتاء، نحو: يا أبتا يا أمتا.

٤) الجمع بين الياء والتاء، نحو: يا أبتي يا أمتي.

- **الفرع الثاني:**

إذا كان المنادى مضافا إلى مضاف إلى ياء المتكلم لم يجز فيه إلا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة إلا إذا كان ابن عم أو ابن أمّ، فيجوز فيها أربع لغات.

١) حذف الياء مع كسر الميم، نحو: يا ابن عمِّ ويا ابن أمِّ.

٢) حذف الياء مع فتح الميم، نحو يا ابن عمَّ ويا ابن أمَّ.

٣) إثبات الياء، كقول الشاعر:

يا ابن أمّي ويا شُقَيِّق نفسي   أنتَ خَلَّيتني لدهرٍ شديد

٤) قلب الياء ألفا، كقول الشاعر:

يا ابنة عمّا لا تلومي واهجعي   فليس يخلو منكِ يوما مضجعي

- **الفرع الثالث:**

يمتنع حذف حرف النداء في ثمانية مواضع:

١) إذا كان المنادى اسم إشارة، نحو: يا هذا.

٢) إذا كان المنادى لفظ الجلالة ولم تلحقه الميم، نحو: يا الله.

٣) إذا كان نكرة، مقصودة كانت أو غير مقصودة، نحو: يا رجل ويا رجلا أجنبي.

٤) إذا كان نداء الندبة، وهو: نداء المتفجع عليه باسمه بيا أو بوا.

٥) إذا كان المنادى بعيدا، نحو: يا عمر.

٦) إذا كان المنادى ضميرا، نحو: يا إياك قد كفيتك.

٧) إذا كان المنادى المتعجب منه، نحو: يا عجبا لزيد، ومنه واعجبا لك يا ابن الخطاب.

٨) إذا كان استغاثة، ويجر المستغاث بلام مفتوحة، ويجر المستغاث لأجله بلام مكسورة، نحو: يا لله للمسلمين.

والله تعالى أعلم بالصواب.

❁❁❁

باب المفعول المطلق

ويبحث من هذا الباب ستة مباحث:

تعريفه، وأقسامه، وأحكامه، وأسبابه، وعامله وخواتيم.

✍ **فتعريفه اصطلاحا:** هو المصدر الفضلة الذي ليس خبرا من مصدر.

وحكمه النصب، ظاهرا كان أو مقدرا.

وأسباب الإتيان به: ثلاثة، وهي:

١) **لقصد التوكيد**، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].

٢) **لبيان نوع عامله**، إما بالإضافة، نحو: ضربت ضرب الأمير، أو بالوصف، نحو: ضربت ضربا شديدا، أو بلام العهد، نحو: ضربت الضرب.

٣) **لبيان عدد عامله**، نحو: ضربت ضربتين أو ضربات.

❍ **تنبيه:**

النوع الأول من المصدر لا يثنّى ولا يجمع اتفاقا، والثالث يثنّى ويجمع اتفاقا، والثالث قيل كالأول وقيل كالثاني.

وأما عامله: فهو أحد ثلاث:

١) إما أن يكون فعلا، تاما كان أو ناقصا، والأصل كونه مذكورا، وقد يحذف جوازا أو وجوبا أحيانا.

٢) وإما أن يكون وصفا، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا ۝١ فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجۡرٗا ۝٢ فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكۡرًا﴾ [الصافات: ١-٣].

٣) وإما أن يكون مصدرا، نحو: سيرك السير الحثيث.

وأما أقسامه فهي قسمان:

- **لفظي**، وهو: ما وافق لفظه لفظ عامله، نحو: قمت قياما.
- **معنوي**، وهو: ما وافق معناه معنى عامله دون اللفظ، نحو: جئت إتيانا.

الخاتمة:

ينوب عن المفعول المطلق على سبيل النيابة أشياء، قد أوصلها بعضهم إلى إحدى وعشرين، منها:

- لفظ كل وبعض مضافين إلى ضمير، وما أدّى إلى معناهما، نحو قول الله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلۡمَيۡلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلۡمُعَلَّقَةِ﴾ [النساء: ١٢٩]، وقوله تعالى أيضا: ﴿وَلَوۡ تَقَوَّلَ عَلَيۡنَا بَعۡضَ ٱلۡأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة: ٤٤]، وقوله تعالى: ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدٗا مِّنَ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [المائدة: ١١٥].

- العدد، نحو قوله تعالى: ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةً﴾ [النور: ٤].
- أسماء الآلات، نحو: ضربته سوطا وغير ذلك مما هو مذكور في المطولات.

تنبيه:

قال عبد الله الجديع في المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف (ص: ٩٦): قد يحذف عامل المصدر، نحو قولك: اعترافا، والتقدير: أعترف اعترافا، وتقول: أفعله رغما، والتقدير: أفعله وإن رغم أنفه رغما، وتقول: طلِّقها البتّةَ، أي قطعا، فكأنك قلت: طلقها قائلا: بَتَتُّكِ البتَّة.

لطيفة:

بين المصدر والمفعول المطلق عموم وخصوص مطلق، فكل مفعول مطلق مصدر وليس كل مصدر مفعولا مطلقا، وفيل بينهما بينهما عموم وخصوص وجهي؛ فيشتركان في بعض الأمثلة، وينفرد كل منهما مثالا آخر.

والله تعالى أعلم بالصواب.

❁❁❁

باب المفعول فيه ويسمى الظّرف

ويبحث من هذا الباب ستة أشياء:

تعريفه، وأقسامه، وأحكامه، وعامله، وألفاظه، وخواتيم.

✍ **فتعريفه لغة**: الظرف هو الوعاء.

✍ **واصطلاحا**: له تعريفان بالنظر إلى قسميه.

فظرف الزمان هو: الاسم الزمان المنصوب باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه، يتضمن معنى في الدالة على الظرفية.

وظرف المكان هو: الاسم المكان المبهم المنصوب، يتضمن معنى في الظرفية.

وأما أقسامه فظرف الزمان المنصوب على الظرفية ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

١) **مختص**، وهو: ما دلّ على زمن مقدر، كيوم ورمضان، وعلامته صلاحية وقوعة جوابا لمتى الاستفهامية.

٢) **معدود**، وهو: ما دلّ على معدود، كشهر وأسبوع، وعلامته أن يقع جوابا لكم.

٣) **ومبهم**، وهو: ما دلّ على قدر من الزمن غير معين، نكرة كان كلحظة وحين وساعة أو معرفة كالحين والساعة المعروفان، وعلامته عدم صلاحية وقوعه جوابا لكم ولا متى.

❍ **تنبيه**: المختص إما أن يختص بأل، نحو: صمت اليوم، أو بالعلمية، نحو: صمت رمضان، أو بإضافة، نحو: جئت زمن الشتاء.

وينقسم الظرف أيضا إلى متصرف يفارق النصب على الظرفية، نحو: اليوم والشهر، وغير متصرف يلزم النصب على الظرفية، نحو: قط وعَوْض، وينقسم هذا النوع إلى قسمين:

- قسم لا يخرج من الظرفية أصلا كالمثالين الأولين.
- وقسم يخرج منها لكن إلى حالة تشبهها، وهي: الجر كعند، فتقول: مثلا جلست عندك وخرجت من عندك.

وأما الظرف المكاني المنصوب على الظرفية فهو ثلاثة أنواع:

- **المبهم**، وهو: ما لا يختص بمكان بعينه، كأسماء الجهات الست وما في معناها.
- **أسماء المقادير** الدالة على مسافة معلومة، كالميل، والفرسخ، والبريد، والكيلو متر ونحوها.

- **ما كان مشــتقا** من مصــدر عامله واتحدت مادته مع مادة عامله، نحو جلست مجلس زيد.

وينقسم ظرف المكان أيضا إلى اسم إشارة، وهو: ثَمَّ وهنا وهنَاك وغيره، وهو باقي الألفاظ.

وأما حكمه فهو النصــب على الظرفية، وقد يجر بفي الدالة على الظرفية، نحو دخلت في المسجد.

وأما عامله فهو ينقسم إلى قسمين:

- إما أن يكون فعلا، نحو: سرت ميلا واعتكفت أشهرا.
- وإما أن يكون اسما، نحو: هؤلاء جالسون مجلس زيد.

وألفاظه تنقسم أيضا إلى قسمين: زماني ومكاني:

- **فـالزمـاني** نحو: اليوم، والليلـة، وغـدوة، وبكرة، وســحرا، وعتمـة، وصــباحا، ومســاء، وأبدا، وأمدا، وحينا، وعاما، وشــهرا، وأســبوعا، وساعة، والأمثلة لا تشتبه.
- **والمكـاني** نحو: أمـام، وخلف، وقـدام، ووراء، وفوق، وتحـت، وعنـد، ومع، وإزاء، وحذاء، وتلقاء، وثم، وهنا، والأمثلة لا تختلط.

الخاتمة:

هناك ظروف اعتبارية تحتمل كلا النوعين الســابقين، فإن أضــفتهما إلى ظرف الزمان التحقت به، نحو: صمت قبل الجمعة، وبعد الأحد، وإثر رمضان، وخلف شعبان، ونحو قدمت عند طلوع الشمس، وإن أضفتها إلى ظرف المكان تقبلها أيضـا، نحو: جامعتي قبل المســجد، وبعد جامعة الطيبة، والبقيع خلف المســجد، وجبل أحد عند المدينة، ومشــيت إثر المعلّم. والله تعالى أعلم بالصواب.

❖❖❖

باب المفعول من أجله

ويبحث من هذا الباب خمسة مباحث:

تعريفه، وشروطه، وعامله، وأحكامه، وأقسامه، وتنبيه.

✍ **فتعريفه لغة**: فعل الفاعل لأجل شيءآخر.

✍ **واصطلاحا**: هو المصدر القلبي الفضلة المعلَّل لحدث شاركه في الزمان والفاعل ولو تقديرا.

وشروطه خمسة:

١) أن يكون مصدرا، فخرج جئتك السمن والعسل.

٢) أن يكون المصدر قلبيا، فخرج جئتك قراءة للعلم.

٣) أن يكون فضلة، فخرج نحو: حصلت لي الرغبة.

٤) أن يكون معلَّلا لحدث، فخرج غير المعلل.

٥) أن يكون ذلك الحدث مشاركا له في الزمان والفاعل، فخرج تأهبت اليوم السفر غدا، ونحو: جئتك محبتك إياي.

وأما عامله فاختلفوا فيه على قولين:

- **القول الأول**: ناصبه فعل مقدر من لفظه، والتقدير في نحو جئتك إكراما: جئتك أكرمك إكراما، وهذ هو القول الراجح.
- **القول الثاني**: ناصبه الفعل المقدَّم عليه، وهذا قول الكوفيين.

وأما حكمه فهو النصب أو الجر بحرف التعليل.

وأما أقسامه فهي ثلاثة:

١) **أن يكون مجرَّدا من أل والإضافة**، نحو قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾ [الرعد: ١٢].

٢) **أن يكون مضافا**، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ [الإسراء: ٣١].

٣) **أن يكون مقرونا بأل**، نحو قولك: ضربت التأديب.

❍ تنبيه:

إذا استوفى الاسم الشروط الخمسة لا يتعيّن نصبه؛ بل يجوز جرّه بحرف التعليل، ولكن يجرّ بكثرة إذا كان مقرونا بأل، نحو قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ

﴿ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾ [البقرة: ٢٧٣](١) وقوله ﷺ كما في مسلم: (فإذا كلبٌ يلهثُ يأكل الثرى من العطش)، وقوله أيضا فيه: (قد أدلع لسانه من العطش)، ويقلّ نصبه في هذه الحالة، كقول الشاعر:

لا أقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زُمَر الأعداء

ويجر بقلّة إن كان مجردا منها ومن الإضافة، كقول الشاعر:

مَن أمَّكم لرغبةٍ فيكم خير ومن تكونوا ناصريه يَنتصِر

ويكون باستواء الأمرين إن كان مضافا، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٦٥].

والله تعالى أعلم بالصواب.

(١) وهذا الشاهد مما استفدناه في أيام الجامعة من الدكتور هشام الدهشوري المصري أستاذ في كلية اللغة بالجامعة الإسلامية، وقد نبهته؛ لأني ما رأيت شاهدا قرآنيا لهذا النوع مع إطلاقهم بكثرته. وأخبرني زميلي في الدراسة (ديق أقبل) بأن المدرِّس قال: وجدت هذا الشاهد بعد بحث وتمعّن، ثم وجدت الشاهدين الأخيرين من صحيح مسلم. وقد لا يسلم لنا بعض هذه الشواهد والتي مضت في باب الفاعل.

باب المفعول معه

ويبحث من هذا الباب أربعة مباحث وخاتمة:

تعريفه، وعامله، وحكمه، وأحواله، وخاتمة.

فتعريفه اصطلاحا: هو الاسم الصريح الفضلة المنصوب بما يسبقه من فعل أو شبهه، الواقع بعد واو المعية، المسبوق بجملة فعلية أو اسمية فيها معنى القول وحروفه.

وأما عامله فهو اثنان:

١) أن يكون فعلا، نحو: سرت والنيل، تامّا كان كما سبق أو ناقصا، نحو: وما تكون وعمرا.

٢) أن يكون شبيها به مما فيه معنى الفعل وحروفه، نحو: أنا ذاهب والقمر.

وأما حكمه فهو النصب، وجوبا كان أو جوازا كما سيأتي بعد إن شاء الله تعالى.

وأما أحوال الاسم الواقع بعد واو المعية من حيث هو فله ثلاث حالات:

١) رجحان العطف، نحو: جاء الأمير والجيش، ويترجح العطف في كل صورة يمكن العطف بلا ضعف في اللفظ والمعنى،كما قال في الخلاصة: **"والعطفُ إن يمكنْ بلا ضعفٍ أحق"**.

٢) رجحان النصب على المعية، نحو: قمت وزيدا؛ لأن العطف على ضمير الرفع المتصل بلا فصل ضعيف، كما قال في الخلاصة: **"والنصب مختار لدى ضعف النسق"**.

٣) وجوب النصب، نحو: دخلت المسجد وإقامة الصلاة؛ لأنه لا يمكن العطف عليه؛ لأنه يقتضي فساد المعنى.

وقد يقع الاسم بعد الواو ولا يصلح أن يكون مفعولا معه، وهو قسمان:

- ما يتعين فيه العطف، نحو: اشترك زيد وعمرو، ونحو: كل رجل وضيعته.
- ما لا يصلح فيه العطف ولا النصب على المعية، نحو قول الشاعر:

علفتها تبنا وماء باردا حتى غدت همَالة عيناها

وقول الشاعر أيضا:

إذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيون

الخاتمة:

قد يكون الفعل المسبوق المتقدّم ذكره ظاهرا كما مثّلنا أو مقدَّرا نحو قولك: "كيف أنت وقصعة من ثريد"، ونحو: وما أنت وزيدا، يعني كيف تكون وقصعة من ثريد، وما تكون وزيدا.

○ تنبيه:

لا يجوز أن يتقدّم المفعول معه على عامله ولا أن يتوسط بين العامل والاسم المشارك، وبناءا على هذا لا يستقيم القول وطلوع الشمس خرجت من البيت، ولا ذاكرت وشدّة البرد محمّدا.

لطيفة:

ذكر العلامة ابن هشام الأنصاري في كتابه المغني: أنّ واو المعية لم ترد في القرآن الكريم بيقين إلا في قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١] فتحتمل الواو فيه أيضا أن تكون واو معية أو واو عطف.

والله تعالى أعلم بالصواب.

❁❁❁

باب الحال

ويبحث من هذا الباب خمسة مباحث:

تعريفها، وعاملها، وأحكامها، وأقسامها، وأحوالها، وفروع.

✍ **فتعريفها لغة**: الحال ما عليه الشيء من خير أو شر.

✍ **واصطلاحا**: الاسم الصريح المشتق أو المؤّل به الفضلة المنصوب المفسر لما انبهم من الهيئات.

وأما عاملها فهو ثلاثة:

١) أن يكون فعلا متصرفا، نحو: جاء زيد راكبا.

٢) أن يكون ما فيه معنى الفعل دون حروفه، نحو: رأيت راكبا مبتسما.

٣) أن يكون ما فيه معنى الفعل دون حروفه، نحو: من ذا بالفناء قاعدا.

وأما أحكامها فهي كثيرة، منها:

- أن تكون منصوبا لفظا أو محلا.
- أن تكون نكرة، وما يأتي منها معرفة فمؤّل.

- لا يقع الحال إلا بعد تمام الكلام.
- أن يكون صاحب الحال معرفة وقد يكون نكرة بمسوِّغ.
- أن تكون مشتقة، وقد تقع جامدا مؤّلا بمشتق.
- أن يكون عاملها مذكورا، وقد يحذف جوازا أو وجوبا.

وأما أقسامه فهي كثيرة جدا، نذكر منها أربعة عشر قسما:

١) **أن تكون متنقلة،** أي غير اللازمة لصاحبها، نحو: جاء زيد راكبا.

٢) **أن تكون لازمة،** نحو قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨].

٣) **أن تكون مقصودة،** نحو: جاء زيد ضاحكا.

٤) **أن تكون موطئة،** والمقصود ما بعدها، نحو قوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧].

٥) **أن تكون مقارنة في الزمان،** نحو قوله تعالى حاكيا عن إبراهيم: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢].

٦) **أن تكون محكية،** وهي الماضية، نحو: جاء زيد أمس راكبا.

٧) **أن تكون حالة مقدَّرة،** وهي المستقبلة، نحو قوله تعالى: ﴿فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣].

٨) **المبيِّنة**، وتسمى المؤسّسة، وهي ما لا يستفاد معناها إلا بها، وهي الغالبة.

٩) **أن تكون مؤكدة**، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]، وقوله تعالى: ﴿لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩].

١٠) **أن تكون منفردة**، وهي الغالبة وجميع الأمثلة السابقة صالحة لها.

١١) **أن تكون متعددة**، وهي قسمان:

- **مترادفة**، نحو قوله تعالى: ﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا قَالَ يَا قَوْمِ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا﴾ [طه: ٨٦]، ونحو: جاء زيد راكبا مبتسما، إذا جعلنا راكبا ومبتسما حال من زيد.
- **متداخلة**، كالمثال المذكور إذا جعلنا راكبا حال من زيد وعاملها جاء، وجعلنا مبتسما حالا من الضمير المستتر في راكبا، وعاملها الوصف وهو راكبا.

١٢) **أن تكون مفردة**، وهي الغالبة، وجميع الأمثلة السابقة صالحة لها.

١٣) **أن تكون جملة**، وتنقسم إلى قسمين:

- **فعلية**، نحو قوله تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصف: ٥].

- **اسمية**، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّآ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ﴾ [يوسف: ١٤].

١٤) **أن تكون شبه جملة**، وتنقسم إلى قسمين:

- كونها ظرفا، نحو: رأيت الهلال بين السحاب.
- كونها جارًّا ومجرورا، نحو قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾ [القصص: ٧٩].

تنبيهان:

١) **الأول**: لا بدّ للجملة الواقعة حالا، فعليّة كانت أو اسميّة من رابط، والرابط يكون بأحد أربعة أشياء:

- **إما أن يكون ضميرا**، نحو قوله تعالى: ﴿ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦].
- **وإما أن يكون واوا**، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّآ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ﴾ [يوسف: ١٤].
- **وإما أن يكون بهما معا**، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ [البقرة: ٢٤٣].
- **وإما أن يكون اسما ظاهرا ينوب عن الضمير**، وهو قليل الاستعمال.

٢) **الثاني**: يشترط للجملة الواقعة حالا شروطا، وتنقسم هذه الشروط إلى قسمين:

- قسم تشترك فيه الجملتان الفعلية والاسمية.
- وقسم تختص به الجملة الفعلية.

فالقسم الأول اثنان:

- أن تكون الجملة خبرية (أي محتمِلة للصدق والكذب).
- أن تكون مرتبطة كما سبق بالضمير أو بالواو أو بهما معا.

والقسم الثاني أربعة:

- أن تكون الجملة خالية من علامة استقبال كالسّين، وسوف، والنواصب، والتمني، والترجي.
- أن تكون خالية من واو يليها مضارع مثبت أو منفي بلا.
- أن تكون خالية أيضا من معنى التعجب.
- أن تقع موقع مفرد، بأن يكون لها محلٌّ من الإعراب.

وأما أحوال الحال مع عاملها فثلاث حالات:

١) أن يتأخّر الحال عن عاملها أو يتقدَّمها، نحو: جاء زيد راكبا أو راكبا جاء زيد، وإنما يكون كذلك إذا كان العامل فيها فعلا متصرّفا كما مثّلنا

أو صفة تشبه الفعل المتصرف، نحو: زيد منطلق مسرعا أو مسرعا زيد منطلق، ونحو: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ﴾ [القمر: ٧].

٢) أن يتقدّم الحال على عاملها وجوبا، وذلك ما إذا كان لها صدارة الكلام، نحو: كيف جاء زيد؛ لأن كيف لها صدارة الكلام.

٣) أن يتأخر الحال عن عاملها وجوبا ويمتنع تقديمها، وذلك في تسعة مواضع:

- أن تكون الجملة مقرونة بالواو، نحو: جئت والشّمس طالعة.
- أن تكون مؤكِّدة لعاملها، نحو: ولّى مدبرا.
- أن تكون لمضمون جملة قبلها، نحو: كزيد أبوك عطوفا.
- أن يكون عاملها مقرونا بلام قسم متصلة به، نحو: والله لأقومن طائعا.
- أن يكون فعلا جامدا غير متصرف كفعل التعجب، ونعم، وبئس، وليس.
- أن يكون العامل غير فعل كاسم الفعل، نحو: هيهات زيد راكبا.
- أن يكون صفة تشبه الاسم الجامد كاسم التفضيل إذا لزم الإفراد والتذكير، نحو: هذا أفصح الناس خطيبا.
- أن يكون مصدّرا مقدّرا بالفعل وحرف مصدري، نحو: يعجبني ركوب الفرس مسرجا.

- أن يكون لفظا متضمّنا معنى الفعل دون حروفه كاسم الإشارة، نحو: قوله تعالى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوٓا۟﴾ [النمل: ٥٢]، والتمنّي، نحو: ليت زيدا محسنا أخوك، والترجي، نحو: لعلّه أميرا أبوك، والتشبيه، نحو: كأنّه مسفرا قمر، والظرف المستقر، نحو: قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٩] أو اسم الجنس مرادا به التعظيم، نحو: أنت الرجل علما، فعلما حال من الضمير المستتر في الرجل على الصحيح.

وأما الفروع فهي ثلاثة فروع:

- **الفرع الأول:**

يجوز حذف العامل لدليل حاليّ كقوله لمسافر: راشدا مهديا، أي تذهب، وللقادم: مأجورا أي رجعت، وللمحدّث: صادقا أي نطقت، أو قاليّ، نحو قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ [القيامة: ٣-٤] أي نجمعها قادرين، وكقوله: مسرعا لمن قال لك: كيف سرت؟

ويجب حذف العامل وجوبا في ثلاث صور:

١) في الحال النائبة عن الخبر، نحو: ضربي ريدا قائما.

٢) في الحال الواقعة بدلا من التلفظ بالفعل في توبيخ، نحو: أقائما وقد قعد الناس.

٣) في الحال المبينة لزيادة أو نقص بتدريج، نحو: تصدَّق بدرهم فصاعدا، واشتريته بدرهم فسافلا، وأخذته بدينار ثم رافعا، وأعطه دينارا ثم نازلا.

● **الفرع الثاني:**

إذا وقعت الجملة الفعلية المصدَّرة بالماضي حالا فلا بد معها من قد ظاهرة أو مقدرة، نحو: جاء زيد وقد ركب غلامه، ونحو قوله تعالى: ﴿أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾ [النساء: ٩٠] أي قد حصرت، هكذا اشترط جمهور النحاة، وبعضهم منع، واستدل لذلك بأدلة أجيب عنها.

● **الفرع الثالث:**

تجيء الحال من الفاعل، نحو: صلى المسلم مطمئنا، أو من المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ دَآئِبَيۡنِ﴾ [إبراهيم: ٣٣] أو منهما معا، نحو: لقيت عبد الله راكبين، أو من اسم فاعل، نحو: محمد ذهب للمسجد مسرعا، أو من نائب الفاعل، نحو: ضُرب زيد قائما، أو من المجرور بحرف، نحو: مررت بهند جالسة، أو من المضاف، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٤].

تتمة:

هل يأتي الحال من المبتدأ أم لا؟

أجاز مجيء الحال من المبتدأ سـيبويه، ومنعه جمهور النحاة، وعلّلوا بأن الابتداء عامل ضعيف؛ فلا يعمل في الحال وصاحبها؛ لأن عامل الحال هو عامل صاحبها على الصحيح.

والله تعالى أعلم بالصواب.

باب التّمييز

ويبحث من هذا الباب أربعة مباحث:

تعريفه، وأحكامه، وأقسامه، وعامله، وخواتيم.

✍ **فتعريفه لغة** هو: فصل الشيء عن غيره، قال تعالى: ﴿وَٱمۡتَٰزُواْ ٱلۡيَوۡمَ أَيُّهَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾ [يس: ٥٩].

✍ **واصطلاحا** هو: الاسم الصريح المنصوب المفسّر لما انبهم من الذوات أو النِسب.

وأما أحكامه فهي كثيرة، منها:

- أن يكون منصوبا.
- أن يكون نكرة.
- أن يكون جامدا، وقد يأتي مشتقا.
- أن يكون بعد تمام الكلام.
- أن يكون فضلة متضمِّنا معنى من البيانية.

وأما أقسامه فهي اثنتان:

١) **التمييز الملفوظ**، ويسمى أيضا: تمييز المفرد وتميز الذات.

٢) **التمييز الملحوظ**، ويسمى أيضا: تمييز الجملة وتمييز النِسبة.

➢ فالأول يوضّح كلمة واحدة مبهمة قبله، وهي أربعة أنواع:

● **العدد**، نحو قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤].

ونحو قول زهير:

سَئمت تكاليفَ الحياةِ ومن يعشْ ثمانين حولا لا أبا لك يسئم

● **المقدار**، وهو: ما دلّ على مقدار منضبط وزنا، أو كيلا، أو مساحة، وهو ثلاثة أقسام:

◆ **الكيل**، نحو: اشتريت قفيزا برا.

ومن الألفاظ التي تدل على الكيل: أردب، وقدح، ومد، وصاع.

◆ **الوزن، نحو**: اشتريت كيلو عنبا.

ومن الألفاظ التي تدل على الوزن: طُن، وقنطار، وكيلو، ورطل، وجرام.

◆ **المساحة**، نحو: بعت مترا أرضا.

ومن الألفاظ التي تدل على المساحة: برد، وفرسخ، وميل، وفدَّان، وسهم، ومتر، وقصبة.

- **شبه المقدار**، نحو: مثقال ذرة من خير أو من كبر.
- **ما كان فرعا للتمييز**، نحو: هذا خاتم حديدا، وباب ساجا، وجبة خزا.

➢ **والثاني**، وهو: تمييز الملحوظ يوضِّح إبهاما في جملة قبله، وهو يفهم من سياقها من غير أن يذكر فيها، وينقسم إلى قسمين:

١) **محوَّل.**

٢) **غير محوَّل.**

- فالأول ثلاثة أنواع:

◆ **الأول**: محوّل عن الفاعل:

وذلك مثل قول الله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلۡعَظۡمُ مِنِّي وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا وَلَمۡ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيّٗا﴾ [مريم: ٤].

◆ **الثاني**: محوَّل عن المفعول:

وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا فَٱلۡتَقَى ٱلۡمَآءُ عَلَىٰٓ أَمۡرٖ قَدۡ قُدِرَ﴾ [القمر: ١٢].

◆ **الثالث**: محوَّل عن الميتدأ، وهو الواقع بعد أفعل التفضيل:

وذلك مثل قول الله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا﴾ [الكهف: ٣٤].

• والثاني - أعني غير المحول - هو الذي وضع ابتداء على التركيب الملفوظ من غير سبق تحويل له، نحو: امتلأ الإناء ماء، ونعم رجلا زيدا، وبئس بدلا عبد الدار، وحبذا أرض البقيع أرضا.

تنبيه:

يجوز في التمييز ثلاثة أحكام:

١) نصبه على التمييز، وهو الأصل، نحو: شربت كأسا حليبا.

٢) جره بمن ظاهرة، كرطل من زيت، ومَنَوان من زبد، وجَرِيب من نخل.

٣) وإضافة جنسه إليه، كرطل زيت، وجريب نخل، وصاع تمر.

ملاحظة: يكثر استعمال التمييز الملحوظ بعد:

- ✓ كلمة كذا، نحو: رأيت كذا مدينة.
- ✓ بعد اسم التفضيل، نحو: العالِم أكثر الناس تواضعا.
- ✓ بعد التعجب، نحو: ما أعرق المسلمين حضارة.
- ✓ بعد أسلوب المدح والذم، كالتمييز الذي يقع بعد نعم وبئس وما جرى مجراهما.
- ✓ بعد الأفعال التي تدلّ على الامتلاء أو الزيادة، نحو: امتلأت الغرفة كتبا.

✓ بعد فعل سما، نحو: سما أحمد خلقا.

وأما عامله فهو اثنان:

١) إذا كان تمييز الذات فعامله تلك الذات المبهمة.

٢) إذا كان تمييز النسبة فعامله الفعل المسند إليه.

الخاتمة:

اعلم أن التمييز والحال يتفقان في خمسة أمور:

١) كونهما اسمين.

٢) كونهما نكرتين.

٣) كونهما فضلتين.

٤) كونهما منصوبين.

٥) كونهما رافعين لإبهام وإن اختلفت جهة الرفع.

ويختلفان في سبعة أمور:

١) أن الحال تأتي مفردة وجملة وشبهها، والتمييز لا يكون إلا اسما مفردا.

٢) أن النصب في الحال على معنى في، وفي التمييز على معنى من البيانية.

٣) أن الحال قد يتوقّف معنى الكلام عليها، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧] والتمييز ليس كذلك.

٤) أن الحال قد تكون متعددة بخلاف التمييز.

٥) أن الحال قد تقدَّم على عاملها إذا كان فعلا متصرفا أو وصفا يشبهه، ولا يجوز ذلك في التمييز على الأصح.

٦) أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود.

٧) أن الحال قد تأتي مؤكِّدة لعاملها بخلاف التمييز في ذلك.

والله تعالى أعلم بالصواب.

باب المستثنى

ويبحث من هذا الباب خمسة مباحث وفروع.

تعريفه، وأدواته، وعامله، وحكمه، وأحواله، وفروع.

✍ **فالاستثناء لغة**: مأخوذ من الثني، وهو العطف، فعطف الشيء بعضه على بعض يسمى ثنيا.

✍ **واصطلاحا**: إخراج ما بعد إلا أو إحدى أخواتها عما قبلها في المعنى، وإن شئت قل: هو عدم توافق ما بعد أداة الاستثناء مع ما قبلها في الحكم والمعنى.

✍ **وأما المستثنى اصطلاحا**: فهو المذكور بعد إلا أو إحدى أخواتها مخالفا لما قبلها نفيا أو إثباتا.

وأما أدواته فهي ثمانية:

١) **ليس**، نحو: قام القوم ليس زيدا.

٢) **لا يكون**، نحو: قام الطلاب لا يكون عمرا.

٣) **إلّا**، وهي الأصل، نحو: قام القوم إلا زيدا.

٤) **غير**، نحو: جاء الحجاج غير رجل واحد.

٥) **سوى مع لغاتها الأربع**، نحو: نجح الطلاب سوى زيد.

٦) **خلا**، نحو قول الشاعر: **ألا كل شيء ما خلا الله باطل**.

٧) **عدا**، نحو: أكل الضيوف عدا زيدا.

٨) **حاشا**، نحو قول الشاعر: **حاشا قريشا فإن الله فضّلهم على البرية بالإسلام والدين**.

وتنقسم هذه الأدوات إلى أربعة أقسام:

١) ما هو حرف باتفاق، وهو: إلا.

٢) ما هو فعل باتفاق عند الجمهور، وهو: ليس ولا يكون.

٣) ما هو اسم باتفاق، وهو: غير وسوى بلغاتها الأربع، وهي سوى كرضى، وسوى كهدى، وسواء كسماء، وسواء كبناء وهي أضعفها.

٤) ما هو متردد بين الفعلية والحرفية، وهو: خلا وعدا وحاشا.

وأما عامل المستثنى بإلا فاختلف فيه على تسعة أقوال:

١) أنه منصوب بإلا وحدها، وإليه ذهب سيبويه والمبرّد وابن مالك.

٢) أنه منصوب بتمام الكلام كما انتصب درهما بعد عشرين.

٣) أنه منصوب بالفعل المتقدِّم أو شبهه بواسطة إلا، وإليه ذهب السيرافي والفارسي.

٤) أنه منصوب بالفعل بغير واسطة إلا، وإليه ذهب ابن خروف.

٥) أنه منصــوب بالفعل المحذوف من معنى إلا، تقديره اســتثنيت زيدا، وإليه ذهب الزجاج.

٦) أنه منصوب بمعنى المخالفة، حُكي هذا القول عن الكسائي.

٧) أنه منصـوب بأنّ (بفتح الهمزة وتشـديد النون) المحذوفة هي وخبرها، والتقدير إلا أنّ زيدا لم يقم، حكاه السيرافي عن الكسائي.

٨) أن إلا مركبة من إن ولا ثم خفّفت إن وأدغمت في اللام، حكاه السيرافي عن الكسائي.

٩) أنه منصــوب بإلا نَصْــبَ لكن للأســماء وخبرها محذوف في الغالب، تقديره: قام القوم لكن حمارا لم يقم، فتكون بمعنى لكن الاسـتدراكية، وهذ خاص في الاستثناء المنقطع.

تنبيـه:

هذا الخلاف الذي ذكرناه قريبا خاص في عمل المســتثنى بإلا، وأما غير المســتثنى بإلا فيختلف العامل باختلاف الأداة، فإذا كان المســتثنى بليس ولا يكون فعامل المستثنى هو نفسـهما وهو خبرهما، وإذا كان المستثنى بخلا وعدا وحاشــا فالعامل أيضــا نفس هذه الأفعال وتأخذ مفعولا به أو مجرورا بها، وإذا كان المسـتثنى بغير وسـوى ولغاتها فالعامل نفسـها أيضـا؛ لأن المسـتثنى في هذه

الحالة مضاف إليه وعامله هو المضاف كما هو الراجح في باب الإضافة كما سياتي إن شاء الله تعالى[1].

وأما حكمه الأصلي فهو: النصب بالاستثناء أو بالبدلية، وقد يجر بالمضاف أو بحرف جر أو بالبدل، وقد يرفع بالبدلية.

وأما أحوال المستثنى بإلا فله ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يكون ما قبلها كلاما تاما موجبا فيجب نصب المستثنى بإلا، سواء كان الاستثناء متصلا أو منقطعا.

الحالة الثانية: أن يكون ما قبلها غير تام وغير موجب، فيعرب المستثنى بحسب ما يقتضيه العامل، وتكون إلّا ملغاة لا عمل لها، ويسمَّى هذا الاستثناء مفرَّغا؛ لأن ما قبل إلا تفرَّغ للعمل فيما بعدها، فيكون مرفوعا، نحو: ما جاء إلا زيد، أو منصوبا، نحو: نحو ما رأيت إلا زيدا، أو مجرورا، نحو: مامررت إلا بزيد.

الحالة الثالثة: أن يكون ما قبلها تاما غير موجب، بأن يسبقه نفي أو شبهه فيجوز فيه النصب على الاستثناء أو البدل من المستثنى منه، ويكون البدل راجحا في الاستثناء المتصل من النصب، ويجب النصب في المنقطع عند الحجازيين، وعند التميميين يجوز الوجهان ويترجح النصب على الاستثناء.

---

(١) هذا التفصيل لعامل المستثنى مني، فلينظر وليدقق. والله أعلم.

وأما الفروع فهي خمسة:

● الفرع الأول:

تقرير وجوب النصب بالاستثناء في الكلام التام الموجب سواء كان متصلا أم منقطعا هو المشهور المعروف في كتب العربية، وقد سمع الرفع وإن توفّرت الشروط، كقوله ﷺ: (كلّ أمتي معافى إلا المجاهرون)، وقرئ: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩] بالرفع.

● الفرع الثاني:

ذكرنا فيما مضى أنه يجوز البدل والنصب إذا كان الاستثناء تامًّا غير موجب، ويشترط له خمسة أمور إذا كان الوجهان جائزين.

١) أن يكون المستثنى بعد إلا.

٢) أن يكون الاستثناء متصلا.

٣) أن يكون مؤخَّرا عن المستثنى منه.

٤) أن يكون غير مردود به كلام يتضمن الاستثناء.

٥) أن لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه، قاله الرضي وجماعة.

● **الفرع الثالث:**

جميع ما ذكرنا من الأحكام إذا كان المستثنى مؤخَّرا عن المستثنى منه، أما إذا قدّم المستثنى على المستثنى منه وجب النصب في المتصل والمنقطع الموجب وغير الموجب؛ لتعذّر البدل، كقول كميت بن زيد الأسدي:

وما لي إلا آلَ أحمد شيعة ... وما لي إلا مذهب الحق مذهب

وإنما امتنع الإبدال في هذه الحالة؛ لأن التابع لا يتقدّم على متبوعه.

● **الفرع الرابع:**

الاستثناء المفرَّغ من قبيل المتصل، ويكون في الظروف، نحو: قوله تعالى: ﴿لَمۡ يَلۡبَثُوٓاْ إِلَّا عَشِيَّةً أَوۡ ضُحَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٦]، والمصادر، نحو قوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنّٗا﴾ [الجاثية: ٣٢]، والأحوال، نحو: ما جاءني زيد إلا وغلامه راكب، ويقع في البدل أيضا دون عطف النسق وعطف البيان.

● **الفرع الخامس:**

اختلف في جملة الاستثناء هل لها محل من الإعراب أم لا؟

فقيل محلها النصب على الحالية، قاله السيرافي وقوم، وقيل لا لأنها مستأنفة، قاله ابن عصفور ومثل ليس لا يكون، نحو: قام القوم لا يكون زيدا.

تتمة:

كلمة حاشا تستعمل استثنائية، وتنزيهية، وللاستثنائية فيها ثلاث لغات حاشا، وحاش، وحشى كقول الشاعر:

حشى رهط النبي ﷺ فإنهم بحُور لا يكدره الدلاء

وأما التنزيهية ففيها أربع لغات، هذه الثلاثة، والرابع حاشْ بسكون الشين، وقد قرئ بالأربع اللغات في حاش لله.

خاتمة:

إن الأفعال التي يستثنى بها لا تقع في المنقطع؛ فلا يقال ما في الدار أحد خلا حمارا.

والله تعالى أعلم بالصواب.

❁❁❁

باب المخفوضات من الأسماء

ويبحث من هذا الباب ثلاثة مباحث وفروع:

عددها، وأقسامها، ومعانيها، وفروع تتعلق بها.

فعدد حروف الجر إجمالا أحد وعشرون حرفا، وهي:

من، وإلى، وعن، وعلى، وفي، والباء، واللام، والكاف، وحتى، والواو، والتاء، ورب، ومذ، ومنذ، وخلا، وعدا، وحاشا، ولعلّ في لغة عقيل كما قال شاعرهم:

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت ثانيا ... لعل أبي المغوار منك قريب

ولولا الامتناعية إذا تلاها ضمير متصل، نحو: لولاي، ولولاه، ولولاك، ومتى في لغة هذيل، وكي التعليلية، ولا تجر إلا ما الاستفهامية.

وأما أقسام حروف الجر فهي كثيرة، فتنقسم تارة إلى:

الأول: ما يجر الظاهر والمضمر اتفاقا، وهو سبعة:

من، نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب: ٧]، وإلى، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ﴾ [المائدة: ٤٨]، و﴿إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ﴾ [الأنعام: ٦٠]، وعن، نحو قوله تعالى: ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٖ﴾ [الانشقاق: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ﴾

[المائدة: ١١٩]، وعلى، نحو قوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢]، وفي، نحو قوله تعالى: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ [الذاريات: ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾ [الزخرف: ٧١]، والباء، نحو قوله تعالى: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وقوله تعالى: ﴿وَءَامِنُواْ بِهِۦ﴾ [الأحقاف: ٣١]، واللام، نحو قوله تعالى: ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، وقوله تعالى: ﴿ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ٢].

الثاني: ما يختصّ بالظاهر ولا يدخل على الضمير، وهي سبعة أيضا:

وتنقسم مرة ثانية إلى أربعة أقسام:

١) ما لا يختصّ بظاهر بعينه، وهو الكاف، وحتى، والواو، نحو قوله تعالى: ﴿فَكَانَتْ وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ﴾ [الرحمن: ٣٧]، وزيد كالأسد، وقد تدخل على الضمير في ضرورة الشعر، نحو قول الشاعر:

خلي الذنابات شمالا كثبا
وأم أوعال كها أو أقربا
ذات اليمين غير أن ينكبا

ونحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، وأكلت السمكة حتى رأسها، ونحو والله والرحمن.

٢) ما يختص بلفظ الجلالة، وهو تاء القسم، نحو: تالله، وقد تدخل ربّ مضافا للكعبة، نحو: ترب الكعبة، أو لياء المتكلم، نحو: تربي، وندر تالرحمن وتحياتك.

٣) ما يختصّ بالزمان، وهو: حرفان مذ ومنذ، نحو: ما رأيته منذ يوم الجمعة أو مذ يومين.

٤) ما يختصّ بالنكرات غالبا، وهو: ربّ، نحو: ربّ رجل في الدار، وقد تدخل على ضمير غائب، نحو: ربّه فتية، وكقول الشاعر:

ربه فتية دعوته إلا ما　　　يورث المجد دائبا فأجابوا

O تنبيه:

اعلم أن ربّ لا تجر إلا بشروط خمسة:

١) أن تكون مصدّرة في أول الكلام.

٢) أن يكون مجرورها نكرة.

٣) أن تكون النكرة موصوفة.

٤) أن يكون عاملها فعلا ماضيا.

٥) أن يكون عاملها مؤخَّرا.

وقد جمعهما بعضهم هذه الشروط في بيتين:

خليلـــيّ للتكثيـــر ربّ كثيـــرة وجاءت لتقليل ولكنه يقـــــل

وتصـديرُها شـرطٌ وتأخيرُ عامل وتنكيرُ مجرور بها هكـذا نقـل

واعلم أيضـــا أن ربّ تعمل ظاهرة كما تقدّم ومقدّرة، فتحذف ربّ ويبقى عملها، وذلك بعد الواو، وهو الأكثر، كقول امرئ القيس:

وليلٍ كموج البحرِ أرخى سدولَه عليّ بأنواع الهمـــوم ليبتلـــي

وقال الشنفرى في لامية العرب:

وليلةِ نحْسٍ يصطلِي القوسَ ربها وأقـطـعَـه الـلائـي بـهـا يـتـنـبَّـل

وبعد الفاء كثيرا كما في المغني، وقيل قليلا كما في الشذور، ورجَّح العلّامة الهرري، كقول امرئ القيس:

فمثلُك حُبلى قد طرقتُ ومرضِع فـألهيتُهـا عن ذي تمـائمَ محول

وبعد بل قليلا كقول الشاعر:

بـل مهمـه قَطعـتُ بعـد مهمـه ....

وبدون الواو والفاء وبل أقلّ منه بعد بل، كقول جميل بن معمر:

رســم دار وقفـت علـى طللـه كدت أقضـي الحياة من جلله

تتمـة:

إن ربَّ كما سيأتي حرف جر شبيه بالزائد فلا تتعلق بشيء، ويقدَّر الإعراب في مجرورها، رفعٌ بالابتداء، نحو: رب رجل صالح عندي، ونصبٌ على المفعولية في نحو: ربَّ رجل صالح لقيت، ورفعٌ أو نصب في نحو: ربّ رجل صالح لقيته؛ لأنه من باب الاشتغال.

وتنقسم حروف الجر أيضا إلى ثلاثة أقسام:

١) حرف جر أصلي، وهو: ما له معنى ويحتاج إلى متعلّق يتعلق به، وهو أكثر حروف الجر.

٢) حرف جر شبيه بالزائد، وهو ما له معنى ولا يحتاج إلى متعلّق يتعلّق به، وهي خمسة أحرف: ربّ، ولعلّ، ولولا، وخلا، وعدا، وحاشا.

٣) حرف جر زائد، وهو: ما ليس له معنى الحروف المتقدّم ولا يحتاج إلى متعلّق يتعلّق به، وهي أربعة أحرف: من، والباء، والكاف، واللام الزائدات.

ويشترط في زيادة من ثلاثة شروط:

١) تقدّم نفي أو شبهه، نحو قوله تعالى: ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾ [الملك: ٣].

٢) تنكير مجرورها، نحو قول الله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنۡ إِلَٰهٍ﴾ [المؤمنون: ٩١].

٣) كونه فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ، فمن في كلا الآيتين صلة، والله أعلم.

ومثال الباء الزائدة نحو قولك: "بحسبك الله كافيا"، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]، وقوله: ﴿وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وقول ﷺ: (كفى بالمرء كذبا أن يضيّع من يقوت)[1].

ومثال اللام نحو قوله تعالى: ﴿وَفِي نُسۡخَتِهَا هُدٗى وَرَحۡمَةٞ لِّلَّذِينَ هُمۡ لِرَبِّهِمۡ يَرۡهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤].

ومثال الكاف نحو قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى: ١١]،[2] وتزاد الكاف في خبر ليس كثيرا.

---

(١) أخرجه أحمد في المسند، رقم (٦٨٢٨).

(٢) هذه الحروف تسمى زائدة في غير القرآن إذا وقعت مثل هذه الأماكن، وأما التي في القرآن فتسمى حروف تقوية أو مؤكدة؛ تأدبا مع القرآن، فليس في القرآن حرف زائد وجوده كعدمه وإن كانت الزيادة لا تخلو من معنى غالبا؛ بل القرآن كلام الله ومنزه عن الزيادة والنقصان. فتنبه.

❍ **تنبيـه:**

اعلم أنه لابد لحرف الجر غالبا من متعلّق، وهذا المتعلق يكون فعلا أو اسما يعمل عمله، كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل.

وفي تعلّقه بالفعل الناقص ككان وأخواتها والجامد كنعم وبئس خلاف، والظاهر أنه يتعلّق به.

وتنقسم حروف الجر أيضا إلى متّفق بين العرب، وهو غالب ما ذكرناه وإلى ما يختص ببعض القبائل، كلعلّ لعقيل ومتى لهذيل.

وتنقسم حروف الجر أيضا بالنسبة إلى عدد حروفها الهجائية إلى أربعة أقسام:

١) ما هو حرف واحد، نحو: البا، والتاء، والكاف، واللام، والواو.

٢) ما هو ثنائي، نحو: من، وفي، وعن، وكي، ومذ.

٣) ما هو ثلاثي، نحو: إلى، ومتى، وعلى، ورب، ومنذ، وخلا، وعدا، وحاش في لغة.

٤) ما هو رباعي، نحو: لعل، ولولا، وحاشا، وحتى.

وتنقسم حروف الجر أيضا إلى ما يلتزم الأصلية، نحو: في، وإلى، وعلى، وعن، وإلى ما لا يلتزم؛ بل يكون زائدا في بعض الأحيان، كمن والباء ونحوهما.

وأما معاني هذه الحروف فباعتبار كل حرف على حدّة فمثلا:

● **الأول: من:**

وهي أمّ الباب، ولها من المعاني ما يزيد على عشرين، فمنها:

◆ **ابتداء الغاية**، وهو الأصل، مكانا كان، نحو قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [الإسراء: ١] أو زمانا، نحو قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: ١٠٨] أو غيرهما، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ﴾ [النمل: ٣٠]، وعلامتها أن يحسن في مقابلتها إلى.

◆ **بيان الجنس**، نحو قوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج: ٣٠]، وكقوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦]، وقوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢]، وعلامتها صحّة الإخبار بما بعدها عمّا قبلها، وكون ما قبلها أكثر مما بعدها؛ فإن الرجس أكثر من الأوثان، وقد يكون أقلّ كخاتم من حديد.

◆ **التبعيض**، نحو قولك أخذت من الدراهم، ومنه قوله تعالى: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وعلامتها إمكان سدّ بعض مسدها، كقراءة ابن مسعود: (حتى تنفقوا بعض ما تحبون).

◆ **التوكيد**، ويكون بعد نفي أو شبهه نحو ما جاءني من أحد، ومعنى التوكيد كونها زائدة في الكلام لفظا.

◆ **البدل**، نحو قوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوۡ نَشَآءُ لَجَعَلۡنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِي ٱلۡأَرۡضِ يَخۡلُفُونَ﴾ [الزخرف: ٦٠].

◆ **التعليل**، نحو قوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ﴾ [نوح: ٢٥].

ومنها كونها مرادفة بعن، أو على، أو الباء، أو في، أو ربما.

وانظر الأمثلة في الكتب المطولة، كمغني اللبيب وغيره من كتب الفن.

● **والثاني**: **إلى**:

ولها من المعاني ما يزيد على ثمانية عشر معنى، فمنها:

◆ **انتهاء المسافة**، مكانا كان، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا﴾ [الإسراء: ١]، أو زمانا، نحو: اعتكفت إلى يوم السبت أو غيرهما، نحو: إلى بلقيس.

◆ **الظرفية**، نحو قوله تعالى: ﴿لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [النساء: ٨٧] وغيرها من المعاني.

● **والثالث في**، ولها من المعاني ما يزيد على عشرة، فمنها على سبيل المثال:

◆ **الظرفية**، وهي الأصل، حقيقة كانت، وهي أن يكون للظرف احتواء وللمظروف تحيز، نحو: الناس في المسجد، أو مجازا وهو أن يُفقد أحدهما، نحو: زيد في العبادة.

◆ **السببية**(١) نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤].

◆ **المصاحبة**، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱدْخُلُوا۟ فِىٓ أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم﴾ [الأعراف: ٣٨].

◆ **الاستعلاء**، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١].

● **والرابع، حتى**(٢)، ومن معانيها انتهاء الغاية مطلقا، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها.

---

(١) ومنه الحديث: (دخلت امرءة النار في هرة).

(٢) وقد جمعت في معاني حتى وعملها في قول الناظم فقال:

حتى تكون حرف جر يا فتى — وحرفَ نصب للمضارع آتي
وحرفَ عطف ثم حرفَ الابتدا — أربعةٌ فكن لها مقيدا

● **والخامس على**، ولها من المعاني ما يزيد على أربعة عشـر معنى، فمنها على سبيل المثال:

◆ **الاستعلاء**، وهو الأصل، وهو لغة: العلو والارتفاع.

واصطلاحا: تفوق الشيئ على المجرور بها بواسطة إيجاد مصدر ذلك العامل، حقيقة كان، كصعدت على الجبل أو مجازا، كاللهمّ صل على محمد.

◆ **المصاحبة أو المعية**، نحو قوله تعالى: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٧٧] أي مع حبه.

◆ **التعليل**، نحو قوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥] أي لأجل ما هداكم.

◆ **الظرفية**، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَـٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَـٰنَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وكقول الشاعر:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل   بسِقط اللوى بين الدخول فحومل

أي في سقط اللوى.

كمطلع الفجر وحتى يحكمَ   الناس جاءوا كلهم حتى العمى
يا عجبًا حتى كليبٌ سَبَني   حتى الجياد ما لها من أرسن

◆ **المجاوزة،** نحو قول الشاعر:

إذا رضـــيـــتْ عليَّ بنو قشـــير ....

أي عني.

● **والسادس: عن:**[(١)] ولها من المعاني ما يزيد على أربعة عشر معنى، فمنها على سبيل المثال:

◆ **المجاوزة،** وهي الأصل، وهي لغة: البعد.

واصـــطلاحا: بعد الشـــيء عن المجرور بها بواســـطة إيجاد مصـــدر ذلك العامل، ســـواء كانت حقيقية، كرميت الســـهم عن القوس أو مجازية، نحو قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: ١٨].

◆ **الاســـتـعـلاء،** نـحـو قـولـه تـعـالـى: ﴿وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [محمد: ٣٨].

◆ **البعدية،** نحو قوله تعالى: ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩] أي بعد طبق.

◆ **الـتـعـلـيـل،** نـحـو قـولـه تـعـالـى: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾ [هود: ٥٣] أي لأجل قولك.

---

(١) وتأتي عن في اللغة على ثلاثة أجه: هذه، وكونها حرفا مصـــدريا عند بني تميم، وكونها اسما بمعنى جانب، انظر المغني (١٦٨).

● **والسابع والثامن: مذ ومنذ**[١]

ويختصان بالزمن المعين، ولا يكون ذلك المعين إلا ماضيا، وهما لابتداء الغاية، نحو: ما رأيته منذ أو مذ يو الجمعة، أو حاضــرا، وهما: للظرفية، نحو ما رأيته منذ أو مذ يومنا، ولا يدخلان على زمن مبهم ولا مستقبل.

● **والتاسع: الباء.**

وتشــترط أن تكون زائدة على بنية الكلمة، ولها من المعاني ما يزيد على أربعة عشر معنى.

◆ **فمنها الإلصــاق**، وهو الأصــل، حقيقيا كان، نحو: بي داء أو مجازيا، نحو: مررت بزيد.

◆ **الاســتعانة**، نحو: كتبت بالقلم، وقطعت بالســكين، ونجرت بالقَدوم، ومنها باء البسملة.

◆ **الظرفية**، نحو قوله تعالى: ﴿نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ﴾ [القمر: ٣٤] أي في ســحر، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدۡرٖ﴾ [آل عمران: ١٢٣].

---

(١) ولهما ثلاثة أحوال:١- أن يليها اســم مجرور، فيكونان حرفا جر بمعنى من أو في. ٢- أن يليهما اســم مرفوع، فقيل هما مبتدآن، وقيل ظرفان. ٣- أن يليهما الجمل الفعلية او الاسمية، والمشهور في هذه الحالة أنهما ظرفان مضافان. انظر المغني (٣٦٧).

◆ **السببية**، نحو قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٥٥] أي بسبب نقضهم.

◆ **التعدية**، نحو: ذهبت بزيد، ومنه قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[البقرة: ١٧].

◆ **التعويض**، نحو: اشتريت الفرس بألف درهم، ومنه قول الله تعالى: ﴿فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ وَٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

◆ **المصاحبة**، نحو: بعتك الثوب بطرازه، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ﴾ [هود: ٤٨] أي معه.

◆ **التبعيض**، نحو قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]، وقول الشاعر:

شَربتْ بماء الدُحْرُضَين فأصبحتْ ... زَوْراءَ تَنْفِر عن حِياضِ الدَيلَم(١)

وقول الآخر:

شَربنَ بماء البحر ثم ترفَّعتْ ... متى لُجَجٍ خُضْرٍ لهنَّ نَئِيْجُ

---

(٧٧) لسان العرب (٢/ ٩٥).

وقول الآخر:

فَلثَمْتُ فــاها آخــذًا بِقُــرونها　　شُرْبَ النزيف بِبَرد ماء الحَشْرج

وفي هذا المعنى خرَّج من خرَّج في قول الله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ [المائدة: ٦] بأن الباء للتبعيض.

قال ابن هشام في مغني اللبيب [١] قبل أن يذكر بعض هذه الأمثلة:

وممن أثبت التبعيض للباء الأصمعي (تـ ٢١٦هـ)، والقتيبي (تـ ٢٧٦هـ)[٢]، والفارسي (تـ ٣٧٧هـ)، وابن سِيْده (تـ ٤٥٨هـ)، وابن مالك (تـ ٦٧٢هـ)، قيل والكوفيين[٣].

◆ **المجاوزة**، نحو قوله تعالى: ﴿بِعَذَابٖ وَاقِعٖ ۝١ لِّلۡكَٰفِرِينَ﴾ [المعارج: ١-٢]، وقوله تعالى: ﴿فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا﴾ [الفرقان: ٥٩].

---

(٧٨) المغني (١/ ١٢٢).

(٧٩) يعني به أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري الأديب الكاتب، صاحب أدب الكاتب، والغريب، والمختلف، والمشكل، والشعر والشعراء وغيرها. وقد نبهته خاصة؛ لئلا يظن شخصا آخر؛ لأنه اشتهر بابن قتيبة. وأما هذه النسبة فقد تجدها في بعض الكتب كما نبهها ابن ناصر الدين الدمشقي.

(٨٠) وزد إمام الأئمة في اللغة الشافعي رحمه الله تعالى. واعلم أن كون الباء تأتي للتبعيض أنكرها أكثر النحاة، بل تجاوز بعضهم إلى توهيم قائل هذا القول، ولا بأس بقولها وقد ترى من قالها من الأئمة، ولذلك استشهدت بشواهدها أكثر من غيرها. والله أعلم.

◆ **الغاية**، نحو قول الله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾ [يوسف: ١٠٠] أي إلي.

● **والعاشر**، الكاف.

وتشــترط أن تكون زائدة على بنية الكلمة، ولها من المعاني ما يزيد على ثمانية، فمنها مثلا:

◆ **التشبيه**، وهو أصل معانيها، وهو لغة: مشاركة أمر لأمر في المعنى.

واصطلاحا: إلحاق ناقص في الشرف أو في الخسّة لكامل فيهما، نحو: زيد كالبدر، ونحو: زيد كالحمار.

◆ **التعليل**، نحو قول الله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨].

◆ **التأكيد**، نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وهو ما يعبَّر بالزيادة في غير القرآن، وبالصّلة أو التأكيد في القرآن.

◆ **الاستعلاء**، كما قيل لبعضهم كيف أصبحت؟ فقال: كخير، يعني على خير.

● **والحادي عشر**: اللام.[١]

وتشـترط أن تكون زائدة على بنية الكلمة، ولها من المعاني ما يزيد على اثنين وعشرين معنى، فمنها مثلا:

◆ **الملك**، وعلامتها: أن تقع بين ذاتين وتدخل على من يملك، نحو: المال لزيد.

◆ **الاختصاص**، وعلامتها: أن تقع بين ذاتين وتدخل على من لا يملك، نحو: الباب للدار.

◆ **الاستحقاق**، وعلامتها: أن تقع بين ذات ومعنى، نحو: الحمد لله والشكر لله والثناء لله.

◆ **التعليل**، كقول الشاعر:

وإني لـتَـعْـروني لـذكـراكِ هِـزّةٌ   كما انتفضَ العُصْفورُ بلَّله القَطْرُ

◆ **التعدية**، نحو قولك: وهبت لزيد مالا.

◆ **الزيادة**، نحو: لزيد ضربت، وهي بمعنى التوكيد في القرآن، نحو قول الله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣].

---

(١) وتأتي اللام في اللغة على ثلاثة أوجه: جارة كهذه، وجازمة، وغير عاملة. انظر المغني (٢٣٢).

◆ **التعجب**، نحو: لله درّك فارسا.

◆ **الاستعلاء**، نحو قول الله تعالى: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ [الإسراء: ١٠٧].

● **والثاني عشر**: ربّ.

وهي موضوعة لإنشاء التقليل بقلّة، نحو قول الشاعر:

ألا ربّ مولود وليس له أبٌ   وذي ولدٍ لم يلدهُ أبوان

وللتكثير بكثرة، نحو قول الرسول ﷺ: (يا ربَّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة).

● **والثالث عشر**: الواو.

وهي للقسم كوالله، والذي نفسي بيده، ونحو قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: ١]، ونحوها.

فإن تلتها واو أخرى، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾ [التين: ١]، فالثانية للعطف، والباء والتاء للقسم أيضا.

فائدة:

اعلم أن شروط واو القسم والتاء ثلاثة:

١) حذف فعل القسم معها.

٢) أن لا تستعمل في قسم السؤل حطا لرتبتها عن رتبة أصلها، فلا يقال: والله أخبرني، تالله أخبرني،كما يقال بالله أخبرني.

٣) أن لا تدخل على الضمير، فلا يقال: وك، وتك، كما يقال: بك.

وتزيد التاء اختصاصها بلفظ الجلالة، وحكى الأخفش: تربي وترب الكعبة، وهو شاذ.

وأما الباء الموحَّدة فلا يشترط فيها شيء من ذلك لأصالتها، وقد جمع بعضهم هذه الشروط في قوله:

في ظاهرٍ مع حذْف فعل القسم بالواو معْ ترك السؤْلِ أقسِمِ
وهذه الشروط في التاء وزدْ تخصيصَها بالله والبا عمِّمِ

❍ تنبيه:

ذكر بعضهم أن من حروف القسم حرفان آخران وهما:

- الهمزة، وتختص باسم الجلالة، واستشهدوا بقول الأعرابي للنبي ﷺ: (آلله أرسلك)، وكقوله ﷺ: (آلله ما أجلسكم إلا ذلك).

- هاء التنبيه، وتختص أيضا باسم الجلالة، ولك في ألفها الإثبات والحذف، وفي الهمزة القطع والوصل فالصور إذاً أربعة، وهي: هاألله، هالله، هاالله هالله.

وأما الفروع فنقتصر على ثلاثة:

الفرع الأول:

ذكرنا أنه يجوز حذف ربّ بعد ثلاثة أحرف سبق ذكرها، ويجوز حذف غير ربّ من حروف الجر وإعمالها في ثمانية مواضع عند ابن مالك:

١) أن يقع في جواب ما تضمّن مثله، كأن يقال لك: أو بخير أصبحت؟ فتقول: خير أي بخير.

٢) أن تقع في معطوف على ما تضمنه بحرف متصل، نحو قوله تعالى: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝٤ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [الجاثية: ٤-٥] بجر اختلاف بفي مقدرة؛ لاتصاله بالواو وتضمن ما قبله إياها، وكقول الشاعر:

لك مما يداك تجمع ما تنـ ـفِقه ثم غيرِك المخزون

٣) أن يقع في معطوف منفصلا بلا، كقول الشاعر:

ما لمحبٍ جَلَدٌ أن يَهْجُرا ولا حَبيبٍ رأفةٌ فيَجْبُرا

٤) أن يقع في معطوف منفصلا بلو، نحو: جيء بزيد وعمرو ولو أحدهم، ونحو: ائتني بدابة ولو حمار.

٥) أن يقع في مقرون بالهمزة بعد ما تضـمّن حرف الجر، كأن يقول قائل: مررت بزيد، فتقول: أزيد بن عمرو.

٦) أن يقع في مقرون بهلّا بعد ما تضـمّن حرف الجر، كأن يقول: بعت بدرهم، فتقول: هلا دينار.

٧) أن يقع في مقرون بعد إن والفاء، نحو قول النبي ﷺ: (من عنده طعام اثنين فليذهب بثالث وإن أربعٌ فخامس أو سـادس)، ونحو مررت برجل إلا صالح فطالح، على أن تقديره إن لا أمرّ بصالح فقد مررت بطالح.

٨) أن يقع في جواب استفهام، كقول النبي ﷺ: (أقربهما منك بابا) بالجر، جوابا لمن قالت: إلى أيهما أهدي، وكقول العرب: خير، لمن قال كيف أصبحت؟ أي بخير، فحذف الباء وأبقي عملها.

فهذه ثمانية مواضـع ينقاس فيها حذف حرف الجر مع إبقاء عمله عند ابن مالك وغيره من بعض النحويين.

وقد يجرّ بغير ما ذكر محذوفا، كقول الفرزدق:

إذا قيل أيُّ الناس شـرُ قبيلة   أشارتْ كليبٍ بالأكف الأصابع

أي إلى كليب، فحذف حرف الجر وأبقى عمله.

وكقول زهير بن أبي سلمى:

بدا لي أني لستُ مُدرِكَ ما مضى   ولا سـابقٍ شـيئا إذا كان جائيا

وقد يخرّج هذا المثال على ما مضى.

وكقول الأزهري:

ألا رجلٍ جزاه الله خيرا يَدلُّ على محَصِّلةٍ تَبِيْتُ

أي ألا من رجل.

الفرع الثاني:

الأصل في حروف الجر ومجرورها أن يتصلا، وقد يفصل بينهما في الضرورة بظرف، كقول الشاعر أبي عبيدة:

إن عمراً لا خير في اليوم عمرو إن عمرو مخبر الأحزاب

أو جار ومجرور، كقول الشاعر:

ربَّ في الناس موسرٌ كعديم وعديم يُخال ذا يسار

وندُر في النثر الفصل بالقسم بين حرف الجر ومجروره، نحو: اشتريت بوالله درهم، وربّ، نحو: رب والله رجل عالم، والمضاف والمضاف إليه، نحو: هذا والله غلام زيد.

الفرع الثالث:

ترد ما كثيرا بعد من وعن والباء، فلا تكفهن عن عمل الجر، نحو قوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ﴾ [نوح: ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿عَمَّا

قَلِيلٍ﴾[المؤمنون: ٤٠]، وقوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥]، وتزاد ما أيضا بعد اللام بقلة، نحو قول الأعشى:

إلى ملكٍ خيرِ أربابه فإن لمِا كلِّ شيءٍ قرارا

وتزاد أيضا بعد الكاف وربّ، وتكفّهما عن العمل غالبا، فيدخلان حينئذ على الجمل الاسمية والفعلية كقول الشاعر:

أخٌ ماجدٌ لم يُخْزِني يومَ مَشْهد كما سَيفُ عمرو لم تَخُنْه مَضَارِبُهْ

وقوله أيضا:

ربما أوفَيتُ في عَلَمِ تَرَفَّعْنَ ثوبي شَمالاتُ

وقد لا تكفهما، كقول عدي بن ابي الدغفائي الغساني:

ربما ضربةٍ بسيفٍ صقيلِ بين بُصرى وطَعْنةٍ نجلاءِ

وكقول عمرو بن براقة النهمي:

وننصُرُ مولانا ونَعْلمُ أنّه كما الناسُ مجرومٌ عليه وجارِمُ

وقد أطلنا في مباحث حروف الجر أكثر من المعتاد وإن لم نستقص مباحثها؛ نظرا لأهميتها ولكثرة دورانها على الألسنة والكتب، مما يستدعي من الكلام بسطا، وتحرير البحث فيها تحقيقا.

والله تعالى أعلم بالصواب

❁❁❁

فصل المخفوضات بالإضافة

ويبحث من هذا الباب ستة مباحث:

تعريفها، وأحكامها، وأقسامها، وأنواعها، وعاملها، وفائدتها، وخاتمة.

✍ **فتعريف الإضافة لغة:** مطلق الإسناد، يقال: أضفت ظهري إلى الحائط إذا أسندته، وبمعنى الزيادة، كقول امرئ القيس:

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا إلى كل حار جديد مشطب

✍ **واصطلاحا:** ضم اسم إلى آخر على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه، أو ما يقوم مقامه في الدلالة على تمامه وانفصاله عما بعده.

✍ وعرّف صاحب التسهيل: بأنها نسبة تقييدية بين اسمين توجب جرّ الثاني منهما أبدا.

وأما أحكامها فهي كثيرة، منها:

١) أن يجرّد المضاف من التنوين؛ لأن الإضافة تدل على الاتصال والتنوين على الانفصال، والتنوين تدلّ أيضا على كمال الاسم، والإضافة تدلّ

على نقصانه، والشيء الواحد لا يكون كاملا وناقصا في آن واحد. وما أحسن قول بعضهم:

كأني تنوين وأنتِ إضافة فحيث تراني لا تحل مكاني

وقول الآخر أيضا:

وكنا خمس عشرة في التئام على رغم الحسود بغير آفة
فقد أصبحت تنوينا وأضحى حبيبي لا تفارقه الإضافة

٢) أن يجرّد من المضاف نوني التثنية والجمع، كما قال ابن مالك:

نونا تلي الإعراب أو تنوينا مما تضيف احذف كطور سينا

٣) يجب أن يجرّد المضاف من الألف واللام إلا في صور خمسة:

- ✓ أن يكون المضاف صفة مثناة، نحو: هذان الضاربا زيد.
- ✓ أو مجموعه جمع مذكر سالم، نحو: هؤلاء الضاربو زيد.
- ✓ أن تتصل الألف واللام بالمضاف إليه أيضا،: نحو الضارب الرجل.
- ✓ أن يضاف إلى مضاف فيه الألف واللام، نحو: الضارب رأس الجاني.
- ✓ أو مضافا لضمير عائد على ما هي فيه، نحو: مررت بالرجل الضارب غلامه.

وقد أشار ابن مالك في قوله:

ووصل أل بذي المضاف مغتفر ....

وأما أقسامها فتنقسم الإضافة المعنوية إلى ثلاثة أقسام:

١) ما يقدّر باللام الملكية أو الاختصاصية، نحو: غلام زيد وشاة بكر.

وعلامة هذا النوع أن يؤتى مكان المضاف بما يرادفه أو يقاربه، كصاحب ومكان ومصاحب.

٢) ما يقدّر بمن البيانية، نحو: ثوب خز، وباب ساخ، وخاتم حديد.

وعلامته صحة الإخبار عن الأول بالثاني، وكون الأول بعضا من الثاني.

٣) ما يقدّر بفي وهو قليل، نحو قول الله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣]، وقوله تعالى: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾ [يوسف: ٣٩]، وعلامة هذا النوع كون المضاف إليه ظرفا للمضاف، سواء كان زمانا أم مكانا.

وأما أنواعها فنوعان اثنان:

النوع الأول: لفظية.

وضابطها ما كان المضاف فيه وصفا بمعنى الحال أو الاستقبال، اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة، أو مثال المبالغة، نحو ضارب زيد، و ومضروب عمرو، وحسن الوجه، وضراب عمرو.

النوع الثاني: معنوية.

وضابطها ما لا يكون المضاف وصفا والمضاف إليه معمولا لتلك الصفة، نحو: كتاب بكر أو ثوب عمرو، أو المضاف ليس صفة وإن كان المضاف إليه معمولا، نحو: إنقاذ غارق، وتعليم جاهل، أو المضاف صفة ولكن المضاف إليه ليس معمولا بتلك الصفة، نحو: كاتب القاضي.

فائدة:

من الإضافة المعنوية إضافة الظرف زمانا أو مكانا لمظروفه، نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَارِزُونَ﴾ [غافر: ١٦]، أو إضافة المصدر للمفعول به، نحو: زرتك إكرامك، أو إضافة الموصوف لصفته كمسجد الجامع، وربيع الأول، وعام الماضي، أو إضافة الصفة لموصوفها، نحو: كجرد قطيفة وكرام الناس، أو إضافة اسم التفضيل، نحو: زيد أفضل القوم.

وأما عامله ففيه ثلاثة أقوال:

- **مجرور بالمضاف**، وهو الصحيح من أقوال النحاة؛ لأسباب لسنا في صددها.
- **مجرور بالإضافة**، وضُعِّف لكونها معنى والمضاف لفظي، واللفظي أقوى من المعنوي.
- **مجرور بالحرف المقدّر**، وردّ بأن إضمار حرف الجرّ ضعيف، وليست من الأماكن التي يجوز حذفه كما سبق.

تنبيه:

ترى في كثير من النحويين قولهم مخفوض بالإضافة كما فعله صاحب الآجرومية والمتممة في بداية فصله، والحريري في قوله:

وقد يجر الاسم بالإضافة كقولهم دار أبي قحافة

فمعنى كلامهم أن الاسم المضاف مجرور بسبب الإضافة، وليس المعنى أن الإضافة عامل له وتكون الباء الداخلة على الإضافة سببية، ويحتمل أيضا أنهم يذهبون مذهب من يقول: إن المضاف إليه مجرور بالإضاقة كما سبق إلا أن تدلّ قرينة بأن مرادهم معنى الأول كما فعل صاحب المتممة حيث ذكر في آخر باب المضاف أن الصحيح جرّ المضاف إليه بالمضاف لا بالإضافة مع قوله في أول الكتاب: وأما المخفوض بالإضافة، وأما صاحب الآجرومية والملحة(١) فكلامهما محتمل لكلا الوجهين، والله أعلم بمراد كلامهما.

وأما فائدة الإضافة: فهي تعريف المضاف إن كان المضاف إليه معرفة، نحو: غلام زيد، أو تخصيص المضاف إذا كان المضاف إليه نكرة، نحو: غلام رجل، وتفيد الإضافة هذين المعنين إذا كانت معنوية أو محضة.

---

(٨٣) وبعد ما حاولت هذا التوجيه لعبارات المصنفين في مصنفاتهم رأيت العلّامة الهرري – حفظه الله تعالى – يقول: إن مراد صاحب الملحة هو الجر بالمضاف أخذا من قوله: وفي المضاف ما يجر أبدا، وهو مأخذ لطيف يدل مدى تحقيق الشيخ الهرري لهذا الفن، فيصار إلي تقريره.

وأما إذا كانت الإضافة لفظية أو غير محضة فلا تفيد لصاحبها تعريفا ولا تخصيصا، ولا هي بمعنى الحرف المقدّر في الإضافة المعنوية، وإنما تفيد أمرا لفظيا، وهو: إما تخفيف اللفظ أو رفع القبح كإضافة الوصف إلى معموله، نحو: ضارب زيد الئن، ورفع القبح، نحو: مررت بالحسن الوجه، وهذه الإضافة في نية الانفصال.

ملاحظة:

هناك كلمات لا تتعرّف بالإضافة، واستثنى النحاة من المضاف الذي يكتسب التعريف من المضاف إليه بسبب توغّلهما في الإبهام، نحو: مثل وغير، لكن قال ابن مالك:

غير ومثل قد يعنى بهما مغايرة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما، وأكثر ما يكون ذلك إذا وقعت بين ضدين، نحو قوله تعالى: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧].

الخاتمة:

تنقسم الأسماء مطلقا باعتبار الإضافة وعدمها إلى ثلاثة أقسام:

١) ما لا يستعمل مضافا ويمتنع إضافته، كالمضمرات والموصولات وأسماء الإشارة.

٢) ما يستعمل مضافا تارة وغير مضاف تارة أخرى، وهو غالب الأسماء.

٣) ما لا تستعمل إلا مضافا، وتنقسم إلى قسمين:

- ما يلزم الإضافة لفظا ومعنى كلبيك، ولدن، ولدى، وسبحان، وذو، ومع، وعند، وأولو، وبيد، وسوى، وحيث، وأولات، وكلا، وكلتا.

وتنقسم هذه الألفاظ إلى ما يضاف لضمير مخاطب كلبيك، وشذ إضافته إلى الظاهر أو الغائب وإلى ما يضاف إلى الضمير والظاهر، نحو: لدن، وسبحان، ومع، وعند، وسوى، وكلا، وكلتا، وما يضاف إلى الظاهر فقط، نحو: ذو، وشذ إضافته إلى الضمير، وأولات، وأولو، ومنه ما يضاف إلى الجملة كحيث.

- ما يلزم الإضافة معنى لا لفظا، ومنه كل، وبعض، وغير، وأيّ، وحسب، وأوّل، وقبل، وبعد، وأسماء الجهات الست، (فوق وتحت ويمين وشمال ووراء وأمام).

فائدة:

قد عدّ صاحب الكواكب كلمة سوى ما يلزم الإضافة لفظا ومعنى، بينما عدّ الشيخ العلامة محمد الأمين الهرري حفظه الله تعالى إلى ما يلزم الإضافة معنى، ولم أر باطلاعي المحدود وبحثي القاصر استعمال سوى إلا مضافة لفظا ومعنى.

أخي الطالب في هذا الباب بحوث كثيرة ما تكلّمنا نصفها بل ولا عشرها؛ فراجعها في كتب الشراح، وخاصة شراح ابن مالك وحواشيه كالخضري وحاشية الصبان، وكتب ابن هشام الأنصاري عموما.

وقد بسط الكلام على الإضافة الشيخ العلامة محمد الأمين الهرري حفظه الله تعالى في كتابه (الصور العقلية على تراجم الألفية) حتى أوصل أقسام الإضافة إلى ألف وثمانين صورة، فسارع إليه تستفد منه إن شاء الله تعالى.

والله تعالى أعلم بالصواب.

❁❁❁

باب إعراب الفعل المضارع

قد بحثنا هذا الباب في أوائل هذه القواعد، وذكرنا له أقساما، وأحكاما، وزوائد، وعاملا، وتتمة، فلا نعيدها مرة ثانية، ونبّهنا تلك الأبحاث السابقة المتعلقة به؛ لكي يستقيم لنا فهم ما تبقي من أبحاثه مما سنذكره في هذا الباب.

والخلاصة في إعراب الفعل المضارع أنه يكون مرفوعا إذا تجرّد عن ناصب وجازم ولم يتصل بآخره شيء مما يوجب بناءه أو ينقل إعرابه[1].

واعلم أيضا أن ما يزاد في أول المضارع ينقسم إلى قسمين:

- قسم لا يغيّر إعرابه كالسين وسوف ولا وما النافية والاستفهام وغير ذلك مما لا يغيّر إعراب المضارع إذا دخل في أوله.
- وقسم يغيّر إعرابه، وهو مقصودنا في هذا الباب، وينقسم إلى نوعين:

ما ينصب المضارع، وكلها حروف، وما يجزمه، ومنها الأسماء والحروف، وستتكلم كلا منهما على حدة، فنقول بعون الله:

---

(٨٤) الذي يوجب بناءه هو نوني التوكيد والنسوة، والذي ينقل إعرابه هو ألف التثنية، أو واو الجمع، أو ياء المؤنثة المخاطبة.

النواصب:

ويبحث منها أربعة مباحث:

تعريفها، وعددها، وعملها، وأقسامها.

✍ **فتعريفها لغة**: النواصب جمع ناصب، من نصب أي رفعه وأقامه.

✍ **واصطلاحا**: حروف تلحق في أول المضارع فتنصبها مباشرة أو بواسطة.

وأما عددها فهي أربعة على مذهب الكوفيين أو عشرة على مذهب البصريين على ما سنفصّله في أقسامها قريبا إن شاء الله تعالى.

وأما عمل هذه الحروف فهو نصب المضارع أو حذف نونه إذا كان من أفعال الخمسة.

وأما أقسامها فتنقسم إلى قسمين:

● قسم ينصب بنفسه، وهو أربعة.

● وقسم ينصب بأن مضمرة بعده جوازا أو وجوبا، وهو الباقي.

فالقسم الأول:

◆ **أن المصدرية:**

فخرجت المفسِّرة، والزائدة، والمفسّرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ أَنِ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧] أي اصنع، وقوله تعالى: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ﴾ [ص: ٦] أي اجتمعوا.

وخرجت أيضا المخفّفة من الثقيلة، وهي المسبوقة بعلم، ويجب إهمالها، نحو قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠].

وخرجت أيضا الزائدة، وهي الواقعة بين لما الرابطة وفعل شرطها، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ﴾ [يوسف: ٩٦]، أو الواقعة بين الكاف ومجرورها، نحو قول الشاعر:

ويوما توافينا بوجه مقسم ... كأنْ ظبية تعطو إلى وارق السلم

أو بين القسم ولو، نحو: أقسم بالله أن لو يأتيني زيد لأكرمته.

ثم المستوفية للشروط تقع في موضعين:

أن تقع بعد لفظ دالّ على معنى غير اليقين فتكون في موضع رفع على الفاعلية، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد: ١٦] أي خشوع قلوبهم، أو في موضع نصب على المفعولية، نحو قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [النساء: ٢٨] أي التخفيف عنكم، أو في موضع جر، نحو قوله تعالى: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤] أي من قبل الإتيان.

أن تقع في الابتداء فتكون في موضع رفع على الابتداء، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤].

❍ **تنبيه**: ربما تهمل أن حملا على ما المصدرية، كقول الشاعر:

أن تقرآن على أســماء ويحكما　　منى السـلام وأن لا تشـعرا أحد

ولعله يفهم من عبارة ابن مالك في الألفية أن إهمال أن مقيس وليس شاذا.

◆ **لن.**

وهي حرف بسـيط، وقيل مركب، وهي كلمة موضـوعة للدلالة على نفي الحدث في الزمان المسـتقبل، إما إلى غاية تنتهي، نحو قوله تعالى: ﴿لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، وإما إلى غير غاية، نحو قوله تعالى: ﴿لَن يَخۡلُقُواْ ذُبَابٗا﴾ [الحج: ٧٣] أي دائما.

◆ **كي المصدرية.**

وهي التي تتقدم عليها لام التعليل لفظا، نحو قوله تعالى: ﴿لِّكَيۡلَا تَأۡسَوۡاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمۡ﴾ [الحديد: ٢٣]، أو تقديرا، نحو قوله تعالى: ﴿كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡ﴾ [الحشر: ٧].

فائدة:

تستعمل كي ناصبة مصدرية، وجارة، وتتعين للمصدرية إن سبقتها اللام؛ لئلا يدخل الجار على الجار، وتتعين للتعليل إن ظهرت أن المصدرية بعدها ولا يسبقها اللام، أو وجدا معا.. جاز الأمران المصدرية والتعليلية.

◆ **إذن.**

وهي موضوعة للدلالة على الجواب والجزاء، ويشترط في نصبها ثلاثة شروط:

١) أن تكون مصدّرة في أول الجواب.

٢) أن يكون الفعل بعدها مستقبلا.

٣) أن يكون الفعل متصلا بها أو منفصلا عنها بالقسم أو بلا النافية.

والمستوفية للشروط نحو: إذن أكرمك، لمن قال لك: أزورك غدا.

وقد جمع بعضهم هذه الشروط في أبيات:

اعمل إذن إذا أتتك أولا وسُقتَ فعلا بعدها مستقبلا

واحذر إذا أعملتها أن تفصلا إلا بحلف أو نداء أو بلا

وافصل بظرف أو بمجرور على رأي ابن عصفور رئيس النبلا

وإن تجئ بحرف عطف أولا فأحسن الوجهين أن لا تعملا

❍ **تنبيه**: بعض العرب لا يوجبون إعمال إذن وإن استوفت الشروط، نحو ما ورد في الحديث الصحيح: (إذا يحلف يا رسول الله)، بالرفع.

واعلم أيضا أنّ أن وكي من الموصولات الحرفية التي تؤل مع ما بعدها بمصدر ولا تحتاج إلى عائد، وهي خمسة نظمها بعضهم:

وهاك حروفا بالمصادر أوّلت وعَدِّيْ لها خمسا أصح كما رووا

وها هي أن بالفتح أن مشددا وزيد عليها كي فخذها وما ولو

والقسم الثاني:

وهو ما ينصب المضارع بأن مضمرة بعده، وهي على نوعين:

- نوع يضمر أن بعده جوازا.
- نوع يضمر أن بعده وجوبا.

فالنوع الأول خمسة، وهي:

◆ لام كي، وهي: لام الجر سواء كانت للتعليل، نحو قوله تعالى: ﴿لِّيَغۡفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ﴾ [الفتح: ٢]، أو للعاقبة والصيرورة، نحو قوله تعالى: ﴿فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]، أو للتأكيد(١) نحو قوله تعالى: ﴿وَأُمِرۡنَا لِنُسۡلِمَ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١].

وشرط جواز إضمار أن بعدها أمران:

الأول: أن لا يسبق بكون ماض ناقص منفي.

الثاني: أن لا يقترن الفعل بلا، نحو: جئتك لأزورك. فإن سبقت بالكون المذكور وجب إضمار أن بعدها كما سيأتي في لام الجحود إن شاء الله تعالى، وإن اقترن الفعل بلا النافية أو الزائدة وجب إظهار أن، نحو قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيۡكُمۡ حُجَّةٌ﴾ [البقرة: ١٥٠]، ونحو قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩].

---

(٨٥) وهي الزائدة بعد فعل متعد.

◆ الواو العاطفة للفعل على اسـم خالص أي ليس في تأويل الفعل، نحو قول الشاعرة:

ولبس عباءة وتقـر عيني ... أحبّ إلي من لبس الشفـوف

◆ الفاء العاطفة على اسم خالص أيضا، نحو قول الشاعر:

لولا توقُّع معتر فأرضيه ... ما كنت أوثر ترابا علـى ترب

◆ ثم العاطفة على اسم خالص أيضا، نحو قول الشاعر:

إني وقتلي سـليكا ثم أعقـله ... كالثور يضـرب لما عاقت البقر

◆ واو العاطفة أيضا على اسم خالص، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١].

والنوع الثاني: أعني ما يضمر أن بعده وجوبا ستة، وهي:

◆ **كي التعليلية الجارة**، وهي التي لم تدخل اللام عليها لفظا ولا تقديرا، سواء تقدمت، نحو: جئتك كي تكرمني، أو تأخرت كقول الشاعر:

كي لتقضـيني رقية مـا ... وعـدتني غير مختلـس

◆ **لام الجحود**، وهي المسبوقة بكان المنفية بما أو يكن المنفية بلم، وإلى هذا أشار بعضهم فقال:

وكل لام قبله مـا كانا ... أو لم يكن فللجحود بانـا

◆ **حتى** إن كان الفعل بعدها مستقبلا بالنسبة لما قبلها، وعلامتها: صلاحية إلى في موضعها، نحو قوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، فرجوع موسى مستقبل بالنسبة لما قبل حتى، وهو زمن عكوفهم على عبادة العجل، وكقول الشاعر:

لن يرضى أبو السعود حتى يرى نتائج الأفكار

◆ **وأو التي بمعنى إلى،** نحو قولك: لألزمنك أو تقضيني حقي، أو بمعنى إلا، كقول الشاعر:

وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيم

والفرق بينهما أن الأولى ينقضي ما قبلها شيئا فشيئا، والثانية ينقضي ما قبلها دفعة واحدة.

◆ **واو المعية** التي بمعنى الجمع إذا وقعت في جواب إحدى المواضع التسعة، وهي النفي والطلب المعروف عندهم بالأجوبة الثمانية المجموعة في قول بعضهم:

مر وانه وادع وسل واعرض لحضهم تمن وارج كذاك النفي قد كملا

فمثال الأمر: قول الشاعر:

فقلت ادعي وأدعو إن أندى لصوت أن ينادي داعيان

ومثال النهي: قول الشاعر:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله   عار عليك إذا فعلت عظيم

ومثال الدعاء نحو قولك: اللهم ارزقني وأحج عنه.

ومثال الاستفهام، نحو قول الشاعر:

أتيت ريان الجفون من الكرى   وأبيت منك بليلة الملسوع

ومثال العرض، نحو قولك: ألا تقوم وأقوم معك.

ومثال التحضيض، نحو قولك: هلا تتوب إلى الله ويغفر لك.

ومثال التمني، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧].

ومثال الترجي، نحو قولك: لعلي أحج هذا العام ويتقبل الله مني.

ومثال النفي، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ وَيَعۡلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢].

❍ تنبيه:

قال ابن هشام: لم يسمع النصب بعد الواو في المواضع المذكورة إلا في خمسة: النفي والنهي والتمني والاستفهام، وقاسه النحويون في الباقي، ومذهب الجمهور أن جميع المواضع المسبوقة مسموعة.

◆ **الفاء السببية** الواقعة في جواب إحدى المواضع السابقة في واو المعية، فمثال الأمر نحو قولك: أقبل فأحسن إليك، ونحو قول الشاعر:

يا ناق سيري عنقا فسيحا إلى سليمان فتستريحا

ومثال **النهي** نحو قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦].

ومثال **الدعاء** نحو قولك: رب وفقني إيمانا صادقا فأدخل الجنة.

ومثال **الاستفهام** حرفا كان، نحو: هل فتى كريم في الدار فأذهب إليه، أو اسما، نحو قولك: أين منزلك فأزورك.

ومثال **العرض**، وهو: الطلب برفق، نحو قولك: ألا تجلس عند العلماء فتستفيد علما.

وكقول الشاعر:

يابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدّثوك فما راء كمن سمعا

ومثال **التحضيض**، وهو: الطلب بحث وإزعاج، نحو قولك: ألا تركت الذنوب فتنجو من عذاب الله.

ومثال **التمني**، وهو: طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر، كقول الشاعر:

ألا ليت الشباب يعود يوما فأخبره بما فعل المشيب

وقول الفقير: ليت لي مالا فأحج عنه، وقوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣].

ومثال الترجي نحو قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧].

ومذهب الجمهور أن الفعل في هذه المواضع الثمانية أو التسعة منصوب بأن مضمرة بعد الفاء لا بها ولا بالمخالفة، (أي خلاف ما بعدها لما قبلها في الصدق والكذب خلافا لمن زعم ذلك).

الجوازم

ويبحث منها أربعة مباحث:

تعريفها، وعددها، وعملها، وأقسامها، وخاتمة.

✍ **فتعريف الجوازم لغة**: جمع جازم إذا قطع أمرا من الأمور، فالجزم لغة: القطع.

✍ **واصطلاحا**: كلمات تلحق في أول المضارع فتغير إعرابه وليست ناصبة.

وأما عددها فهي خمسة عشر لفظا جازما على الصحيح.

وأما عملها فهو جزم آخر المضارع إن كان صحيحا، أو حذف حرف علته إن كان معتلا، أو حذف النون إن كان من أفعال الخمسة.

وأما أقسامها فتنقسم إلى قسمين:

- ما يجزم فعلا واحد، وهي: أربعة.
- ما يجزم فعلين، وهي: إحدى عشرة كلمة.

فالقسم الأول هو:

◆ **لم**، وهي موضوعة لجزم المضارع ونفيه وقلب معناه إلى المضي، نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٣-٤].

◆ **لما**، وهي حرف موضوعة لنفي المضارع وقلب معناه إلى المضي، وهي مركبة من لم وما، نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٣]، وتزاد ألم وألما همزة الاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٦]، وكقول الشاعر:

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت ألما أصحّ والشيب وازع

❍ **تنبيه:**

تشترك لما مع لم في ستة أمور:

في الحرفية، والنفي، والجزم، والاختصاص بالمضارع، واتصال همزة الاستفهام.

وتفارقها في تسعة أمور:

١) أنّ لما لا تقترن بأداة الشرط، فلا يقال: إن لما يقم أقم بخلاف لم؛ فإنها تدخل.

٢) أنّ منفيّ لما مستمر النفي إلى زمن التكلم بخلاف لم.

٣) أنّ منفيّ لما لا يكون إلا قريبا من الحال بخلاف لم.

٤) أنّ منفيّ لما متوقّع الحصول، نحو قوله تعالى: ﴿لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص: ٨] أي وسيذيقونه بخلاف لم.

٥) أنّ منفيّ لما جائز الحذف لدليل اختيارا، تقول: قاربت البلد ولما، أي لما أدخلها بخلاف لم، وقد جاء ذلك في لم في ضرورة الشعر فقط، كقول الشاعر:

احفظ وديعتك التي استودعتكها ... يوم الأعازب إن وصلت وإن لم

٦) أنّ لما لا تلتقي بها القسم أصلا، ولم قد تلتقي، نحو قولك: والله لم يقم زيد.

٧) أنّ منفيّ لما لا يفصل عنها بحال، ولم قد تفصل عنها عنه في ضرورة الشعر، كقول الشاعر:

فأضحت مغانيها قفارا رسومها ... كأن لم سوى أهل من الوحش تؤهل

٨) أنّ منفي لما يجوز رفعه في لغة، كقول الشاعر:

لولا فوارس من نعم وأسرتهم ... يوم الصليقاء لم يوفون بالجار

٩) أنّ النفي بلم يحول المضارع إلى الماضي بخلاف لما.

فائدة: تستعمل ما في اللغة العربية ثلاث معان:

✓ تكون نافية مثل لم، نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٣] أي لم يقض.

✓ تكون بمعنى إلا، نحو قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]، أي إلا.

✓ تكون رابطة مثل عندما، نحو: لما يأتي الإخلاص يقبل العمل.

والتي تجزم الفعل المضارع هي النافية التي بمعنى لم فقط.

◆ **لام الأمر**، وهي التي يطلب بها الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٧]، أو الدعاء، نحو قوله تعالى: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

◆ **لا الناهية**، وهي التي يطلب بها ترك فعل، نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، أو الدعاء، نحو قوله تعالى: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

◆ **الطلب**، إذا سقط الفاء من المضارع وقصد به الجزاء، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وقول الشاعر:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ....

تنبيه:

الجزم بالطلب مذهب ضعيف، والأصح أنّ الجازم هو حرف شرط مقدّر هو وفعله دل ذلك الطلب المذكور، والتقدير في المثال الأول: تعالو فإن تأتوني أتل عليكم، ولأجل هذا جعلنا هذا القسم أربعة.

والقسم الثاني: وهو ما يجزم فعلين فهو أحد عشر، سواء كانا مضارعين، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾ [الأنفال: ١٩]، أو ماضيين لفظا، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾ [الإسراء: ٧]، أو ماضيين معنى، نحو: من لم يجتهد لم ينل العلم، أو ماضيا ومضارعا، نحو قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْأَخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾ [الشورى: ٢٠]، أو مضارعا وماضيا، وليس بكثير،كقول النبي ﷺ: (من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه).

ثم الفعلان إن كانا مضارعين فالجزم للفظهما أو ماضيين فالجزم لمحلهما، أو مختلفين فلكل حكمه.

وهذه الأقسام تنقسم إلى أربعة أقسام:

١) ما هو حرف باتفاق، وهو واحد.

٢) ما هو حرف على الأصح، وهو واحد أيضا.

٣) ما هو اسم على الأصح، وهو مهما.

٤) ما هو اسم باتفاق، وهو الباقي.

فأما الأول: فهو إن، وهي موضوعة للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط، وتجزم المضارع لفظا والماضي محلا، وتقلب معناها إلى الاستقبال عكس لم، نحو قوله تعالى: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٩].

وأما الثاني: أعني ما هو حرف على الأصح، وهو إذما، وهي مركبة من إذا الظرفية وما الزائدة، وهي موضوعة للدلالة على مجرد تعليق الجواب بالشرط، نحو: إذما تقم أقم.

وأما القسم الثالث: أعني ما هو اسم على الصحيح، وهو مهما، وهو اسم بسيط موضوعة للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمنت معنى الشرط، نحو قول الشاعر:

أغرك أن حبك قاتلي وأنك مهما تأمري القلب يفعل

وأما القسم الرابع: - أعني ما هو اسم باتفاق - فهي الثمانية الباقية.

وتنقسم هذه الثمانية إلى ثلاثة أنواع:

- ما هو أسماء ليست ظروفا، وهي اثنان.
- ما هو بحسب ما يضاف إليه، وهي واحدة.
- ما هو أسماء ظروف، وهي السبعة الباقية.

فالنوع الأول اثنان: وهو من، وهي موضوعة للدلالة على من يعقل ثم ضمنت معنى الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣].

وما، وهي موضوعة للدلالة على ما لا يعقل، ثم ضمنت معنى الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧].

والنوع الثاني: - أعني الذي بحسب ما يضاف إليه - هو أيّ، وهو اسم موضوع بحسب ما تضاف إليه، فتارة لمن يعقل، نحو أيهم قرأ قرأت معه، وتارة لما لا يعقل، نحو أيّ الدواب تركب أركب.

والنوع الثالث: - أعني الظروف - خمسة، اثنان للزمان وثلاثة للمكان، وهي:

- **متى،** وهي موضوعة للدلالة على الزمان، ثم ضمّنت معنى الشرط، نحو قول الشاعر:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا   متى أضع العمامة تعرفوني

- **وأيان،** وهي موضوعة للدلالة على الزمان، ثم ضمنت معنى الشرط، نحو قول الشاعر:

إذا النعجة العجفاء كانت بقفرة   فأيان ما تعدل به الريح تنزل

◆ **وأين**، وهي موضوعة للدلالة على المكان، ثم ضمنت معنى الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ [النساء: ٧٨].

◆ **وأني**، وهي موضوعة للدلالة على المكان، ثم ضمنت معنى الشرط، نحو قول الشاعر:

خليلي أني تأتياني تأتيا   أخا غير ما يُرضيكما لا يحاول

◆ **وحيثما**، وهي موضوعة للدلالة على المكان، ثم ضمنت معنى الشرط، نحو قول الشاعر:

حيثما يستقم يقدر لك الله   نجاحا في غابر الأزمان

وتنقسم هذه الأدوات باعتبار اتصال ما بها وعدم اتصالها ثلاثة أقسام:

١) ما اتصاله بها واجب، وهو اثنان: حيثما وإذما.

٢) ما انفصاله عنها واجب، وهي أربعة: من، وما، ومهما، وأني.

٣) ما اتصاله بها وانفصاله عنها جائزان، وهي خمسة: إن، ومتى، وأيان، وأي، وأين.

وأما الخاتمة فهي فرعان:

الفرع الأول:

ذكرنا أن هذه الأدوات كلها اسماء إلا اثنين، وهما إن وإذما، والباقي أسماء، ولا بد لها محل من الإعراب، إما النصب أو الرفع، فما كان منها اسم

زمان أو مكان فهو في محل نصب على الظرفية، وما كان غير الظروف فهو في محل رفع بالابتداء، هذا إذا كان فعل الشرط غير متعدّ، أو متعدّيا استوفى مفعوله، نحو قوله تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، وإن كان فعل الشرط متعديا ووقع عليه، نحو: من يضرب أضرب فهو في محل نصب على المفعولية..

الفرع الثاني:

إذا لم يصلح الجواب أن يقع شرطا بأن كان جملة اسمية، أو فعلية فعلها طلبي أو منفي بغير لا ولم...وجب اقترانه بالفاء؛ ليحصل الربط بين الجواب والشرط، وتسمى هذه الفاء رابطة للجواب.

وجملة المواضع التي يجب اقتران الجواب بالفاء أو بإذا الفجائية سبعة مواضع:

١) الجملة الاسمية، نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠].

٢) الجملة الطلبية، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

٣) الجملة التي فيها فعل جامد، نحو قوله: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ۝٣٩ فَعَسَىٰ رَبِّىٓ﴾ [الكهف: ٣٩-٤٠].

٤) الجملة المقروتة بما، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾ [يونس: ٧٢].

٥) الجملة المقروتة بلن، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥].

٦) الجملة المقرون بقد، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧].

٧) الجملة المقرونة بحرف التنفيس، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ﴾ [التوبة: ٢٨].

وقد جمعها بعضهم في بيت فقال:

اسمية طلبية وبجامد   وبما ولن وبقد وبالتنفيس

تنبيه: يشترط في الجملة المقرونة بإذا شروط ثلاثة:

١) أن لا تكون إنشائية، نحو: إن عصى زيد فويل له.

٢) أن لاتقترن بأداة نفي، نحو: إن قام زيد فما بكر قائم.

٣) أن لا تقترن بإنّ، نحو: إن جلس زيد فإن بكرا جالس.

فهذه المواضع الثلاثة يتعين فيها الفاء ولا يجوز اقتران الجواب بإذا.

والله تعالى أعلم بالصواب.

❁❁❁

باب النّعت

ويبحث من هذا الباب خمسة مباحث:

تعريفه، وأقسامه، وحكمه، وفائدته، وعامله، وتتمة.

✍ **فتعريفه لغة:** النعت هو وصف الشيء بما هو فيه.

✍ **واصطلاحا:** هو التابع المشتق أو المؤل به، المباين للفظ متبوعه، الموضح لمتبوعه إن كان معرفة كجاء زيد العاقل، والمخصص له إن كان نكرة، نحو: مررت برجل عاقل.

فائدة:

الفرق بين التوضيح والتخصيص: أن التوضيح رفع الاشتراك اللفظي في المعارف، والتخصيص تقليل الاشتراك المعنوي في النكرات.

والمراد بالمشتق: ما دل على حدث وصاحبه، وتضمن معنى الفعل وحروفه كاسم الفاعل، نحو: هذا رجل ضارب، واسم المفعول، نحو: هذا ظالم مضروب، والصفة المشبهة، نحو: رأيت طالبا حسن الوجه، واسم التفضيل، نحو: مررت بعالم أعلم منك.

والمراد بالمؤل بالمشـتق: الجامد الذي يفيد من المعنى ما يفيده المشـتق وتضمن معنى الفعل دون حروفه، وينقسم إلى قسمين:

- **قياسي**، وهو: ما يجري مجرى المشتق باطراد.
- **غير قياسي** وهو: ما يجري مجراه بحال دون حال.

فالقسم الأول - أعني القياسي - سبعة أنواع:

١) **اسم الإشارة**، نحو: جاء زيد هذا، أي الحاضر.

٢) **اسم الموصول**، نحو: جاء زيد الذي قام، أي القائم.

٣) **ذو بمعنى صاحب**، نحو: جاء رجل ذو مال أي صاحبه.

٤) **أسماء النسب**، نحو: جاء رجل قرشي، أي منسوب إلى قريش.

٥) **الجملة**، اسـمية كانت أو فعلية، نحو: جاء رجل جاريتة ذاهبة، وجاء رجل يضحك.

٦) **شبه الجملة**، نحو: جاء رجل في الدار، ونحو: جاء رجل عندك.

٧) **أي الوصفية**، وهي التي تدل على الكمال، نحو زيد رجل أيّ رجل، أي كامله.

والقسم الثاني - أعني غير القياسي - أربعة اشياء:

١) **المصدر**، نحو قولك: حكم ملك عدل، أي عادل.

٢) **المقدار**، نحو قولك: عندي بر قفيز، أي مكيل به، وسمن رطل، أي موزون به.

٣) **العدد**، نحو قولك: مررت بطلابٍ سبعين، أي معدودون بها.

٤) **اسم جنس** فيه معنى المشتق، نحو: هذا رجل أسد، أي شجاع.

وينقسم النعت مرة أخرى باعتبار الحقيقة وضدها إلى قسمين:

- **حقيقي**، وهو الذي يرفع ضمير المنعوت، نحو: جاء زيد الفاضل.
- **مجازي**، وهو الذي يرفع اسما ظاهرا، أو ضميرا بارزا يعود على غيره، نحو: جاء زيد الفاضل أبوه، وجاء غلام هند ضاربته هي.

والحقيقي يتبع منعوته في أربعة من عشرة: في واحد من أوجه الإعراب الثلاثة، الرفع والنصب والخفض، وفي واحد من التعريف والتنكير، وفي واحد من التذكير والتأنيث، وفي واحد من الإفراد والتثنية والجمع.

والسببي يتبع منعوته في اثنتين من خمسة: في واحد من أوجه الإعراب الثلاثة، وفي واحد من التعريف والتنكير، أما التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، فيكون كالفعل، يطابق مرفوعه سواء كان اسما ظاهرا، أو ضميرا بارزا، نحو: مررت برجل قائمة أمه، ومررت بامرأة واعظ أبوها، ومررت برجلين قائمة أمهما، وبرجال قائم آباؤهم.

❍ **تنبيـه**: يشترط للجملة وشبه الجملة الواقعتين صفة أن يكون المنعوت نكرة، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمًا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]، وهذا نكرة في اللفظ والمعنى، أي راجعين إلى الله، أو يكون نكرة معنى فقط، نحو قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢا﴾ [الجمعة: ٥]، وإن كان معرفة لفظا نكرة من حيث المعنى جاز أن ينعت بالجملة نظرا لمعناه، وقيل إن الجملة في مثل هذا تتعين للحال، ومن ذلك قول الشاعر:

ولقـــد أمرّ على اللئيم يسبـــني   فمضيـــت ثمت قلت لايعنيني

وأما حكمه: فيكون مرفوعا، أو منصـوبا، أو مخفوضـا بحسـب متبوعه، ويعرب لفظا إن كان غير جملة، ومحلا إن كان جملة.

وأما فائدة النعت حقيقيا كان أو سببيا فهي عشرة:

١) **التخصـيص**، وهو: تقليل الاشـتراك في النكرات، نحو: مررت برجل عالم.

٢) **التوضيح**، وهو رفع الاحتمال في المعارف، نحو: مررت بزيد العاقل.

٣) **مجرّد المدح**، نحو قوله تعالى: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١].

٤) **مجرّد الذم**، نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

٥) **الترخيم**، أي الاسـتعطاف للمنعوت، نحو قولك: اللهم ارحم عبدك المسكين.

٦) **التوكيد**، نحو قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦].

٧) **التفصيل**، نحو: مررت برجلين عالم ومتعلم، وعربي وعجمي.

٩) **الإبهام**، نحو قولك: تصدّق بصدقة قليلة أو كثيرة.

١٠) **التعميم**، نحو قولك: يحشر الله عباده الأولين والآخرين.

١١) **التفسير**، وتسمى: الصفة الكاشفة، وهي التي يراد بها الكشف عن الماهية، نحو: الله أول لا ابتداء له.

تتمة: يجوز قطع النعت إن علم منعوته بدونه إلى الرفع بتقدير هو، أو إلى النصب بتقدير أعني، وكذلك يجوز أيضا الإتباع، سواء كان النعت مفردا أو مكررا، وإذا كان النعت مكررا.. جاز إتباع كلها، أو قطع كلها، أو إتباع بعض وقطع بعض بشرط تقديم المتبع.

والله تعالى أعلم بالصواب.

❁❁❁

باب العطف البيان والنّسق

فصل في عطف البيان

ويبحث من هذا الباب ثلاثة مباحث:

تعريفه، وحكمه، وعامله، وخاتمة.

✍ **فتعريفه** هو: التابع الجامد غير الموؤل بالمشتق الموضِّح لمتبوعه إن كان معرفة، نحو قول الشاعر:

أقسم بالله أبو حفصٍ عُمرْ
ما مسّها من نَقَبٍ ولا دَبَرْ
فاغفر اللهمّ إن كان فجرْ

أو المخصِّص له إن كان نكرة، نحو قوله تعالى: ﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤].

وأما حكمه فهو بحسب متبوعه من رفع، أو نصب، أو خفض، فإعرابه تبَعيٌّ وليس أصليا، ويكون لفظيا أو محلّيا إذا كان النعت من الأسماء المبنيات، كاسم الإشارة ونحوه، ويوافق متبوعه في أربعة من العشرة السابقة في النعت الحقيقي.

وأما الخاتمة فهي ثلاثة فروع:

● **الفرع الأول:**

يفارق البيان النعت في أمور، منها على سبيل الاختصار:

◆ أنه جامد غير مؤل بمشتق بخلاف النعت كما سبق.

◆ أنه يوضّح متبوعه بحسب الذات، والنعت يوضحه بحسب المعنى، كالمدح والذم وغيره مما سبق.

◆ عطف البيان لا يدلّ على معنى في متبوعه بخلاف النعت كما هو ظاهر.

◆ قد يكون البيان أعرف من متبوعه بخلاف النعت، زاده ابن عصفور تبعا للزمخشري والجرجاني، والصحيح عدم اعتبار هذا.

● **الفرع الثاني:**

كل ما جاز اعتباره عطف بيان..جاز اعتباره بدلا إلا في مسألتين[1]:

◆ **المسألة الأولى:**

أن يكون التابع مفردا معربا والمتبوع منادى، نحو قولك: يا أبا عبد الله محمود، فمحمود عطف بيان وليس بدلا، وفي صورة أقرب أن يمتنع إحلال الثاني محل الأول، نحو: يا زيد الحرث، فالحرث عطف بيان لا بدل؛ إذ لا يحل محل الأول؛ لاستلزام اجتماع أل وحرف النداء.

---

(١) ويفترق البدل والبيان أيضا في ثمانية أمور. انظر المغني (٥٢٥).

◆ **المسألة الثانية:**

أن يكون التابع غير مقترِن بأل ويكون المتبوع مضافا إليه مقترنا بأل ويكون المضاف مشتقا مقترنا بأل، نحو: المكرمو الشاعر زيد، فزيد عطف بيان لابدل.

● **الفرع الثالث:**

يمتنع عطف البيان في صورتين، ويتعين البدل.

◆ **الصورة الأولى**: إذا كان اسم الأول أوضح من الثاني، نحو: قرأ قالون عيسى، فعيسى بدل وليس بيانا؛ لأن البيان لا يكون دون مبيِّنه في الإيضاح.

◆ **الصورة الثانية**: إذا كان التابع أعرف من المتبوع، نحو قوله تعالى: ﴿فِيهِ ءَايَـٰتُۢ بَيِّنَـٰتٌ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، فمقام بدل وليس بيانا؛ لأن النكرة لا تبين بالمعرفة.

فائدة: الفروق بين عطف البيان والبدل، وذلك من عدة وجوه:

أولا: لا يقع عطف البيان جملة، بخلاف البدل، فقد يكون جملة.

ثانيا: لا يكون عطف البيان تابعا لجملة، بخلاف البدل، فقد يكون تابعا لها.

ثالثا: لا يكون عطف البيان فعلا ولا تابعا لفعل، بخلاف البدل، فقد يكون ذلك.

رابعا: لا يكون عطف البيان ضميرا ولا تابعا لضمير، وأما البدل فقد يكون تابعا لضمير بالاتفاق، نحو قوله تعالى: ﴿وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ وَيَأْتِينَا فَرْدًا﴾ [مريم: ٨٠]، وقوله أيضا: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ [الكهف: ٦٣].

والله تعالى أعلم بالصواب.

فصل في عطف النّسق

ويبحث من هذا الباب أربعة مباحث:

تعريفه، وأدواته، وحكمه، وعامله، وخاتمة.

✍ **فتعريف العطف لغة:** الثني والرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه، يقال عطف إلى المسجد لما نسي كتابه، أي رجع إليه.

✍ **والنسق لغة:** ما جاء على نظام وهيئة واحدة.

✍ **واصطلاحا:** هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة أو التسعة الآتية.

وأما أدواتها فهي عشرة كما سبق، وهي:

● **الواو،**(١) وهي موضـوعة للدلالة على اجتماع أمرين أو أمور في حكم واحد من غير تقييد بقبلية ولا بعدية ولا معية ولا ترتيب، فتعطف اللاحق على السابق وعكسه كما تعطف على غيرهما، نحو: جاء زيد وعمرو، قبله أو بعده أو معه.

❍ **تنبيه:**

تختص الواو من دون أخواتها بنيف وأربعين حكما،(٢) ومنها:

- احتمال معطوفها على معاني الثلاثة السابقة.
- اقترانها بإمّا، نحو قوله تعالى: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣].
- اقترانها بلا المفيدة نفيَ الفعل عن المتعاطفين بشرط سبق نفي، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧].
- اقترانها بلكن، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠].
- عطفها بما لا يستغنى عنها، نحو: اختصم زيد وعمرو.

---

(١) تأتي الواو في لغة العربية أحد عشر نوعا. انظر تفاصيلها مع أمثلتها في المغني اللبيب (٤٠٨).

(٢) ذكر ابن هشام في المغني خمسة عشر منها، فراجعه؛ تستفد منه.

◆ عطف العام على الخاص، نحو قوله تعالى: ﴿رَّبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيۡتِيَ مُؤۡمِنٗا وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [نوح: ٢٨].

◆ عطف الخاص على العام، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمۡ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٖ﴾ [الأحزاب: ٧].

◆ عطف الشيء على مرادفه، نحو قوله تعالى: ﴿شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗا﴾ [المائدة: ٤٨]، وقوله أيضا: ﴿إِنَّمَآ أَشۡكُواْ بَثِّي وَحُزۡنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦].

◆ جواز حذفها وحدها إذا أمن اللبس، كقوله ﷺ في مسلم: (تصدق رجل من ديناره من درهمه من ثوبه من صاع بره من صاع ثمره)، وليس هذا خاصا على الشعر كما ترى ولكنه كثير في الشعر من غيره.

◆ عطف ما حقه التثنية والجمع، كقول الفرزدق:

إن الرزيّة لا رزيّة مثلها ... فقدانُ مثل محمّد ومحمد

● **الفاء**، وهي موضوعة للدلالة على الترتيب مع التعقيب، نحو: جاء زيد فعمرو، والتعقيب كل شيء بحسبه، نحو: تزوج فلان فولد له إذا لم يكن بين التزويج والولادة إلا مدة الحمل مع لحظة الوطء، وكقولك: درست الثانوية فالجامعة إذا لم يكن بينهما إلا وقت الإمكان، وكقولك: دخلت مكة فالمدينة إذا لم تقم بمكة ولا بينهما.

● **ثم**، وهي موضوعة للدلالة على الترتيب مع التراخي، نحو: جاء زيد ثم عمرو إذا كان مجيء عمرو بعد زيد بمدة.

● **حتى**، وهي موضوعة للدلالة على التدريج والغاية، وكالواو لا تفيد الترتيب.

وللعطف بها شروط أربعة مع قلته:

الأولى: أن يكون المعطوف بها بعضا من المعطوف عليه، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها.

الثانية: أن يكون المعطوف بها اسما ظاهرا، فلا يقال: جلس القوم حتى أنا.

الثالثة: أن يكون المعطوف بها غاية للمعطوف عليه، نحو: نجح الطلاب حتى الكسالى.

الرابعة: أن يكون المعطوف بها مفردا لا جملة، فلا يقال: ذهب الناس حتى ذهبت.

● **أم**، وتنقسم إلى قسمين: متصلة ومنقطعة.

فالمتصلة تكون مسبوقة بهمزة الاستفهام أو بهمزة التسوية.

وهي الموضوعة للدلالة على طلب التعيين إن وقعت بعد همزة يطلب بها التعيين، ولا تقع حينئذ إلا بين مفردين، نحو قوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا﴾ [النازعات: ٢٧].

وقولك لشخص: أعندك زيد أم عمرو، ولا يجاب بنعم، ولا بلا؛ إذ لا يفيد ذلك.

وتكون للتسوية إذا وقعت بعد همزة التسوية أو نحوها كما أدري وما أبالي، ولا تدخل حينئذ إلا على جملة في تأويل مصدر، ولا يستحقّ ما بعدها جوابا، نحو قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦].

وأمّا المنقطعة، وهي الخالية من همزة التسوية وهمزة الاستفهام، وتقع بين جملتين، اسميتين أو فعليتين أو مختلفتين، كل منهما مستقلة، ويكون معناها بل، نحو قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ فَمَآ أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ ۝٢٩ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ رَيْبَ ٱلْمَنُونِ﴾ [الطور: ٢٩-٣٠]، وقوله أيضا: ﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَٰمُهُم بِهَٰذَآ أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ [الطور: ٣٢].

وأم المنقطعة ثلاثة أنواع(١):

مسبوقة بخبر، أي ليس إنشاء، نحو قول الله تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ [السجدة: ٢-٣].

---

(١) انظر: الكافي في شرح الآجرومية للأستاذ تمام حسان (٢٦٩).

مسبوقة بهمزة استفهام للإنكار، أي بمعنى النفي، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَهُمۡ أَرۡجُلٌ يَمۡشُونَ بِهَآۖ أَمۡ لَهُمۡ أَيۡدٍ يَبۡطِشُونَ بِهَآ﴾ [الأعراف: ١٩٥].

مسبوقة باستفهام غير الهمزة، نحو قوله تعالى: ﴿قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُ أَمۡ هَلۡ تَسۡتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُۗ أَمۡ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾ [الرعد: ١٦].

- **أو**، وهي مفيدة بعد الطلب، إما التخيير بين المتعاطفين، نحو: تزوّجْ مريم أو أختها، أو الإباحة، نحو: تعلّم حديثا أو فقها، وذلك إذا وقعت بعد الطلب، أما إذا وقعت بعد الخبر فتفيد الشك أو الإبهام أو التفصيل.

فالحاصل أن أو حرف **عطف** يفيد التخيير، أو الإباحة، أو الشك، أو التقسيم.

فمثالها للتخيير: قوله تعالى: ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطۡعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنۡ أَوۡسَطِ مَا تُطۡعِمُونَ أَهۡلِيكُمۡ أَوۡ كِسۡوَتُهُمۡ﴾ [المائدة: ٨٩] ، فأو للتخيير في هذا المثال.

ومثالها للشك: نحو قولك: حفظت القرآن وأنا في السابعة أو الثامنة، فأو هنا للشك.

ومثالها للتقسيم: نحو قولك: الحديث صحيح، أو حسن، أو ضعيف، وقد تقدّم مثال الإباحة.

● **إما**: وهي مثل أو، فتكون بعد الطلب للتخيير إن امتنع الجمع بين المتعاطفين، نحو قوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤] وللإباحة إن جاز الجمع بينهما، نحو: صلّ، إما التراويح أو التهجد. والصحيح أن العاطف هو الواو المقرون بها وليس إمّا خلافا لابن آجرّوم وصاحب المتممة وغيرهما ممن عدّ حروف العطف عشرة.

● **بل**، وهي موضوعة للدلالة على الإضراب (تبطل ما سبق، وتثبت ما لحق) والإعراض عما قبلها.

وللعطف بها ثلاثة شروط:

الأولى: إفراد معطوفيها، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦]، وحينئذ تكون للإضراب الإبطالي.

الثاني: أن لا تقترن بالواو، فإن اقترنت فالواو هو العطف وليست هي.

الثالث: أن تسبق بجملة إيجابية، نحو: حجّ خالد بل بكر، وحينئذ تدلّ على صرف الحكم عن الأول وجعله في حكم المسكوت عنه، وإن سبقت بنهي أو بنفي تدلّ على تقرير حكم ما قبلها، وإثبات نقيضه لما بعدها، نحو: لا تضرب زيدا بل عمرا.

● **لكن**، وهي موضـوعة للدلالة على تقرير حكم ما قبلها وإثبات نقيضه لما بعدها، نحو قولك: لا تضرب زيدا بل عمرا.

وللعطف بها شروط ثلاثة:

الأولى: إفراد معطوفيها، كالمثال السابق.

الثاني: أن تسبق بنفي أو نهي، كالمثال السابق أيضا.

الثالث: أن لا تقترن بالواو، كما ترى أيضا في المثال المتقدم.

● **لا**، وهي موضـوعة للدلالة على نفي الحكم عن تاليها وقصره على متلوها، نحو قولك: أحب الصادق لا الكاذب.

وللعطف بها شروط أربعة:

الأولى: إفراد معطوفيها، كهذا المثال المتقدم.

الثانية: أن تسبق بإيجاب أو أمر، نحو قولك: اضرب زيدا لا عمرا.

الثالثة: أن لا تجتمع مع عاطف آخر، فلا يقال: جاءني زيد ولا عمرو.

الرابعة: أن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر، فلا يقال: جاءني رجل لا زيد.

وأما حكمه: فهو بحسب المعطوف عليه رفعا، ونصبا، وخفضا، وجزما، ويكون إعرابه لفظا ومحلا.

وأما عامل المعطوف فهو عامل المعطوف عليه على وجه التبعية.

وأما الخاتمة فهي على فرعين:

● **الفرع الأول:**

اعلم أن العطف ينقسم باعتبار آخر على أقسام:

◆ ما يعطف على اللفظ، وهو الأصل، نحو: ليس زيد بقائم ولا قاعد، بالخفض.

◆ ما يعطف على المحل، نحو: ليس زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب، ولها شروط ثلاثة.(١)

◆ ما يعطف على التوهّم، نحو: ليس زيد قائما ولا قاعد بالجر عطفا على قائم؛ لتوهم أنه قال ليس زيد بقائم بزيادة الباء؛ لكثرة زيادتها في خبر ليس.

● **الفرع الثاني:**

حروف العطف تنقسم أيضا إلى قسمين:

◆ قسم يقتضي التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في اللفظ والمعنى، وهي ستة: الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأو، وأم بشرط أن لا يفيد الأخيران إضرابا.

---

(١) انظر هذه الشروط من المغني اللبيب (٥٤٥).

- قسم يقتضي التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في اللفظ فقط، وهي الثلاثة الباقية: بل، ولكن، ولا.

والله تعالى أعلم بالصواب.

باب التّوكيد

ويبحث من هذا الباب أربعة مباحث:

تعريفه، وأقسامه، وأحكامه، وألفاظه، وعامله، وخاتمة.

✍ **فتعريف التوكيد لغة:** التقوية والتشديد، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنقُضُواْ ٱلۡأَيۡمَٰنَ بَعۡدَ تَوۡكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١].

✍ وأما اصطلاحه عند النحاة فسيأتي قريبا في تقسيمه، فيختلف التعريف باختلاف نوعيه.

وأما أقسامه فهو اثنان:

- **لفظي**، وهو: إعادة لفظ الأول بنفسه أو بمرادفه، سواء كان اسما أم فعلا أم حرفا.
- **معنوي**، وهو: الاسم التابع الرافع لاحتمال تقدير الإضافة إلى المتبوع، أو الرافع لاحتمال إرادة الخصوص فيما ظاهره العموم.

فأما الأول: يعني اللفظي فيكون بإعادة نفسه، نحو: قام زيد زيد، وأنت أنت صديقي، أو بمرادفه كقول الشاعر:

وأنت بالخير حقيق قمن ....

ويكون في الألفاظ كلّها، وخاصة في أربعة مواضع:

١) الاسم، معربا كان أو مبنيا، ومفردا أو مركبا، إضافيا أو مزجيا، نحو قول الشاعر:

أخاك أخاك إنّ من لا أخا له كساع إلى الهيجا بغير سلاح

٢) الفعل، ماضيا كان أو مضارعا أو أمرا، نحو قول الشاعر:

فأين إلى أين النجاة ببغلتي أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

٣) الحرف، نحو: نعم نعم، ونحو: لا لا تأخر عن الحضور، وكقول الشاعر:

لا لا أبوح بحب بَثْنةٍ إنها أخذتْ عليّ مواثقا وعُهودا

٤) الجملة اسمية كانت، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥-٦]، أو فعلية، نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝٤ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبأ: ٤-٥]، ويكثر اقترانها بالعاطف كالمثال السابق، وقد يحذف في الشعر، نحو قول الشاعر:

أيا من لستُ أقلاه ولا في البعد أنساه
لك الله على ذاك لك الله لك الله

وأما الثاني – وهو المعنوي – فينقسم إلى قسمين:

- ما كان له ألفاظ محصورة، وهو القياس.
- ما ليس له ألفاظ محصورة، وهو الشاذ.

فالأول: مِن ألفاظه النفس والعين، وهما لرفع احتمال المجاز عن الكلام، وكلا، وكلتا، وكل، وأجمع، وجميع، وهن لرفع توهم إرادة الخصوص بما ظاهره العموم.

والثاني: ألفاظه كثيرة واسعة، منها على سبيل المثال قوله تعالى: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [فاطر: ٢٧]؛ لأن الغرابيب هي السود في المعنى الإفرادي لا في النسبة والشمول، ومنها قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥]، ونحو قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ومنها الألفاظ الموضوعة للتوكيد، مثل إنّ، ولام التوكيد وغيرهما.

تتمة:

ومن ألفاظه أيضا: جمعاء، وأجمعين، وجمع، وتوابع أجمع (أكتع وأبتع وأبصع) وعامة، وطُرّا، وقاطبة.

وأما حكمه: فهو حكم المؤكَّد رفعا ونصبا وخفضا بالتبعية إعرابا لفظيا أو محليا.

ومن أحكامه أيضا: أنه يختص التوكيد المعنوي بالأسماء المعارف دون النكرات.

وهل تتبع ألفاظ التوكيد المعنوي على النكرات ؟

للنحاة في هذه المسألة قولان مشهوران:

● **القول الأول**: أن ذلك لا يجوز مطلقا، سواء كانت النكرة محدودة كيوم ونحوه أو غير محدودة كوقت، وهو مذهب البصريين، وشذّ على مذهبهم قول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: (ما صام رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا كله إلا رمضان).

● **القول الثاني**: يجوز توكيد النكرة إذا كانت محدودة، واستشهدوا بقول الشاعر:

.... **تحمّلني الذلفاء حولا أكتعا**

وهذا مذهب الكوفيين، واختيار ابن مالك رحمه الله تعالى في الخلاصة وغيرها، وكان ينشد" **يا ليت عِدَّةَ شهرٍ كلُّه رجبُ**".

ومن أحكام التوكيد أيضا: إذا اجتمع النفس والعين... وجب تأخير العين.

ومن أحكامه أيضا: إضافة النفس والعين وكلا وكلتا(١) وكلّ إلى ضمير مطابق للمؤكَّد في الإفراد والتثنية والجمع.

---

(١) فائدة التوكيد بهما لإثبات الحكم للاثنين المؤكدين معا، وتقدم أوجه إعرابهما في باب الإعراب.

وأما عامل المؤكِّد – بالكسر – فهو عامل المؤكَّد – بالفتح – نفسه(١).

وأما الخاتمة: فهي تتمة، وتنبيه، وفائدة.

التتمة: يجوز أن يؤكَّد الضمير المتصل بآخرَ منفصل، سواء كان مرفوعا أم منصوبا، أم مجرورا، نحو قولك: قمت أنت، وأكرمتني أنا، ومررت به هو.

والتنبيه: يشترط في كلا وكلتا للتوكيد بهما أربعة شروط:

١) أن يكون المؤكَّد بهما دالا على المثنى.

٢) أن يصح حلول الواحد محلهما.

٣) أن يكون ما أسند إليهما متفقا في المعنى.

٤) أن يتصل بهما ضمير يعود على المؤكَّد كسائر ألفاظ التوكيد.

والفائدة: – وهي عزيزة – قال الإمام العز بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ) رحمه الله تعالى في قواعده:

اتفق الأُدَباء أنّ التأكيد في لسان العرب إذا وقع بالتَكرار لا يزيد على ثلاث مرات(٢).

والله تعالى أعلم بالصواب.

(١) يتأكد صحة هذا الكلام، وهل هناك أقوال أخرى في المسألة؟.

(٢) نفائس الأصول في شرح المحصول للقرافي (٢/ ٦٩٩).

باب البدل

ويبحث من هذا الباب أربعة مباحث:

تعريفه، وأقسامه، وحكمه، وفائدته، وخاتمة.

✍ **فتعريف البدل لغة**: العوض، ومنه قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبۡدِلَنَا خَيۡرٗا مِّنۡهَآ﴾ [القلم: ٣٢].

✍ **واصطلاحا**: هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه.

وأما أقسامه: فينقسم أولا إلى اثنين:

- **بدل الأسماء.**
- **بدل الأفعال.**

والأول ينقسم إلى أربعة أقسام:

◆ **بدل الكل**(١) **من الكل**:(٢) وهو ما كان مدلوله من مدلول الأول، وإن شئتَ

(١) اقتران لفظ كل وبعض بأل خطأ عند كثير من النحاة واللغويين. انظر الكواكب الدرية شرح المتممة الآجرومية، وهذا الاستعمال يكثر عند الفقهاء.

(٢) ويسمى أيضا: بدل الموافق من الموافق، وبدل الشيء من الشيء، وبدل المطابق، والأخيرة تسمية ابن مالك له.

قل: ما كان البدل عينَ المبدَّل منه، نحو قوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦-٧].

وكقول الشاعر:

وقد لامني في حبّ ليلى أقاربي أمي وابن عمي وبن خالي وخاليا

◆ **بدل البعض من الكل**، وهو: ما كان مدلوله جزءا من مدلول الأول، وإن شئتَ قل: ما كان البدل جزاءا من المبدَّل منه، نحو قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، ومنه قول الرسول ﷺ: (إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية...إلخ.

وكقول الشاعر:

إذا أبو قاسم جادت يداه لنا لم يحمد الأجودان البحر والمطر

ويشترط لهذا النوع أن يشتمل ضميرا يعود منه إلى المبدّل منه، نحو: سقط البيت سقفه.

◆ **بدل الاشتمال**، وهو: ما كان بين البدل والمبدل منه ارتباط بغير الكلية والجزئية، نحو قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

وكقول نابغة الجعدي في مدح الرسول ﷺ:

بلغْنا السماءَ مجدُنا وسناؤنا وإنّا لنرجو فوق ذلك مَظْهرا

ويشترط له أيضا ضمير يعود منه إلى المبدّل منه.

◆ **بدل الغلط**، ويسمى بدل المباين، وهو الذي لم يكن بينه وبين المبدل منه علاقة كلية ولا جزئية ولا غيرهما، وهو ثلاثة أنواع:

الأول: بدل الغلط، وهو ما لم يقصد المتكلم متبوعه بل سبق إليه اللسان.

الثاني: بدل النسيان، وهو ما قصده المتكلم ذكر متبوعه ثم تبين فساد قصده.

الثالث: بدل الإضراب، وهو ما قصده المتكلم كلا من البدل والمبدّل منه، ومنه قول الرسول ﷺ: (إن الرجل ليصلي الصلاة ما كتب له نصفها ثلثها ربعها إلى العشر).

ويصدق جميع هذه الأنواع السابقة، نحو قولك: دخلت البيت المسجد، فيتنوع بحسب ما سبق.

وأما الثاني: يعني البدل الواقع في الأفعال فهو كأقسام بدل الأسماء أربعة:

◆ **بدل الكلّ من الكلّ في الأفعال**، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا ۝٦٨ يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَيَخۡلُدۡ فِيهِۦ مُهَانًا﴾ [الفرقان: ٦٨-٦٩].

◆ **بدل البعض من الكل في الأفعال**، نحو قولك: إن تصلّ تسجد لله يرحمك.

◆ **بدل الاشتمال من الأفعال**، نحو قول الشاعر:

متى تـأتينـا تلمم بنـا في دارنـا   تجد حطبا جزلا ونارا تأججـــا

◆ **بدل الغلط في الأفعال**، نحو قولك: إن تأتينا تسألنا نعطك.

❍ تنبيـه:

يجوز بدل الجملة من الجملة نحو قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِيٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعۡلَمُونَ ١٣٢ أَمَدَّكُم بِأَنۡعَٰمٖ وَبَنِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٢-١٣٣]، ويجوز أيضـا بدل الجملة من المفرد، كقول الشاعر:

إلى الله أشــكو بالمدينة حاجةً   وبـالشـــام أخرى كيف يلتقيـان

وأما حكمه: فهو التشــريك في الإعراب، فيكون مرفوعا، أو منصــوبا، أو مخفوضا، أو مجزوما بالتبعية، ويكون إعرابه لفظيا أو محليا.

وأما فائدته فهي اثنان: التوكيد والتوضيح.

وأما الخاتمة فهي فرعان:

● **الفرع الأول:**

ذكر بعض النحاة قسما خامسا للبدل، وهو بدل كل من بعض، واستشهدوا بقول الشاعر:

رحم الله أعظُمًا دفنـــوهـــا   بسجستان(١) طلْحـــةَ الطلحاتِ

---

(١) البلد المشهور في خراسان، قيل إنه معرب من سَكِستان، وقيل غيره.

ومما احتج هذا البعض أيضا لإثبات هذا القسم قول امرئ القيس في أوائل قصيدته المشهورة:

كأني غداة البين يوم تحمّلوا لدى سمُرات الحيِّ نافقُ حنظل

وأجاب الجمهور عن هذين الاستشهادين بما يشفي ويكفي.

- **الفرع الثاني:**

لا يشترط توافق البدل والمبدل منه في التعريف والتنكير، والإظهار والإضمار، فتبدل المعرفة من المعرفة، نحو: جاء زيد أخوك، ومن النكرة، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَاطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢-٥٣]، وتبدل النكرة من النكرة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا﴾ [النبأ: ٣١-٣٢]، ومن المعرفة أيضا نحو قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

ويبدل الظاهر من الظاهر أيضا كالأمثلة السابقة، ومن الضمير، نحو قولك: ضربته زيدا، والضمير من الضمير، نحو قولك: رأيتك إياك، ومن الظاهر أيضا، نحو: التقيت عمر إياه، وكقول الشاعر:

بِكُمْ قُريشٍ كُفِينا كلَّ مُعضِلةٍ وأمَّ نَهْجَ الهُدى مَن كان ضِلِّيلا

والمسألة الأخيرة - أعني جواز إبدال الضمير من الظاهر - من المسائل الخلافية بين النحاة، وما ذكرناه هو مذهب الكوفيين والأخفش من البصريين، ومنعه جمهور البصريين.

والله تعالى أعلم بالصواب.

۞۞۞

فصل في ما يعمل عمل الفعل

اعلم أنه يعمل عمل الفعل عشرة أشياء:

➢ **الأول: اسم الفعل.**

ويبحث منه ثلاثة مباحث:

تعريفه، وأقسامه، وحكمه.

✍ **فتعريفه**: ما ناب عن فعله في العمل غير متأثّر بالعوامل، وغير قابل لعلامة من علامات الفعل.(١)

وأما أقسامه فهو على قسمين: قياسي(٢)، وسماعي، والثاني على ثلاثة أنواع:

١) **اسم الفعل الماضي**، نحو: هيهات بمعنى بعد، وشتان بمعنى افترق.

٢) **اسم الفعل المضارع**، نحو: أوّه بمعنى أتوجع، ووي بمعنى أتعجب.

---

(١) انظر القواعد الأساسية (٣٠٨).

(٢) هو ما صيغ من فعل ثلاثي تام على وزن فَعالِ للدلالة على الأمر، نحو: نزال، ودراك، وأما السماعي فهي ألفاظ وردت عن العرب، ولا ضابط لها، نحو: صه، ومه، وأف، وأوه، ووي، ونحوها. انظر: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد لقطر الندى (٢٥٧).

٣) **اسم فعل أمر**، نحو: صه بمعنى اسكت، ومه بمعنى اكفف.

وتنقسم أيضا إلى نوعين:

١) **مرتجلة**، وهي: ما لم يستعمل في شيء آخر قبل كونه اسم فعل،كهيهات ونحوها.

٢) **ومنقولة**، وهي: ما استعمل قبل كونه اسم فعل في شيء آخر، كنزال ونحوها.

وأما أحكامه فمنها ما ذكره ابن هشام في القطر:

- أنه لا يتأخر عن معموله، نحو: زيدا دونك.
- إذا كان دالا على الطلب جاز جزم المضارع في جوابه، نحو: نزال نحدثك.
- لا ينصب الفعل بعد الفاء في جوابه، فلا يقال: مكانك فتحمدي.

➢ **الثّاني: المصدر.**

ويبحث منه ثلاثة مباحث:

تعريفه، وشروطه، وأقسامه:

✍ **فتعريفه**: هو الاسم الدال على الحدث الجاري على حروف فعله جميعا.

وشروط إعماله ثمانية:

الأول: أن يحلّ محلّه محله فعل مع أن، أو فعل مع ما.

الثاني: أن لا يكون مصغَّرا، فلا يصح أحزنني ضريبك زيدا.

الثالث: أن لا يكون ضميرا، فلا يصح ضربي زيدا حسن، وهو عمرو قبيح.

الرابع: أن لا يكون محدودا، فلا يصح أعجبني ضربتك زيدا.

الخامس: أن لا يكون موصوفا قبل العمل، فلا يصح أعجبني ضربُك الشديدُ زيدا.

السادس: أن لا يكون محذوفا، وعلى هذا ردّ على من قال إن المقدر في بسم الله هو ابتدائي.

السابع: أن لا يكون مفصولا عن عامله، وعلى هذا ردّ على من قال في قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ تُبۡلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق: ٩] إنه معمول لرجعه المتقدم؛ لأنه مفصول عنه.

الثامن: أن لا يكون مؤخرا عنه، فلا يصح أعجبني زيدا ضربك.

وينقسم المصدر من حيث العمل إلى ثلاثة أقسام:

١) **المضاف**، وإعماله أكثر من إعمال القسمين الآخرين، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، وقوله ﷺ: «**وحج البيت من استطاع إليه سبيلا**»، فالأول للفاعل، والثاني للمفعول.

٢) **المجرد من أل والإضافة**، وإعماله أكثر من إعمال القسم الأخير، نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤-١٥].[1]

٣) **المعرف بأل**، وإعماله قليل وشاذ، كقول الشاعر:

لقد علمتْ أولَى المغيرة أنني ... كَرَرْتُ فلم أنكُلْ عن الضرب مِسْمعا

وينقسم المصدر أيضا إلى ثلاثي وغيره تارة، وإلى ميمي وغيره تارة أخرى، وإلى قياسي وشاذ مرة أخرى، وغير ذلك من الأقسام، والذي يهمنا الئن هو ما يتعلق من حيث الإعمال فقط.

➢ **الثّالث: اسم المصدر.**

وهو ما يدلّ على معنى المصدر ونقص عن حروف فعله، نحو قولك: توضأ وضوءا، وصلى صلاة، وسبح سبحانا، وأعطيته عطاء، وكلمته كلاما، ونحو ذلك.

---

(١) انظر قطر الندى (٢٥٩).

➢ **الرّابع: اسم الفاعل.**

وهو الوصف الدالّ على الفاعل الجاري على حركات المضارع وسكناته[1].

وينقسم كالمصدر إلى ثلاثة أقسام:

الأول: المقرون بأل، ولا يحتاج إلى شرط في إعماله، فيعمل ماضيا أو حالا أو مستقبلا، معتمدا على شيء أو غير معتمد، نحو: جاء المصلي الصلوات أمس أو الئن.

الثاني: المجرّد من أل والإضافة، ويعمل بأربعة شروط:

١) أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، لا بمعنى المضي.

٢) أن يعتمد على نفي، أو استفهام، أو مخبر عنه، أو موصوف، نحو: ما عالم زميلك النحو.

٣) أن لا يكون مصغرا، فلا ينصب المفعول به إذا كان مصغرا، نحو: زيد ضويرب عمرا.

٤) أن لا يكون موصوفا، فلا ينصب المفعول به إذا كان موصوفا بخلاف الفاعل.

---

(١) انظر قطر الندى (٢٦٩)، وإن شئت قل: هو ما دل على حدث ومن وقع منه، أو قام به.

➢ **الخامس: أمثلة المبالغة.**

وهي مبالغة اسم الفاعل في أوزان خاصة، عددها خمسة أوزان، فعَّال، وفَعول، ومفعال، وفَعيل، وفعِل.

ويشترط في إعماله نفس الشروط السابقة في اسم الفاعل، والأمثلة لا تشتبه.

➢ **السّادس: اسم المفعول.**

وهو اسم مصوغ من مصدر الفعل المبني للمجهول للدلالة على ما وقع عليه الفعل، أو قام به على سبيل الحدوث والتجدد.

ويشترط في إعماله ما يشترط لاسم الفاعل المتقدم، والأمثلة لا تشتبه.

➢ **السّابع: الصّفة المشبّهة.**

وهي ما صيغ من مصدر الفعل الثلاثي اللازم للدلالة على الثبوت والدوام، دون إفادة الحدوث، والتجدد.

وتشترك الصفة المشبهة مع اسم الفاعل في عدة أمور، منها:

✓ كل منهما يدل على الحدث وصاحبه، وإن اختلفت وجه الدلالة.

✓ أن كلا منها يذكر ويؤنث ويفرد ويؤنث ويجمع، فكما يقال: ضارب، وضاربة، وضاربان، يقال أيضا: حسن وحسنة، وحسنان، وهلم جر.

✓ أن كل واحد منهما لابدّ لهما من الاعتماد على واحد مما سبق ذكره في اسم الفاعل.

✓ أن كلا منهما يصاغ من فَعول كصبور، وفعيل كحميد.

وتفارقه في أمور، منها على سبيل المثال:

✓ أن الصفة المشبهة لا تجري دائما على حركات المضارع وسكناته بخلاف اسم الفاعل، كحسن ونحوه.

✓ أن الصفة تدل على الثبوت والدوام، واسم الفاعل يدل على الحدوث والتجدد.

✓ أنها تكون بمعنى الحال المستمر بخلاف اسم الفاعل، فيكون بمعنى الأزمنة الثلاثة.

✓ أن معمول الصفة لا يتقدم عليها بخلاف اسم الفاعل، فقد يتقدم عليه.

✓ أن معمول الصفة لا يكون أجنبيا عنها بل يكون سببيا، بخلاف اسم الفاعل.

➢ **الثامن: الظرف المعتمد على نفي أو شبهه.**

وذلك نحو قول القائل: أعندك زيد، فيجوز في عند أن يكون متعلقا باستقر محذوفا، وزيد فاعل بهذا الظرف.

➢ **التّاسع: الجار والمجرور.**

ويشترط أن يعتمد أيضا على ما سبق، من نفي أو شبهه، نحو قوله تعالى: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠]، فيجوز في إعرابه ما جوّزناه في الظرف المتقدم.

➢ **العاشر: اسم التفضيل.**

و هي صفة دلت على المشاركة والزيادة.

وله ثلاث حالات:

الأولى: أن تكون بعده من جارة للمفضول، نحو: زيد أفضل من عمرو.

الثانية: أن يكون مضافا إلى نكرة، نحو: زيد أفضل رجل.

الثالثة: أن يكون صاحب أل، نحو قولك: زيد الأفضل.

والله تعالى أعلم بالصواب.

۞۞۞

بابُ التّنازع في العمل

وهو: أن يتقدّم عاملان على اسم يطلبه كل واحد منهما أن يكون معمولا له.[١]

والتنازع لا يقع إلا بين فعلين متصرفين، أو اسمين يشبهانهما، أو فعل متصرف واسم يشبهه.

فالأول: نحو قولك: جاءني وأكرمت خالدا.

والثاني: نحو قولك: ذهبت مساعدا معينا من كان من المحتاجين.

❁❁❁

(١) وما أحسن تعريف صاحب المتممة.

فصل في التّعجب

✍ **وهو لغة**: انفعال داخلي يحدث في النفس عند استعظام أمر خفي، أو جهل سببه.

وينقسم إلى قسمين:

قياسي، وسماعي.

والسماعي لا تنحصر ألفاظه، ومنه قوله ﷺ: (سبحان الله إنّ المؤمن لا ينجس).

والقياسي له صيغتان: ما أفعله، وأفعل به.

ويصاغ من فعل هذا الباب والذي قبله ما استكملت فيه شروطٌ سبعة:

١) أن يكون ثلاثيا، نحو: ما أكرم محمدا، فلا يأتي من غير ثلاثي قياسا.

٢) أن يكون ماضيا، نحو: ما أحسن زيدا، ونحوه.

٣) أن يكون مثبَتا، فلا يصاغ من فعل منفيّ.

٤) أن يكون معلوما، فلا يصاغ من فعل مجهول.

٥) أن يكون متصرفا، فلا يصاغ من فعل جامد، كنعم وبئس.

٦) أن يكون قابلا للتفاضل، فلا يصحّ: ما أموت الغرباء مثلا.

٧) أن لا يأتي اسم الفاعل منه على وزن أفعل، فلا يصاغ من عمي وعرج ونحوهما.

وانظر أوجه إعراب هاتين الصيغتين، وما يتعلق بهذا الباب من الكتب المعنية به، كشروح ابن مالك، وكتب ابن هشام عموما.

باب العدد

وألفاظ العدد على ثلاثة أقسام:

١) ما يأتي على القياس دائما وأبدا.

٢) ما يأتي على عكس القياس دائما وأبدا.

٣) ما يأتي على الوجهين معا.

❍ **تنبيه**: اعلم أن أسماء العدد التي تأتي على وزن فاعل في أربع حالات:

الأولى: أن تفرد، فيقال مثلا: ثان، وثالث، ورابع إلخ.....

الثانية: أن تضاف إلى ما هو مشتق منه، نحو قولك: ثاني اثنين، وثالث ثلاثة.

الثالثة: أن تضاف إلى ما دونه، نحو قولك: ثالث اثنين، وخامس سادسة.

الرابعة: أن تنصب ما دونه، نحو قولك: رابعُ ثلاثةً، بتنوين رابع، ونصب ثلاثة.

والله تعالى أعلم بالصواب.

❁❁❁

باب الوقف

يوقف على المنوَّن المرفوع والمجرور بحذف الحركة والتنوين، نحو: جاء زيد، ومررت بزيد، وانظر من المتممة تفصيلا مختصرا مفيدا.

والله تعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب، وقد حاولت الموافقة على الصواب فما كان من صواب فمن محض فضل الله الوهّاب، وما كان من خطأ فمن جهلي وتقصيري، وعذرُ صاحب أول تصنيف مقبول عند ذوي العقول، وأسأل الله سبحانه المغفرة لي، ولوالدي، ولمشايخي، ولمن سبقنا بالإيمان، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل ابراهيم إنك حميد مجيد، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد.

سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمدلله رب العالمين.

فرغت من كتابتها وتحريرها ليلة السبت السابع من شهر جمادى الأولى سنة ألف وأربعمائة وثمان وثلاثون في المدينة النبوية على صاحبها أفضل الصلوات وأتم التسليمات.

الموافق: ٣-٢- ٢٠١٧م.

❁❁❁

فهرس الموضوعات